وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: الاقتصاد

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

تقييم أداء البنوك التجارية وفق طريقة Camels

دراسة حالة : البنك الخارجي الجزائري (2010-2015)

من إعداد: **إشراف الأستاذ(ة):**

- السعيد مناس
- عبير جغبلو -عادل طلبة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
د- فضيل رايس	أستاذ محاضر -أ-	رئيســــــــــا
د- عادل طلبة	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقـــــررا
د-نادية بوراس	أستاذ محاضر-ب-	عضوا مناقشـــــــا

دفعة 2018

كلمة شكر وعرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبن

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة
ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و
وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا
إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية ونتوجه بالشكر الجزيل إلى

الدكتور

عادل طلبة

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير.

الاهداء

والشكر لك يارب والصلاة والسلام على افضل خلق الله محمد بن عبد الله

الى من افتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهلني الدنيا لأرتوي من حنانه

الى روح جدي الطاهرة "معلم مصباح"

الى من رفع راية التحدي والكفاح دوما، الى من بقي صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن، الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، الى من كلت انامله ليقدم لي لحظة سعيدة، الى الذي منحني صفوة جلده فاستسهلت عظمة العلم وسعته، الى رجل حنون .....الى ذروة فخري وقوتي...

"أبي الغالي"

أبي العزيز ستبقى وستظل ولا تزال رمز الحب وبلسم الشفاء وريحان الحياة.

الى من ارضعتني الحب والحنان، الى التي رسمت بحنانها طريقي، ولا تزال.....وكللت بدعائها سماء حياتي، ولا تزال....الى التي وهبتني من آيات صبرها ....الى الذرة الكامنة في قلبي أبدا، التي ذودتني بالحنان والمحبة....."امي العزيزة

الى من أشرقت شمسه في سماء حياتي ..... . وكان نورا قد غطى على أحزاني وبدلها أفراح ..... . لقد أصبحت الحياة جميلة بوجودك معي . ..... بابتسامتك التي ترتسم على محياك الجميل . .... كم هي رائعة عيناك التي أرى بهما الحياة..... . حفظك اللـه لـي ومتعك بالصحة والعافية .... . . ودمت لـي خطيبي "بلال

إلى توأم روحي ورفيقة دربي.. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن اختي "شيماء"

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته

إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد

اخي "محمد اسلام"

الى كل اقربائي وقريباتي

الى كل زملائي وزميلاتي عامة اللذين قاسموني شغفي للعلم والمعرفة.

العنوان	
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	**I – VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الاشكال	**VIII**
مقدمة عامة	أ- و
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية	**1-33**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مكانة البنوك التجارية في النظام المصرفي	**3-12**
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	**3-8**
الفرع الأول: هيكل الجهاز المصرفي	**3-4**
الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية	**5-6**
الفرع الثالث: نشأة البنوك التجارية	6

فهرس المحتويات

الفرع الرابع: خصائص البنوك التجارية والمبادئ التي تحكمها	8-7
المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك التجارية	11-9
الفرع الأول: اهمية البنوك التجارية	9
الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية	11-9
المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية	12-11
المبحث الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها	21-13
المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية	15-13
الفرع الأول: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية	13
الفرع الثاني: من حيث نشاطها	14
الفرع الثالث: من حيث عدد الفروع	15-14
المطلب الثاني: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية	18-16
الفرع الأول: قبول الودائع	17-16
الفرع الثاني: منح الائتمان	18-17
الفرع الثالث: خلق النقود	18
المطلب الثالث: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية	21-19
الفرع الأول: تمويل عمليات التجارة الخارجية	19
الفرع الثاني : تقديم خدمات استشارية للمتعاملين	19
الفرع الثالث: تحصيل الشيكات	20-19
الفرع الرابع: تحصيل الأوراق التجارية وخصمها	20
الفرع الخامس: العمليات الخاصة بالصرف الأجنبي	20
الفرع السادس: اصدار البطاقات الائتمانية	21-20
المبحث الثالث: القوائم المالية البنكية	32-22

المطلب الأول: قائمة الميزانية(قائمة المركز المالي) وقائمة خارج الميزانية	29-22
الفرع الأول: قائمة الميزانية	27-22
الفرع الثاني: قائمة خارج الميزانية	29-27
المطلب الثاني: قائمة الدخل	30-29
الفرع الأول: جانب الايرادات	29
الفرع الثاني: جانب المصروفات	30-29
الفرع الثالث: صافي الدخل	30
المطلب الثالث: قائمة التدفقات	32-31
الفرع الأول: تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية	31
الفرع الثاني: تدفقات نقدية من الانشطة الاستثمارية	31
الفرع الثالث: تدفقات نقدية من الانشطة التمويلية	32-31
المطلب الرابع: قائمة التغير في حقوق المساهمين (حقوق الملكية)	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: مفاهيم حول الأداء، تقييم الأداء، طريقة التقييم Camels	83-34
تمهيد	35
المبحث الاول: مفاهيم مرتبطة بتقييم الأداء في البنوك التجارية	45-36
المطلب الأول: الأداء في البنوك التجارية	41-36
الفرع الأول: تعريف الاداء وعلاقته بالفعالية والكفاءة	37-36
الفرع الثاني: تعريف الأداء المصرفي	38
الفرع الثالث: تقييم الأداء المصرفي	39
الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية	41-40
المطلب الثاني: الأداء المالي في البنوك التجارية	43-41

الفرع الاول: تعريف الأداء المالي	42-41
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي	42
الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي	43-42
المطلب الثالث: مراحل وصعوبات تقييم الأداء في البنوك التجارية	45-43
الفرع الأول: مراحل عملية تقييم الاداء في البنوك	44-43
الفرع الثاني: صعوبات تقييم الاداء في البنوك التجارية	45-44
المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	60-46
المطلب الأول: مداخل تقييم الأداء في البنوك التجارية	51-46
الفرع الأول: المداخل المالية لتقييم الأداء	50-46
الفرع الثاني: مدخل أصحاب المصالح	51-50
الفرع الثالث: مدخل قواعد المقارنة لتقييم الاداء	51
المطلب الثاني: طرق قياس وتقييم الأداء في البنوك التجارية	57-52
الفرع الأول: بطاقة الأداء المتوازن	54-52
الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية	57-54
المطلب الثاني: Camels كطريقة لتقييم الأداء في البنوك التجارية	60-57
الفرع الاول: مفهوم طريقة التقييم Camels	58-57
الفرع الثاني: نشأة طريقة التقييم Camels	59-58
الفرع الثالث: مميزات طريقة التقييم Camels ونظام ترتيب البنوك تبعا لهذا النموذج	60-59
المبحث الثالث: Camels طريقة لتقييم الأداء في البنوك التجارية	82-61
المطلب الاول: سيولة وربحية البنك وفق طريقة التقييم Camels	68-61
الفرع الأول: ادارة سيولة البنك وفق طريقة التقييم Camels	65-61
الفرع الثاني: ادارة ربحية البنك وفق طريقة التقييم Camels	68-65

المطلب الثاني: كفاية راس المال وجودة الاصول وفق طريقة التقييم Camels	75-68
الفرع الأول: كفاية رأس مال وفق طريقة التقييم Camels	71-68
الفرع الثاني: جودة الأصول وفق طريقة التقييم Camels	75-72
المطلب الثالث: تصنيف الادارة وحساسية البنك لمخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels	82-75
الفرع الأول: تصنيف الادارة وفق طريقة التقييم Camels	78-75
الفرع الثاني: تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels	82-78
خلاصة الفصل	83
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وفق طريقة التقييم Camels	114-84
تمهيد	85
المبحث الاول: الطريقة والأدوات	90-86
المطلب الاول: الطريقة	88-86
الفرع الأول: مجتمع الدراسة (البنك الخارجي الجزائري)bea	88-86
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	90-89
الفرع الأول: أدوات جمع البيانات	89
الفرع الثاني: أدوات التحليل	90
الفرع الثالث: أدوات المعالجة	90
المبحث الثاني: تقييم سيولة، ربحية وكفاية راس مال البنك الخارجي الجزائري وفقا لطريقة التقييم Camels	102-91
المطلب الأول: سيولة البنك الخارجي الجزائري	95-91
المطلب الثاني: ربحية البنك الخارجي الجزائري	100-96
المطلب الثالث: كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري	103-100
المبحث الثالث: تقييم جودة الادارة، الأصول وحساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق وفقا لطريقة التقييم Camels	113-103

المطلب الأول: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري	108-104
المطلب الثاني: تصنيف جودة ادارة البنك الخارجي الجزائري	109-108
المطلب الثالث: تصنيف حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق	115-108
خلاصة الفصل	116
خاتمة عامة	121-118
قائمة المصادر	132-123
قائمة الملاحق	166-133
الملخص	167

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	56
02	تصنيف سيولة المصرف وفق طريقة التقييم Camels	63
03	تصنيف ربحية المصرف وفق طريقة التقييم Camels	67
04	تصنيف كفاية رأس المال المصرف وفق طريقة التقييم Camels	70
05	تصنيف جودة أصول المصرف وفق طريقة التقييم Camels	73
06	تصنيف حساسية المصرف لمخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels	80
07	نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري	91
08	نسبة القروض الى اجمالي الاصول للبنك الخارجي الجزائري	93
09	تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري	95
10	معدل العائد على متوسط الاصول للبنك الخارجي الجزائري	96
11	العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري	98
12	تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري	100
13	نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الاصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيف كفاية رأسماله	101
14	نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري	104
15	نسبة اجمالي التصنيف للبنك الخارجي الجزائري	106
16	تصنيف جودة اصول البنك الخارجي الجزائري	108
17	الفجوة بين أصول وخصوم البنك الخارجي الجزائري الحساسة لأسعار الفائدة	110
18	نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة الى اجمالي الاصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيف حساسيته تجاه مخاطر السوق	112
19	التصنيف النهائي للبنك الخارجي الجزائري	115

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مكونات الجهاز المصرفي	4
02	ميزانية البنك الخارجي	27-26
03	الأداء= الكفاءة + الفعالية	36
04	نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفها السنوي	92
06	نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفها السنوي	94
07	معدل العائد على متوسط الاصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي	97
08	العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي	99
09	نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيف كفاية رأس ماله وتصنيفه السنوي	102
10	نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي	104
11	نسبة اجمالي التصنيف للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفها السنوي	106
12	الفجوة بين اصول وخصوم البنك الخارجي الجزائري الحساسة لمخاطر السوق	110
13	نسبة الاصول الحساسة لأسعار الفائدة الى اجمالي الاصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي	112

يعد ظهور البنوك نتيجة محتملة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من مراحل هذا التطور زادت حاجة الناس الى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها ومن ابرزها تقديم القروض، قبول الودائع، نتيجة هذا التعدد في الوظائف والخدمات انشات عدة بنوك تتخصص كل واحدة منها في وظائف معينة مشكلة بذلك الجهاز المصرفي مكونة اساسا من البنك المركزي الذي يمثل قمة الجهاز ومن البنوك التجارية التي تمثل قاعدته بالإضافة الى وجود انواع اخرى من البنوك.

تحتل البنوك التجارية دورا هاما في القطاع المصرفي ليس فقط لدورها في حشد وتعبئة المدخرات، تزويد قطاع الاعمال بالحاجيات التمويلية عن طريق القروض بل لكونها تمثل حلقة اتصال مع العالم الخارجي وايضا لتنوع أقسامها نظرا للتطور الذي عرفته وظائفها بما تقتضيه التطورات الاقتصادية وحاجات المجتمع، واصبحت تعتمد على مبادئ تحكم علاقتها مع الناس هذه الاخيرة تزيد من ثقة العملاء بالبنك وامكانية جعلهم عملاء دائمين بدل ان يكونوا مؤقتين.

فقد اصبحت البنوك التجارية بفعل اتساع وتنوع أنظمتها وخدماتها وتطورها ركيزة من ركائز الجهاز المصرفي وقابليتها لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، لذا اصبحت هناك حاجة ملحة للتعرف على أداء البنوك التجارية وتقييمها.

ان التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة وليس هدفا نهائيا بحد ذاته وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية كبيرة لتحقيق اهداف البنك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول الى أعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل تكلفة ذلك في حدود التوفيق بين هدف الربح واعتبارات السيولة والأمان وخدمة المجتمع. وتكمن هذه العملية في التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها باختيار أنسب الأدوات والطرق الكفيلة لإجراء عملية التقييم بشكل يعكس الوضعية المالية للبنوك التجارية.

ونظرا لأهمية الموضوع أردنا تطبيق معيار Camels على البنك الخارجي الجزائري لقياس وتقييم أدائه ، و معرفة سلامة المركز المالي له، في ظل الإصلاحات المصرفية أبرزها قانون النقد والقرض 10-90 ، وغيرها من القوانين المعدلة.

الاشكالية الرئيسية:

ويمكن طرح الاشكال التالي:

كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية وفق طريقة Camels بالإسقاط على البنك الخارجي الجزائري ؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية، الإشكاليات الجزئية التالية:

- هل تعتبر البنوك التجارية قاعدة النظام المصرفي؟

- هل يعتبر تقييم الاداء البنكي مؤشر انذار لمعالجة المشاكل البنكية؟

- هل تساهم فعلا طريقة Camels في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري؟

فرضيات البحث:

-الفرضية الأولى للفصل الأول: تمثل البنوك التجارية قاعدة النظام المصرفي.

-الفرضية الثانية للفصل الثاني: يعتبر تقييم الاداء البنكي مؤشر انذار لمعالجة المشاكل البنكية.

- الفرضية الرئيسية: الثالثة لدراسة الحالة ويمكن تجزئتها الى فرضية رئيسية وفرضيات جزئية

تساهم طريقة التقييم Camels في تقييم أداء البنك الخارجي وكشف نقاط الضعف.

الفرضيات الجزئية:

1- يمتلك البنك الخارجي الحجم الكافي من السيولة؛
2- يحقق البنك الخارجي الجزائري ربح كافي يضمن استقراره؛
3- يمتلك البنك الخارجي الجزائري كفاية رأس المال التي تحقق له الملاءة المناسبة؛
4- يمتلك البنك الخارجي الجزائري ادارة تعمل على تحقيق الأهداف الموضوعة؛
5- يمتلك البنك الخارجي الجزائري أصول ذات جودة؛
6- ضعف حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- يصب الموضوع في مجال التخصص؛
- اهتمام الباحثين بهذا الموضوع، والذي يخدم الجهاز المصرفي؛
- الميول الشخصي للبحث في الموضوع.

أهداف البحث:

- معرفة درجة تصنيف البنك الخارجي الجزائري وفق طريقة Camels؛
- تزويد واثراء المكتبة الجزائرية بطريقة التقييم Camels نظرا لنقص المراجع بخصوص هذه الأخيرة؛
- تقييم الاداء الكمي والنوعي للبنك الخارجي الجزائري وفق طريقة التقييم Camels؛
- ابراز أهمية طريقة التقييم على تحقيق أهداف البنك الخارجي الجزائري .

أهمية البحث:

- التركيز على المواضيع المصرفية المهمة وهو تقييم المصارف من حيث الاداء وطريقة تقييم شامل معاصر Camels لتحقيق عدة أغراض: السيولة، الربحية، كفاية رأس المال، جودة الادارة، وجودة الأصول، وحساسية تجاه مخاطر السوق؛
- معرفة كفاءة وفعالية هذه الطريقة في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري؛
- الأهمية التطبيقية لطريقة التقييم Camels لكشف نقاط ضعف وقوة البنك الخارجي الجزائري.

الدراسات السابقة:

- أحمد نور الدين الفرا:" **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** " الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، تناولت الدراسة بنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة بين 2004-2007 حيث عملت هذه الدراسة على تقييم أداء بنك فلسطين باستخدام نظام CAMELSلمعرفة مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء بنك فلسطين من خلال مؤشرات تقييم كل من كفاية رأس املال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق، و توصل د مقدمة الباحث إلى تصنيف بنك فلسطين في التصنيف 1 مما يعين أن أداء البن قوي و سليم في العديد من النواحي.

- دراسة يوسف بوخلخال بعنوان " **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية**" 2008-2009 الدراسة عبارة عن مقال في مجالات الباحث عدد 10-2012 ،جامعة الأغواط الجزائر . وتهدف هذه الدراسة إلى اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية ، و ذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك ، و التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين و الفصل الأول الجانب النظري للدراسة 14اللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد ، و خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام .... و الذي يظهر نقاط قوة و ضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة و التفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.
- دراسة د. علي منصور محمد بن سفاع "**تقييم الأداء باستخدام نموذج Camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003_2007** "الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية ،العدد الثاني ، ديسمبر 2008.
- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج Camel على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، إضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض مجالات الأداء البنكي ، و قد اعتد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك و التي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث ، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماده على نموذج Camelsومن بين النتائج التي خلص إليها :يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة ،وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ماهو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.
- دراسة معدة من قبل **وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID عام 1999م** حول مشكلات التعامل مع البنوك في فلسطين، وذلك في ضوء التقييمات المعدة عن هذه البنوك، وقد حددت الدراسة مضمون أوامر التصحيح اللازمة للتعامل مع البنوك التي تعاني من بعض المشكلات والمصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على البنوك الأخرى التي يتدنى تصنيفها إلى المستوى الرابع والخامس، وأخي تؤكد الدراسة أهمية تبني تنظيمية محددة على البنوك الأخرى التي

يتدنى تصنيفها إلى المستوى الرابع والخامس، وأخيرا نظام التقييم المذكور كأداة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على البنوك.

- Lorraine Buerger:"CAMELS RATINGS: what they mean and why they"-

الدراسة عبارة عن مقال صادر من بن DIRECTOR BANK التابع لمجموعة CORPS DIRECTOR و ذل سنة 2011 اعتبرت الكاتبة أنه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة لنظام CAMELS أكثر أهمية من العناصر الأخرى، و أنه جيب على المسيرين يفهموا فهم عميق لنظام CAMELS لأهميته كنظام لتقييم الأداء، وتم من خلال المقال تقديم النقاط التي من خلالها يقيم كل عنصر من عناصر نظام CAMELS و التدابير الواجب اتخاذها بعد تقديم تقييم للبنك.

الفرق بين الدراسات السابقة والقيمة المضافة لدرستنا

لا توجد فروقات جوهرية فكل الدراسات اعتمدت على طريقة التقييم Camels من أجل تقييم الأداء، الكفاءة، ودعم عمليات الرقابة المصرفية.

الاطار الزمني والمكاني للدراسة:

تمت الدراسة على البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2015.

المنهج والأدوات المستخدمة:

بغية الاجابة على اشكالية البحث واثبات مدى صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في ما يخص الجانب النظري باعتباره مناسبا للتعريف بمختلف المفاهيم التي لها صلة بالموضوع، بينما تم اعتماد المنهجين التحليلي والوصفي في ما يخص الجانب التطبيقي لما يتناسب مع طبيعة موضوع البحث.

كما تم استخدام العديد من المراجع لبناء الدراسة تنوعت بين كتب، مذكرات، مجلان، مواقع إلكترونية و غيرها بالإضافة إلى استخدام القوائم المالية للبنك للسنوات قيد الدراسة ملا تحمله من معلومات و بيانات تساعدنا في حساب النسب و تحليلها.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع الخاصة بطريقة التقييم Camels في المكتبة؛
- تم قبولنا للتربص في بنك القرض الشعبي الجزائري ولكن لم تساعدنا الادارة في اعطائنا المعلومات التي نحتاجها لتحفظ البنك بالمعلومات خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي و الوثائق الداخلية للبنك ، هذا الامر ادى الى اعادة بحثنا عن بنك آخر ليسمح لنا بإجراء التربص لديه وكذلك لمنحنا المعلومات التي نحتاجها فتم قبولنا لدى البنك الخارجي الجزائري؛
- عدم امكانية التنقل الى عدة فروع للبنك الخارجي الجزائري للحصول على اجابة للاستمارة؛
- عدم تطبيق البنوك الجزائرية بمثل هذا النموذج مما صعبا علينا الدراسة،

هيكل البحث:

الفصل الأول:" الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية"، وهو عبارة عن فصل تمهيدي، حاولنا من خلاله عرض المفاهيم الاولية المرتبطة بالموضوع، حيث تطرقنا الى مفهوم والنشأة وكذلك علاقة البنوك التجاري بالبنك المركزي، وايضا الانواع والوظائف، وأخيرا معرفة القوائم المالية البنكية.

اما الفصل الثاني: "مفاهيم حول الاداء، تقييم الاداء، طريقة التقييم Camels"، فقد تناولنا فيه التعريف بالمفاهيم المرتبطة بتقييم الاداء في البنوك التجارية، طرق قياس وتقييم الاداء المالي للبنوك التجارية واخيرا تطرقنا بالتفصيل الى طريقة التقييم Camels والتي خصصناها للدراسة في بحثنا.

الفصل الثالث: "دراسة تطبيقية حول تقييم اداء البنك الخارجي الجزائري وفق طريقة التقييم Camels"، وهو عبارة عن فصل تطبيقي، حاولنا من خلاله التعريف بالبنك الخارجي الجزائري(نشأة، تعريف، وظائف)، ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري للدراسة على البنك الخارجي الجزائري لتقييم كل من سيولة، ربحية ، كفاية راس المال، جودة الإدارة، جودة الاصول، حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق البنك الخارجي الجزائري وفقا لطريقة التقييم Camels.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية

تمهيد:

يعتبر الجهاز البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول إذ يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية، إذ يعتبر البنوك التجارية أجهزة فعالة تعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد عليها في تمويلها. إذ تلعب دورا كبيرا من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب. حيث تعتبر هذه البنوك من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع المختلفة من الأموال لذلك أصبحت النقود تلعب دورا هاما وعصب الحياة الاقتصادية في قلب نظمها، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة المدخرات وجذبها ثم تقديمها للائتمان والخدمات المصرفية الأخرى بالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- مكانة البنوك التجارية في النظام المصرفي؛
- أنواع البنوك التجارية ووظائفها؛
- القوائم المالية البنكية.

المبحث الأول: مكانة البنوك التجارية في النظام المصرفي

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنوك التجارية وتعريفها و الخصائص التي تتسم بها، وكذلك أهمية هذه البنوك وأهدافها، بالإضافة إلى علاقة هذه البنوك بالبنك المركزي.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

قبل التطرق إلى التعريف بالبنوك التجارية سوف نعطي لمحة مختصرة عن الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: هيكل الجهاز المصرفي

سنتطرق إلى التعريف بالجهاز المصرفي مع ذكر مكوناته.

أولا: تعريف الجهاز المصرفي

*يقصد بالجهاز المصرفي هو مجموعة البنوك التي يتمثل أهمها بصفة أساسية وذلك وفقا للغرض من إنشائها و النشاط الذي تمارسه.[1]

*يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات و القوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد.[2]

*كما يعرف ايضا على أنه:" ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة".[13]

---

[1]– احمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية الماضي والالكترونية المستقبل، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص13.

[2]– زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص3.

3–عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك** الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص ص 19 20.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الجهاز المصرفي على أنه مجموعة المصارف أو البنوك التي تتبع قواعد وأنظمة محددة ومعينة.

ثانيا: مكونات الجهاز المصرفي

تختلف مكونات الجهاز المصرفي حسب كل دولة وحسب الغرض الذي أنشأت البنوك من أجله:

الشكل التالي يوضح أشكالها الرئيسية:

شكل رقم (1): مكونات الجهاز المصرفي

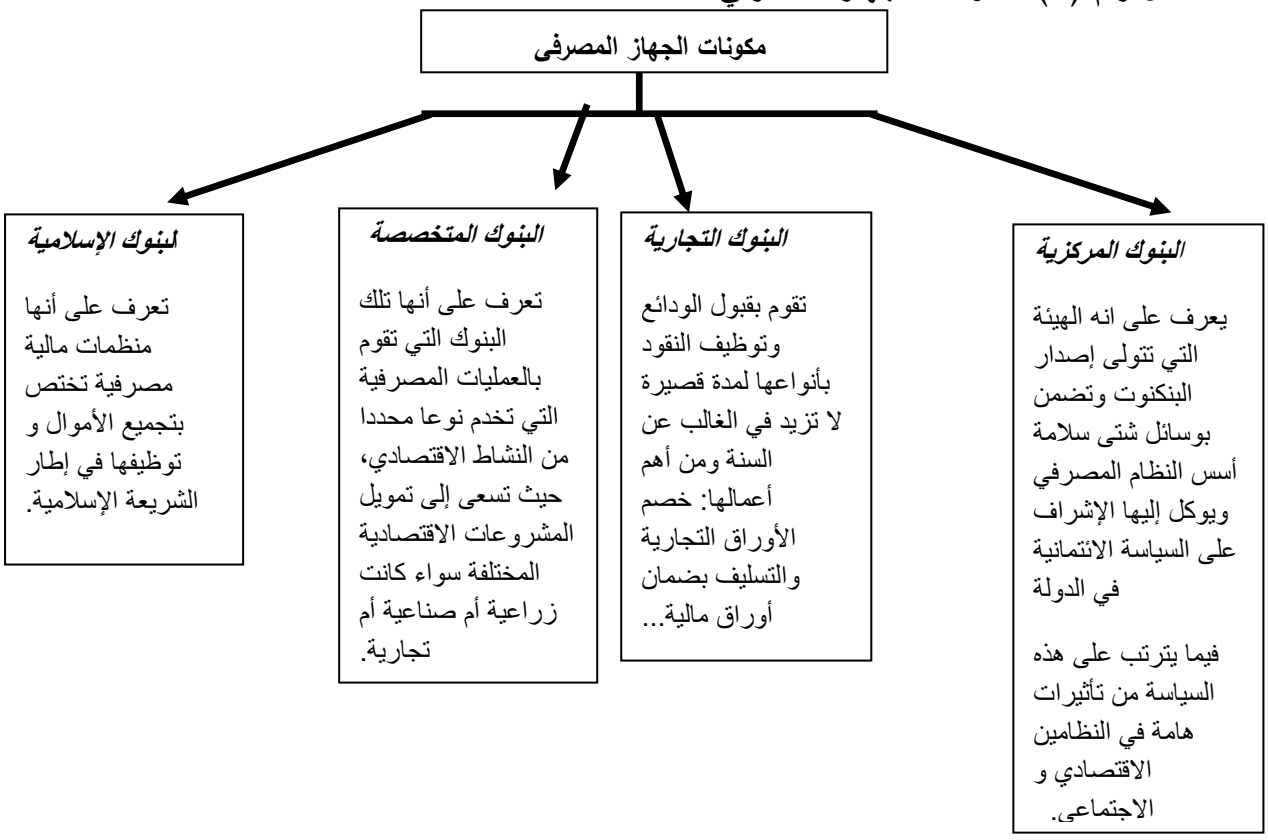

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات احمد محمد غنيم إدارة، البنوك التقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل ص ص 20-24.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

هناك العديد من التعاريف للبنوك التجارية نذكر منها :

*يعرف قانون النقد و القرض في مادته(114) البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية و العادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110الى113 من هذا القانون، بحيث يتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي تنحصر فيما يلي:

-العمل على جمع الودائع و المدخرات من الجمهور؛

-القيام بمنح القروض؛

-توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.[1]

*عرفت وفقا للقانون 163 لسنة 1957 على انه "كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو بعد لأجل لا يتجاوز سنة ".[2]

ومن هذا التعريف يمكن تحديد بأن البنك التجاري هو البنك الذي يقبل:

-ودائع تحت الطلب (أي الودائع التي تودع بالبنك وتسحب لصالح أصحابها في أي وقت دون إخطار مسبق للبنك وعليه لا تحصل على فائدة)؛

-ودائع قصيرة الأجل (وتشمل الودائع التي تستثمر بالبنك لفترة تقل عن عام، ربما ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو أكثر...) ووفقا لذلك تحصل على فائدة تتوقف على فترة استمرارها بالبنك.

*عرفت وفقا للقانون رقم 120 لسنة 1975 على أنها " البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، كما تحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة، ودعم

[1]-المادة 114 من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، قانون رقم 10 لسنة1990، بتاريخ 1990/4/8

[2]-الأميرة إبراهيم عثمان، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص123

الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.[1]

ومما سبق يمكن القول إن البنوك التجارية هي بنوك تقوم بقبول ودائع على اختلاف أنواعها، حيث أنها تعتمد على درجة كبيرة على الودائع التي تستقبلها من الجمهور، ثم تقوم هذه البنوك بتوجيه عملياتها التمويلية في العديد من عمليات الائتمان سواء كان مباشر أو غير مباشر والذي يغلب عليه الطابع قصير الأجل مما يخدم البنك وخطط التنمية الاقتصادية، ووفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.

الفرع الثالث: نشأة البنوك التجارية

نشأة البنوك التجارية في بدايتها في انجلترا مع وجود الصياغ أو الصيارفة، حيث كان الناس يعملون على الاحتفاظ بالأشياء الثمينة و الذهب لديهم وما شابها لدى الصياغ كأنهم مخزن للأمانات للحفظ المأمون فيه وفي مقابل ذلك يحصلون على إيصالا من هؤلاء الصياغ ويدفعون لهم مصاريف أو مبالغ معينة مقابل الاحتفاظ لديهم بهذه الأمانات. ومع مرور الوقت اكتشف الصياغ أن الأفراد يتداولون هذه الإيصالات لديهم للوفاء ببعض الالتزامات الناشئة عن التعاملات بينهم هذا من جهة، كذلك اكتشفوا أن الأفراد لا يقومون بسحب كل ما أودعوه من مبالغ و أشياء ثمينة لديهم من جهة أخرى. ومن هنا بدأت فكرة إقراض الصياغ للغير من هذه الإيداعات الموجودة لديهم لدرجة أن حجم هذه القروض كانت تفوق حجم الإيداعات لديهم، ثم تطورت فكرة الصياغ أو الصيارفة تدريجيا حتى عرفت الآن بالبنوك في شكلها الراهن.[2]

ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م ثم توالي ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستر دام 1609م وبنك انجلترا 1694م وبنك فرنسا عام 1800م.[3]

[1]– الدسوقي حامد ابوزيد، **إدارة البنوك1**،جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ص 27.

[2]– جميل فائق تور، **النقود والبنوك والاستثمار والدراسات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، 2008، ص 71.

[3]– زياد رمضان، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الرابع: خصائص البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها

أولا: خصائص البنوك التجارية

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يلي :[1]

-إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان، وإضافتها لذلك إلى كمية النقود نقودا دفترية أي نقود مصرفية؛

-وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع و الاحتياطات ومخصصات البنك مع ملاحظة أن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن أرباح العام لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك) نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها، ومعنى ذلك أن الموارد الخارجة أي الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك؛

-هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع إلا وهي الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية.

ثانيا: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية

تتمثل مبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية فيما يلي:

أ: السرية

إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه و في العاملين لديه، فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا البنك ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة فلا يجوز للبنك أن يذيعها و إلا انصرف عنه المودعون، كذلك فان المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القروض سرا خاصا بهم و إذاعته قد تضر بسمعتهم وتزعزع الثقة فيهم لهذا فان التزام البنك بالسرية في معاملاته إنما هو التزام عام تقتضيه أصول مهنته و ظروف معاملاته.[2]

[1]- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010، ص36.

[2]-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشأة المتخصصة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2009، ص 47.

ب: حسن المعاملة

أساس تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة المعاملة التي يلقاها في البنك من العاملين فيه فواجب البنك يهتم باختيار العاملين بعناية فائقة و يعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.[1]

ج: الراحة و السرعة

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد و التعامل معه، لهذا يسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء كإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار وكذلك السرعة في تقديم الخدمة شيء مهم بالنسبة للعميل، فالمتردد على البنك يهمه أن يصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضح الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيدات، ومما يساعد كذلك على الراحة و السرعة في انجاز الأعمال داخل البنك هو استخدام الأجهزة الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات، وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في اقصر وقت ممكن، وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين.[2]

د: كثرة الفروع

إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما لتوسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي يغطيها نشاطه، وانتشار وكثرة الفروع في مناطق جغرافية مختلفة يعود بفوائد كثيرة بالإضافة إلى الفوائد المذكورة سابقا منها:

*التسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم و ذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك و ما يترتب على ذلك من وقت و مال؛

*البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نقاط واسع، ويقل عند الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع؛

*السهولة و السرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى.[3]

احتلت البنوك التجارية مكانة مهمة في الجهاز المصرفي نظرا للخصائص العديدة التي ميزتها عن غيرها من البنوك المكونة للجهاز المصرفي، حيث ارتبط ظهورها بقبول الودائع ومنح القروض التي تتم وفق مبادئ تسيرها وتنظمها.

[1]–عصام عمر، **البنوك الوضعية و الشرعية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 44.

[2]–محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص28.

[3]–محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهمية قصوى في عصرنا الحديث بالنسبة للاقتصاد، حيث تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث أهداف رئيسية على درجة كبيرة من الأهمية ولذا سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية البنوك التجارية وأهدافها .

الفرع الأول: أهمية البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد نذكر منها:[1]

– تعتبر البنوك التجارية منشآت مالية متخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح؛

–تقدم خدمات محاسبية و مشورة مالية وقضائية لمنشآت المجتمع و المشاركة في المجموعات المصرفية العالمية، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات العالمية متعددة الجنسيات؛

– تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها ’إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد و المنشآت؛

– تعتبر أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان؛

– إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

يسعى أي بنك تجاري لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

أولا: الربحية

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثر بالتغيير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى.

اذ تعد البنوك التجارية من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر والعكس صحيح. بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.[2]

[1]–سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص29

[2]– سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 19.

وإذا كان الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة للالتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فان للاعتماد على الودائع ميزة هامة. فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق. أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك كافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع، وبين الفوائد المدفوعة عليها. وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار. ويطلق أحيانا على كافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية. أي العائد الناجم عن اعتماد أموال الغير في تمويل الاستثمارات.[1]

ثانيا: السيولة

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك إلى الإفلاس، ويزودنا التاريخ بدروس مستفاد في هذا الصدد. فمثلا اضطر بنك انترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 تشرين الثاني لعام 1966. وذلك نتيجة لزيادة مفاجأة في السحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها لما لديه من موارد نقدية.[2]

ثالثا :الأمان (الضمان)

يسعى البنك إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين و مقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأس مال البنك.[3]

ويمكن القول أن الوساطة التي تلعبها البنوك التجارية تعتبر عامل مهم وأساسي في زيادة سيولة الاقتصاد مما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1]– منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، دار منشأة المعارف الإسكندرية، 2002، ص14.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 14.

[3]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 24.

للبنوك التجارية أهمية كبيرة في العصر الحالي، حيث تعتبر من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، حيث تساعد في تحقيق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة، ودعم الاقتصاد القومي.

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

بعد انفراد البنوك المركزية بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي قانوني مقابل الودائع التي تخلفها البنوك التجارية، ازدادت أهمية البنوك المركزية في نظام المصارف التجارية وعليه أخذت هذه المصارف تودع جزءا من أرصدتها النقدية لدى البنك المركزي تستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض. وهنا نذكر شيئا عن الطريقة التي تتم بها عملية المقاصة التي يقوم بها البنك المركزي للبنوك التجارية، فهذه العمليات تتم أولا بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة لبنك أخر، وفي حالة ظهور رصيد مدين على بنك أخر يحرر البنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي، وتكون النتيجة أن حسابات البنوك الدائنة تزيد و حسابات البنوك المدينة تنقص، بينما يظل مجموع ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي على حاله .[1]

إن الأرصدة النقدية للبنوك التجارية التي تودع لدى البنك المركزي تمثل التزامات على البنك المركزي للبنوك التجارية وعليه تنشا بين المركزي و المصارف التجارية علاقة تشابه تلك العلاقة التي تقوم بين المصرف التجاري و الأفراد. وكلما ضعفت علاقة البنك المركزي مع الأفراد ازدادت علاقته بالمصارف التجارية وعليه يتعين على البنك المركزي أن ينسحب من ميدان العمليات المصرفية الخاصة إذا كان قيامه بمثل هذه العمليات يضر بعلاقته مع المصارف الأخرى ويعرقل تنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها كذلك فان البنك المركزي بصفته مصدرا للنقد القانوني الذي تستخدمه المصارف التجارية كاحتياطي للتوسع في تقديم القروض، تتقدم إليه المصارف التجارية للاقتراض عند الحاجة فالموارد النقدية للبنوك التجارية تتكون أساسا من ودائع الأفراد بينما يلعب رأس المال و الاحتياطات دورا ضئيلا كمورد نقدي، ولكن في حالات معينة تحتاج المصارف التجارية إلى قدر إضافي من الأرصدة النقدية فتلجا إلى البنك المركزي تقترض منه بضمانات معينة أو تعيد خصم الأوراق التجارية و المالية لديه.[2]

كما انه في الحالات التي تتعرض فيها المصارف التجارية إلى أزمة سيولة عامة، أي عندما تكون السوق النقد بحاجة إلى أرصدة نقدية إضافية فليس هناك إلى البنك المركزي كملجأ وحيد للاقتراض في حالة الأزمات العامة

[1]– زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2006،ص ص 68،69.

[2]– سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون،الأردن،2008 ،ص 107.

ومن ثم يطلق عليه الملجأ الأخير للاقتراض.[1]

يرتبط البنك المركزي بالبنوك التجارية من خلال مجموعة من الوسائل والاجرءات حفاظا على أموال المودعين من جهة وأموال البنك من جهة ثانية.

[1]– صبحي تاورص قريصه، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 152.

المبحث الثاني: أنواع البنوك التجارية ووظائفها

عرفت البنوك التجارية العديد من التصنيفات، هذا التنوع ساعد بدوره على تطور وظائفها وعدم اقتصارها فقط على عمليات الإيداع و الاقتراض بل تطورت إلى وظائف حديثة متنوعة، سنتناول في هذا المبحث أنواع البنوك التجارية ووظائفها.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

تنقسم إلى نوعين هما:[1]

أولا: البنوك التجارية العامة

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيس في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

ثانيا: البنوك التجارية المحلية

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظ معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

[1]–محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص ص32 ،33.

الفرع الثاني: من حيث النشاط

من حيث النشاط نميز بين نوعين هما: [1]

أولا: بنوك الجملة

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

ثانيا: بنوك التجزئة

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، و المنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية و المكانية، ومنفعة التملك، و التعامل للأفراد، وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

الفرع الثالث: من حيث عدد الفروع

من حيث عدد الفروع نميز بين أربع أنواع هي:

أولا: البنوك ذات الفروع

حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع، وقد تسمى بالبنوك التجارية العامة حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير و متوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.[2]

[1]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص33

[2]–عبد الغفار حنفي، **الأسواق و المؤسسات المالية(بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التامين، شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص24.

ثانيا: بنوك السلاسل

نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبر حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من اجل

تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع. وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال و النشاط بين الوحدات بعضها و بعض.[1]

ثالثا: بنوك المجموعات

يتشابه هذا النوع من التشكيلات المصرفية و المالية إلى حد كبير مع البنوك ذات الفروع المتعددة

لكنها تختلف عنها من حيث ملكيتها و التي تعود إلى شركة قابضة تتولى السيطرة على عملياتها الإدارية، كما أنها تتماثل كذلك من حيث المميزات.[2]

رابعا: بنوك الفردية

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر فعلها في الغالب على منطقة صغيرة يقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة يرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.[3]

تعددت أنواع البنوك التجارية من عامة، محلية..... هذا التنوع ساعد على انتشارها في المجتمع وسهل للأفراد إمكانية الحصول على الخدمة المصرفية .

[1]–سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص32.

[2]–فلاح حسن عداي الحسيني، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص19.

[3]–سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص33.

المطلب الثاني: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

تعتبر أول الوظائف التي رافقت نشأة وتطور البنك التجاري عبر مراحله الأولى ويمكن حصره فيما يلي:

الفرع الأول: قبول الودائع

تقبل البنوك التجارية العديد من الودائع فمنها الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، ودائع التوفير،

ودائع بإخطار سابق.

أولا: تعريف الوديعة

الوديعة مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر البنك التجاري مستحقة للمودعين بعملة محلية أو عملة أجنبية لحين طلبها في أي وقت أو بعد فترة زمنية محددة متفق عليها في البنك[1]، وعليه فهناك عدة عناصر يجب الإلمام بها للوقوف على مفهوم الوديعة وتشمل مايلي:[2]

أ-مبلغ من المال محدد القيمة يودع لدى البنك سواء في شكل نقدي أو غير نقدي؛

ب- يحتفظ به إما لحين طلبه من صاحبه دون إخطار البنك أو بعد انتهاء فترة محددة متفق عليها؛

ج-إذا ما تم الاحتفاظ بهذا المبلغ لفترة محددة يحدد له سعر فائدة يتوقف على كمية المال و كذلك فترة الاحتفاظ به في البنك؛

د-في حالة الاحتفاظ به لفترة محددة بالبنك يتحدد له شروط للسحب أو الإضافة أو التجديد.

ثانيا : أنواع الودائع

هناك العديد من الأنواع نذكر منها:

أ-**الودائع الجارية (تحت الطلب):** ويقصد بها تلك الودائع التي يكون لأصحابها حق السحب منها نقدا أو بموجب

[1]-انس البكري، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص117.

[2]-الدسوقي حامد أبو زيد، مرجع سابق، ص 47.

شيكات، بينما لا يكون له الحق في الحصول على فوائد.[1]

ب-الودائع لأجل و الودائع بإخطار سابق: ويقصد بها تلك الودائع التي لا يجوز السحب من الودائع لأجل قبل حلول ميعاد الاستحقاق، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع، وقد تجدد الوديعة تلقائيا ولمدة مماثلة بناء على طلب كتابي من العميل وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول اجل الاستحقاق يتوقف حساب الفائدة، ويحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب.

أما الحسابات بإخطار يجوز للعميل الإيداع في أي وقت ولكن لا يجوز السحب قبل إخطار البنك بمدة يتفق عليها، وعلى أن يحدد الإخطار المبلغ المراد صرفه من الحساب، وتاريخ الصرف، ولا يجوز أن تقل مدة الإخطار عن 15يوما، وبذلك يتيح للبنك فرصة لإمكانية توفير السيولة لتلبية طلب العميل بعد انتهاء مدة الإخطار يحول المبلغ الذي سبق الإخطار عنه إلى حساب تحت الطلب.[2]

ج- ودائع التوفير: وهي ودائع للأفراد تودع في صناديق البريد، و أحيانا في البنوك لصالح هذه الصناديق، ويقوم الصندوق بتقديم دفتر توفير للمودع يسجل فيه سحوباته أو إيداعاته، و لا تتجاوز مبلغ الوديعة قيمة نقدية معينة، ويدفع عليها.[3]

الفرع الثاني: منح الائتمان

حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لرجال الأعمال والمستثمرين و غيرهم حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم و في مقابل ذلك يدفعون فوائد للبنك مقابل هذه القروض عند حلول ميعاد معين متفق عليه تدفع فيه قيمة القرض و الفوائد، وفي الآونة الأخيرة بدأت البنوك التجارية في التوسع بتقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل.[4]

حيث أنها تقدم نوعين من القروض، قد تكون مضمونة بضمان عيني (كعقار ما أو سهم في بعض الشركات وما شابه ذلك) أو بضمان شخصي (كان يكفل شخص أخر ذو ثقة المدين)أو بدون ضمان و هنا لا يحصل البنك التجاري

[1]-جلدة سامر، مرجع سابق، ص21

[2]-عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص ص، 107،108.

[3]-السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص62.

[4]-محمد عبد العزيز عجمية، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، ص65.

على أي ضمان و يكتفي بالوعد الذي أخذه على عاتقه صاحب القرض(المقترض) وطبيعي يستند البنك في ذلك إلى حسن سمعة المقترض(المدين)و متانة مركزه المالي.[1]

الفرع الثالث: خلق النقود

إن آلية خلق الودائع تأتي من أن كل بنك تجاري عند قبوله للودائع يحتفظ بجزء منها في شكل أرصدة قانونية وأخرى فائضة. فالأولى تتمثل في المبالغ التي يتحتم على البنوك التجارية الاحتفاظ بها وفقا لهيكل نسب الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك، أما الأخر فتتمثل في الفرق بين إجمالي الأرصدة وقيمة الأرصدة القانونية، وبعد احتفاظ البنوك التجارية بالأرصدة المشار إليها تقوم هذه البنوك بتوظيف الأرصدة المتبقية في قروض و استثمارات مختلفة.[2]

وهذه الأرصدة لها هدفان:[3]

*الأول يتمثل في مقابلة عمليات السحب أو تامين المركز المالي للبنك؛

*الأخر يتمثل في تحديد حجم توظيفات البنك.

لقد عرفت البنوك التجارية بوظائفها التقليدية المتمثلة في قبول الودائع من الجمهور ومنح القروض .

[1]–جميل فائق تور، مرجع سابق، ص73.

[2]–خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص50.

[3]–محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص38.

المطلب الثالث: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

نتيجة للتطورات الحاصلة في البنوك التجارية، تغيرت نظرة هذه البنوك تجاه العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة تتلائم مع أهدافها المتنوعة، ومن بين هذه الوظائف نذكر :

الفرع الأول: تمويل عمليات التجارة الخارجية

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.[1]

الفرع الثاني: تقديم خدمات استشارية للمتعاملين

أصبحت مؤخرا المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب كذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع. ومن هذه الخدمات دراسة الدورة النقدية و علاقتها بالمركز المالي للمشروع وقد يبدو أن تقديم هذه الاستشارات ليس لع علاقة مباشرة بطبيعة نشاط المصرف و لكن التجارب العلمية التي أخذت تمر بها المصارف أخذت تحتم على إدارتها التفهم و الإلمام الكامل بها.[2]

الفرع الثالث: تحصيل الشيكات

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق خصم قيمة الشيك من الوديعة الجارية للمسحوب عليه و إضافتها إلى رصيد الوديعة الجارية للساحب، إذا كانت لديه وديعة جارية لدى ذات البنك. أما إذا لم يكن للمسحوب عليه وديعة جارية لدى ذات البنك، أو كان أمر الدفع المحرر على الشيك موجه إلى بنك أخر، فان تدخل البنك المركزي يصبح ضروري، إذ يرسل الشيك من بنك الساحب إلى البنك المركزي ليقوم بإضافته إلى رصيد حسابه خصما من رصيد حساب بنك المسحوب عليه.

[1]–العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص6.

[2]–زياد رمضان، مرجع سابق، ص17.

وبمجرد إتمام العملية يقوم البنك المركزي بإخطار البنكين المعنيين بالتطور الذي حدث في أرصدتهما لديه.[1]

الفرع الرابع: تحصيل الأوراق التجارية وخصمها

الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، اذونات الخزينة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوها في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.[2]

الفرع الخامس: العمليات الخاصة بالصرف الأجنبي

تتضمن عمليات الصرف الأجنبي في مجال المعاملات الخارجية جميع العمليات المنظورة التي تتعلق بتجارة السلع، والعمليات غير المنظورة التي تتمثل في الخدمات المتبادلة بين الدول بعضها مع بعض وتنفيذ هذه العمليات سواء أكانت منظورة أم غير منظورة عن طريق البنوك التجارية و البنك المركزي لحساب العملاء المقيمين أفراد أو شركات أو هيئات أو مصالح حكومية لصالح مستفيدين غير مقيمين.

تتم عملية شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة،

إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج ...الخ.[3]

الفرع السادس: إصدار البطاقات الائتمانية

وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع أجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر. [4]ويمكن القول أن البنوك التجارية أصبحت تقدم لعملائها العديد من الخدمات بغية الحفاظ عليهم وجذب عملاء جدد.

---

[1]–منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص38.

[2]–العاني إيمان، مرجع سابق، ص6.

[3]–عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 269.

[4]–عصام عمر، **البنوك الوضعية و الشرعية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 148.

لم تقتصر الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية على الوظائف التقليدية بل تطورت هذه الخدمات وتنوعت بهدف جذب متعاملين جدد والحفاظ على المتعاملين القدامى.

المبحث الثالث: القوائم المالية البنكية

تعتبر القوائم المالية البنكية هي النتيجة النهائية لنظام المحاسبة المالية وتعكس خلاصة المراحل المحاسبية السابقة من تسجيل وتبويب وتلخيص. حيث تساعد هذه القوائم على تقييم الأداء البنكي من خلال توفره من معلومات عن المركز المالي والتغيرات الحاصلة وتحتوي القوائم المالية الأساسية (قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق المساهمين).

المطلب الأول: قائمة الميزانية(قائمة المركز المالي) وقائمة خارج الميزانية

تحدد قائمة الميزانية نوع وحجم الأنشطة التي يقوم بها البنك التجاري، أما قائمة خارج الميزانية فهي تحدد الأنشطة التي تكون في شكل التزامات.

الفرع الأول: قائمة الميزانية

حيث تشمل ميزانية البنك التجاري على قسمين أساسين الأول يتمثل في الموارد و الثاني يشمل الاستخدامات.

أولا : موارد البنك التجاري

بالنظر إلى جانب المطلوبات (الخصوم) من ميزانية البنك التجاري، علينا أن نلاحظ أن موارد البنك تنقسم مبدئيا إلى قسمين:

*موارد البنك الخاصة بالمساهمين وهي رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة(حقوق المساهمين).

*الودائع و القروض وهي(حقوق الغير).

أ :حقوق المساهمين

- **رأس المال المدفوع**

وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه،

ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته. وعادة تفرض التشريعات المصرفية حدودا دنيا على رأس المال المدفوع ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس. ولكنها من ناحية أخرى تحول دون إمكانية سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس، ومع ذلك قد يسمح بسحب جزء من رأس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما أو لتلبية غرض استثماري معين.[1]

- **الاحتياطات**

وهي مبالغ تستقطع من الأرباح سنويا بهدف تقييدها لتحقيق أغراض معينة، وهذا معناه عدم إمكانية توزيع أرباح منها.[2] ومن أمثلة تلك الاحتياطات: [3]

*الاحتياطي القانوني: هذا الاحتياطي هو متراكم ما يقتطعه المصرف من أرباحه الصافية في نهاية كل سنة، وسيظل هذا المصرف يقتطع هذا المبلغ ويضيفها إلى الاحتياطي الإجباري حتى يصبح رقم الاحتياطي الإجباري مساويا لرأس مال المصرف المدفوع. ويجب أن لا تقل نسبة رأس المال +الاحتياطي الإجباري إلى مجموع الودائع عن نسبة مئوية معينة يحددها البنك المركزي في العادة.

* الاحتياطي الاختياري: وهو عبارة عن احتياطي يقوم المصرف باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري و بالنسبة التي تلائمه دون أن ينص على ذلك قانونا و إنما لمجرد شعور المصرف بوجوب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الأزمات و الطوارئ.

- **الأرباح المحجوزة:**

وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري، وسميت بالأرباح المدورة لان المصرف يجمعها كل عام و يضيفها إلى الميزانية بشكل دوري. وهكذا كلما ارتفعت نسبة رأس المال و الاحتياطي إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعون في فترات الضيق المالي و الأزمات.[4]

- **المخصصات**

تقوم البنوك التجارية بتحميلها على إجمالي الربح في نهاية كل عام لمقابلة أغراض معينة، فمنها ما تكون لمقابلة ما تتوقع فقدانه في قيمة أصولها كتلك التي تكونها لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها، ومنها ما تكون لمقابلة الأحداث

[1]–إسماعيل احمد الشناوي، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص253.

[2]–احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 65.

[3]–زياد رمضان، مرجع سابق، ص42.

[4]–سامر بطرس جلدة، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، 2008، ص87.

الطارئة والمخاطر التي تصاحب عمليات البنوك عموما والتي يترتب عليها خسائر. وكذلك تكون البنوك مخصصات لمواجهة احتمالات تضطر معها الوفاء بما سبق أن التزمت به تجاه الغير أي لمواجهة التزامات تنشا عما يسمى "بالائتمان التعهدي"، تم أخيرا تكوين المخصصات لتغطية مصروف مؤكد يستحق الدفع في المستقبل ومن أمثلتها مخصص الضرائب و ترك الخدمة...الخ.[1]

ب :حقوق الغير

- الودائع

وهي تمثل الجانب الأعظم من موارد البنوك التجارية، وتتكون مما تودعه لديها الشركات و الأفراد من أموال سواء كانت تستحق الوفاء بالاطلاع (حسابات جارية)، أم كانت ودائع طويلة الأجل أو ودائع التوفير أو ودائع بإخطار، فالحسابات الجارية لا يدفع البنك عنها لأصحابها أي فائدة إلا إذا تجاوز الرصيد مبلغا يحدده البنك. وغالبا ما يتقاضى البنك عمولة نظير الخدمات التي يقدمها لأصحاب هذا النوع من الودائع، أما الودائع طويلة الأجل في شتى صورها فلا تستحق الدفع لأصحابها إلى في ميعاد معين أو بعد إخطار البنك بفترة محدودة، ويدفع البنك مقابل هذه الودائع فائدة أعلى من تلك التي تستحق للحسابات الجارية لأنها لا تتيح للبنك التوسع في إقراضها واستثمارها وهذا من شانه أن يزيد من أرباح البنك.[2]

-الاقتراض من البنوك أو من البنك المركزي

عندما تواجه البنوك التجارية مشكلة في السيولة فإنها قد تلجأ إلى البنوك العامة في الأسواق المحلية أو حتى في الخارج و تقترض منها بأسعار فائدة منخفضة. ويعرف هذا السوق النقدي بسوق ما بين البنوك سواء كانت محلية أم أجنبية. وعندما لا يتمكن البنك الذي يواجه مشكلة من الاقتراض من سوق ما بين البنوك. فليس أمامه إلا المقرض الأخير للنظام البنكي وهو البنك المركزي، وهنا يستخدم البنك المركزي استجابته أو عدم استجابته لإمداد البنك التجاري بالقروض في التأثير على حجم الائتمان وفق مقتضيات النشاط الاقتصادي من رواج أو كساد أو من تضخم أو انكماش.[3]

[1]-صبحي تادرس قريصه، مرجع سابق، ص128.

[2]-جميل فائق تور، مرجع سابق، ص 226.

[3]-السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 63.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

إن دراسة جانب الموجودات من الميزانية يتيح لنا معرفة استخدامات البنك لموارده.

أ: نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

-**النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري:** تعد هذه مجموعة أصولا ذو طبيعة متشابهة لكونها أصول سائلة حاضرة تتمثل مكونات هذه المجموعة في النقود والعملات الأجنبية لخزائن البنك الاحتياطي النقدي.[1]

-**أرصدة لدى البنوك الأخرى:** والاحتياطي النقدي مشتملا على أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية لمقابلة الالتزامات المصرفية المتبادلة، وكذا أرصدة البنك لدى البنوك والمراسلين بالخارج والشيكات والحوالات تحت التحصيل.[2]

-**أرصدة لدى البنك المركزي:** وغالبا ما يكون رصيد المصرف من الاحتياطات يكون على شكل حساب جاري باسم المصرف لدى البنك المركزي.[3]

ب : حافظة الأوراق المالية

تتعدد الأصول المكونة من محفظة الأوراق المالية للبنك التجاري وتختلف في آجالها بغرض تحقيق أهداف مرغوبة ويمكن تصنيفها إلى:

- اذونات الخزينة

وهي عبارة عن سندات قصيرة الأجل تصدرها الحكومات وتطرح للاكتتاب بطريق الغطاءات لتغطية عجز طارئ في مواردها المالية، وغالبا ما تكون لمدة ثلاثة أشهر. وتتميز بانخفاض سعر الفائدة عليها، ولكن البنوك رغم ذلك تجد فيها وسيلة مناسبة لاستثمار مواردها نظرا لما تتمتع به من شدة السيولة واستعداد البنك المركزي في الدولة المصدرة لتحويلها إلى نقود في أي وقت بإعادة خصمها.[4]

- الأوراق التجارية المخصومة

وتشمل الأوراق التجارية المستندية والعادية والتي تستحق للدفع حتى تاريخ الميزانية. ولا تشمل كل من السندات الأذنية التي يحصل عليها البنك من العميل في شكل تعهد بدفع مبلغ معين في التاريخ المحدد لاستحقاق القرض (على سبيل الضمان) والأوراق التجارية المخصومة التي حل ميعاد استحقاقها و لم تدفع بعد.[5]

---

[1]-عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص207.

[2]-عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية(السياسات المصرفية-تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية و التطبيقية- البنوك العربية)**،الدار الجامعية،2004، ص216.

[3]-سامر بطرس جلدة، **النقود و البنوك**، مرجع سابق، ص89.

[4] -جميل فاتق تور، مرجع سابق، ص227.

[5]- حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص 217

- الأسهم و السندات

امتلاك البنك التجاري لأسهم و سندات المشروعات بالإضافة إلى السندات العامة. حيث يقوم البنك بتوظيف جزء من أصوله في شراء الأسهم و السندات و يتم التعامل بها من خلال أسواق رأس المال ولكن في حدود ضيقة.[1]

ج: القروض و السلفيات

تعتبر القروض عنصر هاما في جانب الأصول بالميزانية حيث أنها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الأصول.

وتختلف تشكيلة القروض في البنوك حسب حجم البنك فمثلا بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم نجد أن معظم تعاملاتها تكون مع الأفراد أكثر من منشآت الأعمال، أما البنوك في المدن الكبيرة فتكون معظم قروضها لمنشآت الأعمال .[2]

أما السلفة فهي مبلغ نقدي يعطى عادة مرة واحدة للفرد أو المشروع بضمان حسابه لدى البنك، حيث يتم دفعه على أقساط من هذا الحساب لصالح البنك. وفي بعض الحالات يعطي هذا المبلغ بصفة مستديمة كما هو الحال بالنسبة للوحدات الحكومية و بدون ضمان في اغلب الحالات.[3]

د: الأصول المتنوعة الأخرى

و تمثل هذه الأصول نسبة صغيرة من أصول البنك التجاري وهي تتمثل في الأصول الثابتة مثل المباني بعد طرح الامتلاك، وأصول في ممتلكات و عقارات، و التأجير لمنشآت الأعمال.[4]

---

[1] -السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص65.

2 - عبد الغفار حنفي، **الأسواق المالية(أسواق رأس المال-البورصات- البنوك- شركات الاستثمار)**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص143.

[3]-الدسوقي حامد ابوزيد، مرجع سابق، ص50.

[4].-عبد الغفار حنفي، **الأسواق المالية(أسواق رأس المال-البورصات- البنوك- شركات الاستثمار)**،مرجع سابق، ص 144.

شكل رقم (2): ميزانية البنك التجاري

استخدامات البنك التجاري(جانب الأصول)	موارد البنك التجاري(جانب الخصوم)
*** نقد في الصندوق أو أرصدة لدى البنوك** – النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري – أرصدة لدى البنوك الأخرى – أرصدة لدى البنك المركزي ***حافظة الأوراق المالية** – اذونات الخزينة – الأوراق التجارية المخصومة – الأسهم و السندات ***القروض و السلفيات** ***الأصول المتنوعة الأخرى**	*** حقوق المساهمين** – رأس المال المدفوع – الاحتياطات – الأرباح المحجوزة – المخصصات ***حقوق الغير** – الودائع – الاقتراض من البنوك – الاقتراض من البنك المركزي

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

الفرع الثاني: قائمة خارج الميزانية

إن خارج الميزانية عبارة عن مجموعة الحسابات الملحقة للميزانية الشاملة والتي تسجل فيها التزامات المستقبل واقتراضا في البنك التجاري فهي لا تعطي تدفق للخزينة ويتطلب الأمر وثيقة أكثر إيضاح لان العمليات المتعددة في البنك تعطي نشأة التزامات والتي لا تظهر في الميزانية الشاملة لكن تضع خطر للبنك، فالبنوك تصبح إذا ملزمة بوضع محاسبة للتعهدات في حسابات ضمن المجموعة التاسعة لكن تصبح لها حسابات جزئية في خارج الميزانية المصدرة .

إن خارج الميزانية تجمع عناصر في الخصوم في شكل التزامات والتي لا تمنح مكان لحركة الأموال كذلك عناصر في الأصول في صورة التزامات ومن بين هذه الالتزامات خطابات الضمان الموجهة للعملاء الصناعيين والتجاريين، الأجزاء غير المستعملة لقروض التمويل.[1]

وبشكل عام تقسم خارج الميزانية إلى التزامات ممنوحة وأخرى مستلمة: [2]

أ-التزامات ممنوحة

-التزامات التمويل:

التزامات ممنوحة لمؤسسات القرض

التزامات ممنوحة للعملاء

-التزامات الضمان:

التزامات لأمر مؤسسات القرض

التزامات لأمر العملاء

[1]- توفيق زرمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006، ص66.

[2] -JACQUES DARMON , STRATEGIE BANCAIREET GESTION DE BILN , ECONOMICA, PARIS, 1998,P35.

-التزامات على الأوراق المالية:

التزامات تحمل خيار الشراء أو الإعادة

التزامات أخرى ممنوحة

ب-التزامات مستلمة

-التزامات التمويل:

التزامات مستلمة من مؤسسات القرض

-التزامات الضمان:

التزامات مؤسسات من مؤسسات القرض

التزامات على الأوراق المالية :

أوراق مالية مشتريه مع خيار الشراء أو الإعادة

التزامات أخرى مستلمة

تعتبر العناصر خارج الميزانية نشاطات تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن أن تظهر في ميزانية المصرف ولا يمكن تصنيفها ضمن الموجودات أو المطلوبات.

المطلب الثاني: قائمة الدخل

تتضمن قائمة الدخل في البنوك التجارية على جانبين الأول جانب الإيرادات والثاني جانب النفقات وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: جانب الإيرادات

يمثل جانب الإيرادات مايلي: [1]

[1]- عبد الغفار حنفي، **تنظيم وإدارة البنوك السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية وقياس الفعالية الجوانب التنظيمية والإدارة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2000 ، ص223.

أولا: فوائد وإيرادات استثمارات

وتمثل جميع الإيرادات الناتجة عن استثمار أموال البنك.

ثانيا: عمولات وإيرادات أخرى

وتمثل جميع الإيرادات الناتجة عن خدمة البنك وأية إيرادات عرضية أخرى.

الفرع الثاني: جانب المصروفات

يمثل جانب المصروفات مايلي:[1]

أولا: فوائد وعمولات

وتمثل الأعباء المالية التي يدفعها البنك للغير للحصول على الأموال لاستثمارها.

ثانيا: مصاريف إدارية وعمومية ومخصصات

يشمل هذا البند جميع المصاريف الإدارية للبنك والمصاريف العامة، كما يشكل استهلاكا الأصول الثابتة ويدمج في هذا البند المخصصات الواجب احتسابها للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع.

إجمالي المصروفات

الفرع الثالث: صافي الدخل

يتمثل فيما يلي: [2]

أولا: صافي الدخل قبل الضريبة

يتمثل في (إجمالي الإيرادات – إجمالي المصروفات).

ثانيا: صافي الدخل بعد الضريبة

يتمثل في (صافي الدخل قبل الضريبة – الضريبة).

يتم إعداد قائمة الدخل لمعرفة نتيجة عمل البنك من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المالية، ويتم ذلك عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات والفرق بينهما سيكون إما ربح أو خسارة.

[1]– عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف –السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية**، الدار الجامعية، 2008، ص322.

[2]– هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص115.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشاة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم (7) [1] وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى 3 أقسام: [2]

الفرع الأول: تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية

وتشمل هذه التدفقات مايلي: متحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة،

وكذلك من المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، أو أي نشاط أخر في دائرة النشاط الاستثماري أو التمويلي. المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات للعملاء، وكذلك المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة، وأيضا المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل.

الفرع الثاني: تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية

وتشمل على: –المتحصلات من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية، ومتحصلات القروض من الغير، والمتحصلات من بيع أية أصول أخرى ماعدا المخزون السلعي؛

–المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية، ومدفوعات تقديم القروض للغير واقتناء الأصول الثابتة بغرض تسهيل نشاط المؤسسة.

الفرع الثالث: تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية

وتشمل على: – المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات، وأية مصادر تمويلية أخرى؛

- المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح، أو رد جزء من حقوق الملكية، أو سداد القروض طويلة الأجل.

إن الهدف الرئيسي من استخدام قائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدمي البيانات الحسابية بمعلومات عن النقد المستلم والنقد المدفوع خلال الفترة المالية.

[1]–مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص49.

[2]–محمود جمام، **اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية :دراسة حالة البنوك التجارية** ،بولاية جيجل، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، 2015، ص 70.

المطلب الرابع: قائمة التغير في حقوق المساهمين (حقوق الملكية)

وهي قائمة تعرض معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية حتى يتمكن التوصل إلى قيمة هذه الحقوق في نهاية الفترة المالية. حيث تبدأ القائمة برصيد رأس المال في أول السنة ثم يتم إضافة أي أرباح أو إضافات لرأسمال خلال الفترة، ثم استبعاد أي خسارة أو مسحوبات خلال الفترة، وبالتالي يتم التوصل إلى رصيد حقوق الملكية في نهاية الفترة.[1]

ويحدد في هذه القائمة التغير في حقوق المساهمين وذلك على النحو التالي: [2]

- يتم البدء بالأرصدة الافتتاحية في بداية السنة بالنسبة لرأس المال، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، الاحتياطي الخاص وأية احتياطات أخرى، الأرباح المحتجزة في بداية السنة ؛
- يضاف آو يخصم منه زيادة (تخفيض) رأس المال ؛
- تخصم أي استخدامات للاحتياطات ؛
- يضاف ربح العام ؛
- يوزع صافي الربح القابل للتوزيع على الاحتياطات والأرباح المقترحة للتوزيع على المساهمين، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وما تبقى من أرباح محتجزة تدور للسنة التالية؛
- نحصل بإجراء عملية الإضافة أو (الخصم) على أرصدة حقوق المساهمين في نهاية السنة التالية.

يتم إعداد قائمة التغير في حقوق المساهمين لمعرفة التغيرات التي تطرأ على حقوق أصحاب المنشاة خلال الفت راو السنة المالية.

[1]–يحيى قللي، **مبادئ المحاسبة المالية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص34.

[2]–رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، بحث معد لنيل درجة الماجستير في المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007، ص ص، 35 36.

خلاصة الفصل

إن البنوك التجارية عرفت تطورا هاما في نشاطها المصرفي فلم تقتصر خدماتها على تلك العمليات التقليدية، بل تطورت خدماتها وعملياتها المختلفة بالارتباط و التطور التكنولوجي المعاصر، فأصبحت تعمل على مسايرة الثورة العلمية و التقنية، عن طريق استغلال منجزات التطور العلمي و التكنولوجي في تطوير خدمات البنوك وإيصالها ما أمكن إلى متعامليها من عملاء ومنشآت أعمال على وجه التحديد. فقد كان من أهم الاعتبارات في الماضي الوفاء بمتطلبات العمليات البنكية التقليدية الداخلية و إلا أن رياح التطوير و التغير أدت إلى أنه لم يعد النشاط البنكي قاصرا على العمليات الداخلية بل شملت المعاملات و المبادلات الدولية.

حيث تعتبر القوائم الماليةفي البنوك والمؤسسات المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى أطراف معينة وتزويدهم بمعلومات ضرورية مالية لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات.

الفصل الثاني: مفاهيم حول الأداء، تقييم الأداء، طريقة التقييم Camels

تمهيد

يعتبر تقييم الأداء من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي تنظيم من التنظيمات الإدارية أو أي مشروع من المشروعات الاقتصادية للوصول إلى معدلات عالية من الكفاءة والإنتاجية.

لا تقل عملية تقييم الأداء في البنوك أهمية عن باقي المستويات من المنظمات، فمن خلالها تستطيع البنوك التعرف على مستوى أدائها وفعاليتها وكفاءتها في استغلال مواردها بصورة مثلى.

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون عملية تقييم الأداء عملية شاملة يستفيد منها إدارة المصرف والجهات المراقبة، استخدمت عدة طرق لقياس وتقييم أداء البنوك منها Camels الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط الضعف والقوة في أداء البنوك من خلال تقييم كل من الجوانب الكمية والنوعية. من هنا تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- مفاهيم مرتبطة بتقييم الأداء في البنوك التجارية؛
- قياس وتقييم الاداء المالي في البنوك التجارية؛
- Camels طريقة لتقييم الأداء في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم مرتبطة بتقييم الأداء في البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة الأداء في البنوك التجارية وكذلك مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية وأيضا مراحل المتبعة في تقييم أداء البنوك التجارية وأخيرا الصعوبات التي تعترض عملية تقييم الأداء.

المطلب الأول: الأداء في البنوك التجارية

في البنوك التجارية يمكن تقييم الأداء الكلي للبنك أو أداء العاملين أو تقييم أداء كل خدمة على حدى، في بحثنا سيتم التركيز على الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف الأداء وعلاقته بالفعالية و الكفاءة

أولا: تعريف الأداء

-ينظر إلى الأداء بشكل عام على انه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.[1]

-عرف الأداء بموجب القانون، بأنه أداء الفعل المطلوب المحدد بموجب العقد، وأن تأثير الأداء الناجح هو إلزام الشخص المكلف بأداء الفعل لأي مسؤولية تعاقدية مستقبلية، وان كل طرف من أطراف العقد ملزم بأداء التزامه استنادا للبنوك المنصوص عليها.[2]

-يقصد به المخرجات أو الأهداف التي سعى النظام إلى تحقيقها. ولهذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها، أي انه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلي تحقيقها داخل المنظمة.[3]

يمكن القول أن الأداء فعل يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات وليست النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن.

---

[1]– حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي للأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 89.

[2]–فلاح حسن عداي الحسيني، مرجع سابق، ص 222.

3- توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مداخل جديدة لعلم جديد**، دار النهضة العربية المكتبة الأكاديمية، مصر، 2004، ص 3.

ثانيا: علاقة الأداء بالكفاءة و الفعالية

فالكفاءة في مفهومها العام تعني القيام بعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة و الوقت و الربحية [1] بينما الفعالية تعنى بالنتائج أي نقطة النهاية الواجب تحقيقها،[2] لذلك فان الفعالية و الكفاءة هي: أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة و الفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فان الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤيا واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما يكون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة فان الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فان الأعمال تنجز ولكن بدون وضوح الأهداف.[3]

يمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة، الفعالية والأداء من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3): الأداء= الكفاءة + الفعالية

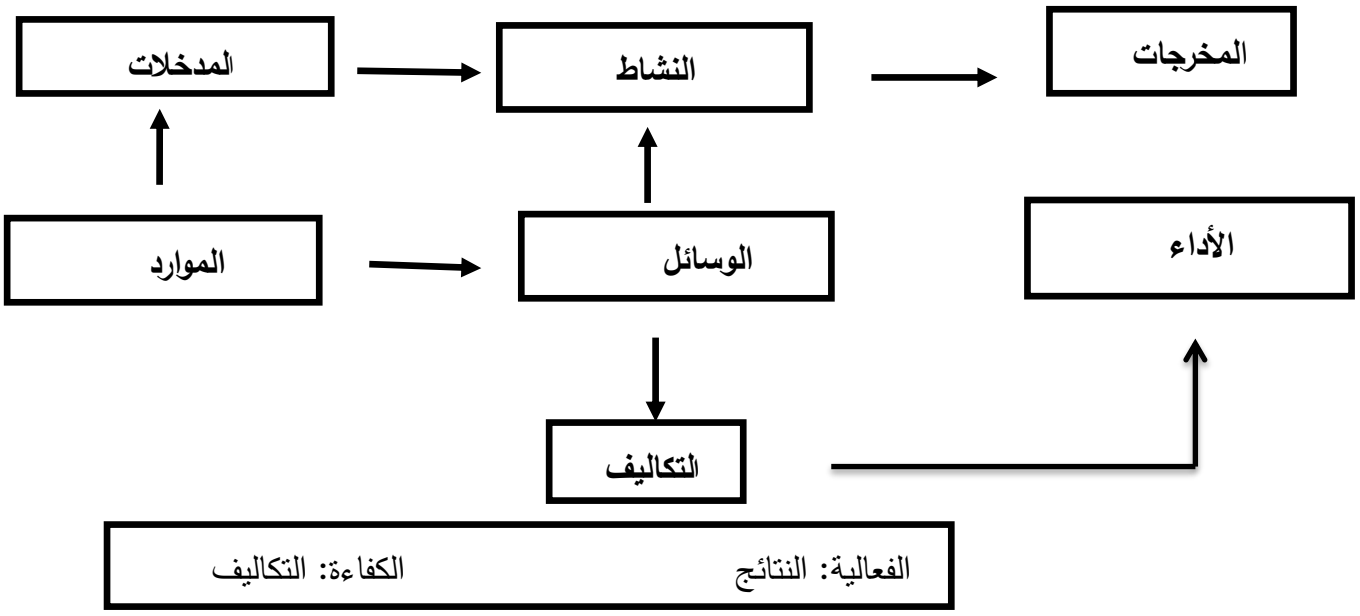

المصدر: شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية' الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،2014، ص83.

[1]- بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص105.

[2]- التجاني الهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011**، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص 26.

[3]- شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص82.

الفرع الثاني: تعريف الأداء المصرفي

-يعرف على انه مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من اجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.[1]

-يعرف ايضا:[2]

على انه المنظومة المتكاملة التي تعكس نتائج أعمال المصرف في ضوء تفاعله مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، والتي تشتمل على الأبعاد التالية:

-أداء الأفراد في المصرف؛

-أداء الإدارات المختلفة في المصرف ومنها إدارة الائتمان في إطار القواعد والضوابط الرقابية المستخدمة للمصرف؛

-أداء المصرف في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

-يقصد بالأداء المصرفي الأهداف أو المخرجات التي يسعى نظام أي مؤسسة إلى تحقيقها باستخدام المؤشرات البشرية، المادية والمالية.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأداء المصرفي عبارة انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعله قادرا على تحقيق أهدافه.

1- حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص146 .

2- نور ثابت كاظم، **تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي**، مجلة جامعة الابيار للعلوم الاقتصادية، المجلد 5 العدد 10، 2013، ص 400.

3- ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة -2-، 2014، ص 22.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المصرفي

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء المصرفي سوف نتطرق إلى تعريف تقييم الأداء عموما.

أولا: تعريف تقييم الأداء

يعني تقييم الأداء التأكد من كافة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. فهو عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع و التي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة ترمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل من هذه المراحل وبالطبع، حين يتأكد من حالة عدم تحقق الأهداف أو النتائج في ظل الأداء المتوقع وفي ظل الاستراتيجية التخطيطية الحالية خلال فترة التخطيط، فان هذا يعني وجود فجوة في الأداء.[1]

ثانيا: تقييم الأداء المصرفي

-يعرف تقييم الأداء المصرفي بأنه عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.[2]

-يعرف كذلك على انه مرحلة من مراحل المراقبة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات أسبابها وطرائق معالجتها علميا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين.[3]

فعلى المستوى الاستراتيجي فان تقييم الأداء المصرفي هو تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف.[4]

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 89.

[2]- محمد جموعي قريشي، تقييم **أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 .2000** - ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد03،2004، ص 90.

[3]- نصر حمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 26.

[4]- التجاني الهام، **مرجع سابق**، ص 32.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية

يتأثر أداء البنوك التجارية بمجموعة من العوامل نذكر منها:

أولا: العوامل الداخلية

إذ تمارس المصارف التجارية نشاطا اقتصاديا متميزا يتمثل في تجميع الأموال، من مصادر ادخارها المختلفة وذلك وفق أساليب وقواعد وأصول معينة في تجميع الأموال وتوزيعها. وتقوم هذه المصارف على قاعدة أساسية هي أن المصارف لا تمتلك الأموال المودعة لديها وإنما هي مؤتمنة عليها. ويتوقف نجاح المصرف التجاري في تحقيق أغراضه وأهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله واستخدامها، أو بمعنى أخر المواءمة بين أمواله و استخدامها، حتى يتحقق اكبر نفع في ظل الظروف السائدة. لذلك فان اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في المصارف التجارية يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للمصرف التجاري وانعكاساتها المختلفة على جوانب الأداء في المصرف.[1]

ثانيا: الظروف الاقتصادية

وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار و الخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة. ومن الجدير بالذكر بأن هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء.[2]

ثالثا: العوامل التاريخية

حيث يتطلب توفير نظام متكامل لتقييم أداء البنوك التجارية أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك في الدولة، لاستظهار مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات بحجم ونوعيات النشاط المصرفي، ويرتبط بذلك ما صدر من تشريعات و قرارات كان لها اثر ملموس على أنشطتها وأحجامها و مجالات أعمالها المصرفية.[3]

---

[1]– نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 36.

[2]– زاهد صبحي بشناق، تقييم **الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العامة في فلسطين)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة– ، 2011، ص29.

[3]– صلاح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 107.

رابعا: عوامل قانونية وسياسية

هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها. تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات.....وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.[1]

المطلب الثاني: الأداء المالي في البنوك التجارية

إن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

-يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[2]

يعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.[3]

يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث انه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض بأنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمنشاة، ويعد الأداء المالي ايضا بأنه وصف لوضع المنشاة الآن و تحديد الاتجاهات التي استخدمته للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.

---

[1]- عادل عشي، الأداء **المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم(دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 2000-2002)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص 26.

[2]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 35 36.

[3]- علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص68.

كما يذكر بان الأداء المالي يوضح هيكل التمويل على ربحية المنشاة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشاة.[1]

مما سبق فان الأداء المالي:

-أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة؛

-أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة؛

-أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في النقاط التالية:[2]

-متابعة ومعرفة بنشاط المنشاة و طبيعته؛

-متابعة و معرفة بالظروف المالية و الاقتصادية المحيطة؛

-المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛

-المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات الآتية:[3]

أ-الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

[1]- علاء نعيم عبد القادر، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009، ص 251.
[2]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص46.
[3]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 51 52.

ب–احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد اختيار أدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

ج–دراسة و تقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

د–وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها.

المطلب الثالث: مراحل وصعوبات تقييم الأداء في البنوك التجارية

تتطلب عملية تقييم الأداء اعتماد تخطيط سليم مستندا على مراحل وخطوات متسلسلة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة غير أن هذه المراحل لا تخلو من الصعوبات والمشاكل التي تعيق عملية تقييم الأداء.

الفرع الأول: مراحل عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بمجموعة من المراحل تتمثل في مايلي:

أولا: جمع المعلومات الضرورية

جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية،

لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري.[1]

ثانيا: قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير على من بيده سلطة

[1]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 34

إحداث التغيرات واتخاذ القرارات الخاصة بها، فان لعامل السرعة أثره في فاعلية النظام الرقابي.[1]

ثالثا: مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف

يتم مقارنة المحقق بالمستهدف لتحديد الخطأ والانحراف، ليس هذا فحسب بل لتمكين الإدارة من التنبؤ بنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء في المستقبل لإجراء التصويب اللازم، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وان وجود صفوف مدربة على المحاسبة والإحصاء يؤدي سرعة كشف الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة.[2]

رابعا: دراسة الانحراف وإصدار الحكم

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط: انحراف ايجابي، انحراف سلبي، انحراف معدوم فالأول يكون في لصالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع الحصة السوقية، انخفاض التكاليف... أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كانخفاض الإنتاجية ... أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المفضلة، بل يجب على المسؤوولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كانت موجب، سالب أو معدوم، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ماهو ايجابي و معالجة ماهو سلبي.[3]

خامسا: متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

وذلك من خلال توفي الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المطلوب، والاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل .[4]

الفرع الثاني: صعوبات تقييم الأداء في البنوك التجارية

*قصور نظم المعلومات وبالتالي صعوبة الحصول على البيانات اللازمة للتقييم هذا بدوره يؤدي إلى: [1]

[1]- خالد راغب الخطيب، **الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 74

[2]- خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 85.

[3]– عادل عشي، مرجع سابق، ص 32.

[4]– نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 34.

-سوء اتخاذ القرارات؛

- ضعف نظام الرقابة الداخلية؛

- قصور نظم التكاليف المطبقة وعدم تكاملها.

- عدم وجود نظام المحاسبة الإدارية إما:[2]

- بسبب حداثتها أو بسبب عدم الإيمان بجدواها؛

-اختلاف المعايير المحاسبية والقانونية لترتيب البيانات المالية بين البنوك؛

-ممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف مدراء المصارف في تقاريرهم وبياناتهم؛

-تزايد نشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التحكم و السيطرة؛

- البيئة الاجتماعية والثقافية؛

-قياس مستوى جودة الخدمات.

[1]- حاتم قابيل، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص ص 119 120.

[2]- محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص 90.

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى المداخل التي يقيم بها الأداء في البنوك التجارية، طرق تقييم وقياس الأداء، وأخيرا سنتطرق إلى التعريف Camels كنموذج لتقييم أداء البنوك التجارية.

المطلب الأول: مداخل تقييم الأداء في البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مداخل تقييم الأداء الكلي البنوك التجارية، وسنركز على المداخل المالية للتقييم .

الفرع الأول: المداخل المالية لتقييم الأداء

تناول هذه المداخل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية من زاوية الحركة المالية للأداء، والتي تظهر في القوائم المالية للمصرف، نذكر منها:

مدخل النسب المالية

النسب المالية هي علاقة رياضية تجمع بين رقمين احدهما بسط والأخر مقام، ومثل هذه العلاقة لا تكون فعالة إلا من خلال مقارنتها بذات النسب للمصرف التجاري نفسه ولسنوات سابقة أو لمصرف تجاري أخر أو للقطاع الذي يعمل في المصرف التجاري أو مع مستويات نسب محددة مسبقا كأهداف أو مقارنتها مع مستويات نسب موضوعة من محكمين وخبراء. ويبقى استخدام النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء في المصارف التجارية مرهونا بمدى قدرتها على توصيل دلالات علمية معينة تفيد القائمين على التقييم للتعرف على السلبيات والايجابيات المصاحبة لعمل المصارف التجارية. [1]

وتبوب النسب المالية المستخدمة كمؤشرات لتقييم أداء المصارف التجارية في تصنيفات عدة، إذ تتضمن:

-مؤشرات الربحية.

- مؤشرات السيولة.

- مؤشرات ملاءة رأس المال.

[1]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص ص 39 40.

– مؤشرات توظيف الأموال

أولا– مؤشرات الربحية:

تقيس كفاءة وفاعلية المنشاة في توليد الأرباح، تلك الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات، الموجودات، وحق الملكية. وإذا لم تحصل المنشاة على ربح كافي فان بقائها الطويل الأجل سيكون مهددا.[1] ويمكن توضيح أهم هذه المؤشرات فيما يلي: [2]

–**معدل العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفء، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض ويحسب على وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية × 100

–**معدل العائد على الودائع:** يستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع × 100

–**معدل العائد على الأموال المتاحة:** يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع، وان ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف على تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة ويقاس على وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة = صافي الربح بعد الضريبة / الودائع + حقوق الملكية × 100

[1]- علاء نعيم عبد القادر، مرجع سابق، ص 225.

[2]- بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة (دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد 1998-2001)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة كربلاء، العدد الرابع والعشرون، ص ص 5 6.

ثانيا-مؤشرات السيولة:

تقيس مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة وشبه سائلة دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد دون خسائر. هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بقياس السيولة وذلك من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل.[1]

ويمكن عرض أهم هذه المؤشرات فيما يلي: [2]

-نسبة السيولة العامة: تسمى ايضا بنسبة التداول، تستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة البنك على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة ، كما يعتبر المعدل 2 كنسبة للمقارنة والحد الأدنى لها هو الواحد، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

-نسبة الخزينة النسبية: تعتبر مؤشرا لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريع التحويل إلى نقدية، ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد والحد الأدنى هو 0.75.

نسبة السيولة النسبية
= (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة
= (القيم المحققة + القيم الجاهزة) /الخصوم المتداولة

-نسبة الخزينة الفورية: توضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونان، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الخزينة الفورية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 62.

[2]- عادل عشي، مرجع سابق، ص ص 68 69 .

ثالثا– مؤشرات كفاية رأس المال:

تقيس مدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة.[1]

ويمكن توضيح هذه المؤشرات في مايلي: [2]

–**نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:** تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل الأصول، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

–**نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:** تشمل الأصول الخطرة هنا الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة

–**نسبة كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع:** تبين مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان المودعين والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع = حقوق الملكية / الودائع

–**نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات:** تفيد هذه النسبة إلى التعرف على قدرة البنك في مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، تحسب بالعلاقة التالية:

[1]- الطيب بولحية، تقييم **الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة جيجل – الجزائر، العدد الرابع عشر، ص 5.

[2]- عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية والتطبيقية- البنوك العربية، الدار الجامعية، 2004، ص ص 232 233.

نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات = حقوق الملكية / الاستثمارات × 100

رابع- مؤشرات توظيف الأموال:

تقيس أداء المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة.

ومن بين هذه المؤشرات نذكر مايلي: [1]

-**نسبة توظيف الموارد:** تبين هذه النسبة علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وبنسبة ما يوظفه المصرف التجاري من أموال في نشاطه المالي، يحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة توظيف الأموال = إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حق الملكية) × 100%

-**نسبة إقراض الموارد:** توضح هذا النسبة ما يوظفه المصرف التجاري من قروض وسلفيات من مصادر التمويل الخارجية و الذاتية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة إقراض الموارد = القروض و السلفيات / (إجمالي الودائع +حق الملكية) × 100 %

-**نسبة استثمار الودائع:** تقيس مدى توظيف الودائع في المصرف التجاري، وتفيد هذه النسبة في الحكم على طبيعة سياسة المصرف فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة استثمار الودائع = اجمالي الاستثمارات / اجمالي الودائع × 100 %

الفرع الثاني: مدخل أصحاب المصالح

يركز هذا المدخل في تقييمه للأداء، على تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للأداء على جميع الجهات المستفيدة "أصحاب المصالح"، ويفترض أن أصحاب المصالح أو الجهات المستفيدة يتنافسون للحصول على منافعهم، وكل بحسب احتياجاته ورغباته مما يخلق نوعا من التعارض، فقط لا تستطيع

[1]-نصر حمود مزنان فهدن مرجع سابق، ص ص 67 68.

إدارة المنشاة مثلا الحفاظ على جميع الموظفين في وقت نقص الطلب على منتجات المنشأة وخدماته، حيث سيكون ذلك على حساب حملة الأسهم أو أن تستجيب لمطالب النقابات برفع أجور الموظفين في وقت يطالب به المتعاملين مع المنشاة بتخفيض رسوم الخدمات وأسعار السلع، وبذلك فان تقييم الأداء بحسب هذا المدخل ينطلق من قدرة المنظمة على إرضاء الجهات المستفيدة، أو تقليل التعارض بأداء متوازن بين احتياجات المستفيدين و مصالحهم .[1]

الفرع الثالث: مدخل قواعد المقارنة لتقييم الأداء

يتم في هذا المدخل تقييم الأداء للبنوك من خلال عمليات المقارنة بين أداء البنك مع أداء بنوك أخرى تمتاز بالأداء السليم و المتطور مما يجعلها نموذجا للمقارنة، وهناك أنواع عدة لقواعد المقارنة، أهمها:[2]

أ–قواعد المقارنة الداخلية: وتعني أن تتم عمليات المقارنة في إطار نشاط البنك نفسه وعملياته أو مقارنة نشاط فرع من فروع البنك مع نشاط فرع آخر للبنك نفسه.

ب– قواعد المقارنة الخارجية: وهي أن تتم عمليات المقارنة بين أداء البنك محل التقييم وأداء البنوك المنافسة له وتقسم قواعد المقارنة الخارجية إلى نوعين هما:

*قواعد المقارنة التنافسية: ويقصد بها مقارنة أداء البنك مع أداء البنوك المنافسة له بصورة مباشرة، من خلال تحليل الأداء وتوضيح مدى التباين في أداء تلك البنوك وآليات تطويره لتعزيز القدرة التنافسية للبنك.

*قواعد المقارنة الوظيفية: وتشمل مقارنة مجالات وظيفة معينة في البنك مع الوظائف نفسها في بنوك أخرى لا يشترط أن تكون منافسة له.

[1]– شعبان محمد عقيل، **قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم**، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة ، 2015، ص 27.

[2]–زاهر صبحي بشناق، مرجع سابق، ص ص 26 27.

المطلب الثاني: طرق قياس و تقييم الأداء في البنوك التجارية

تختلف طرق تقيم وقياس الأداء في البنوك التجارية باختلاف المستفيدين من تقارير، وكون هذه العملية مهمة لبنوك والجهات الرقابية ظهرت العديد من الطرق سنتطرق إلى طريقتين من بين هذه الطرق.

الفرع الأول: بطاقة الأداء المتوازن

بطاقة الأداء المتوازن يقصد بها أن التقييم يجب أن يعكس توازن بين عدد من العناصر الهامة المشتركة في الأداء المؤسسي، والبطاقة ليست وسيلة لتسجيل النتائج التي تحققت بل مؤشرات لتوقع نتائج معينة في المستقبل.

أولا: تعريف بطاقة الأداء المتوازن

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لهذه الأداة ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

-تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنشأة على ترجمة رؤيتها واستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية المترابطة، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية. [1]

-عرفها كل من R.Kaplan et D.Norton بأنها: نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة الرؤية في مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء، تساهم هذه المقاييس في انجاز الأعمال، ووضع استراتيجية الأعمال واتصال الاستراتيجية بالأعمال، والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي وصولا إلى أهداف المنظمة.[2]

[1]- وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 149.

[2] -R.Kaplan, D.Norton, '' **The balanced scorerad, measures that drive performance** '',Harvard business review, Jan-Feb,1992, p 71.

-تعرف ايضا على أنها " أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقيم الأداء يهتم بترجمة استراتيجية المنظمة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة، ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنظمة "[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان بطاقة الأداء المتوازن هي مفهوم يساعد على ترجمة الاستراتيجة إلى عمل فعلي.

ثانيا: نشأة بطاقة الأداء المتوازن

كان أول ظهور لبطاقة الأداء المتوازن سنة 1990 بأمريكا الشمالية على يد الأستاذ المستشار Kaplan.R والمستشار المؤسس لوحدة البحث G KPM. Norton. D وذلك بعد دراسة دامت عاما كاملا على اثنتي عشرة مؤسسة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تقييم أدائها. وخلال الدراسة لاحظ الباحثان أن المسيرين لا يفضلون أسلوبا معينا في التقييم على حساب الآخر، بل يبحثون عن تقديم يوازن بين التقييم المالي والتقييم العملي. وهذا سمح بإيجاد مؤشر أداء شامل يعطي للمسيرين نظرة سريعة وكاملة حول نشاط المؤسسة.

لا تعد بطاقة الأداء المتوازن عملية تجديد مطلق في أساليب تقييم الأداء، بل تعود جذور فكرة هذه الطريقة إلى سنوات الخمسينات، أين قام Simon.A.H ومجموعة من الباحثين بدراسة كيفية استعمال المعلومة المحاسبية، وتوصلوا إلى أن المسير لا يستند في بناء نظام معلوماته على النظام المحاسبي فحسب، بل هناك مجموعة متنوعة من الأنظمة يستقي منها معلوماته، بالإضافة إلى استخدامه للمؤشرات المادية كوسيلة للمتابعة اليومية للإنتاج وعلى ضوء ذلك تم اقتراح ترتيب محتوى التقارير في أربع مجموعات أساسية تضم المعطيات:

-التقنية حول العمليات؛

-حول مستوى بعض الحسابات (كالمخزون والنقديات)؛

-الضرورية للمقارنة سواء مع مؤسسات مماثلة، أو بالنسبة للأهداف أو بالنسبة للفترات السابقة؛

[1]- مزياني نور الدين، **أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في القيادة الإستراتيجية للمؤسسة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد2013/01، ص 245.

-المرجعية.

وبقيت هذه المقترحات مجرد فكرة تم إعادة صياغتها واستحداثها سنة 1990 من طرف Kaplan و Norton في صورة بطاقة الأداء المتوازن.[1]

ثالثا: أهمية بطاقة الأداء المتوازن

تتمثل أهمية بطاقة الأداء المتوازن فيما يلي: [2]

-توضيح وترجمة رؤية واستراتيجية المنظمة إلى أهداف ويتم تحديد السوق وقطاع العملاء الذي ستقوم المنظمة بخدمتهم؛

-توصيل وربط الأهداف الاستراتيجية والقياسات المطبقة من خلال إعلام جميع العاملين بالأهداف الرئيسية التي يجب تنفيذها حتى تنجح الاستراتيجية؛

-التخطيط ووضع الأهداف وترتيب المبادرات الاستراتيجية؛

-تقييم الاستراتيجية للمساعدة في كشف الاختلالات التي تنتج عن تطبيق الاستراتيجية، ووضع الحلول المساعدة على تحقيق الأهداف.

الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات .

[1]- نوارة محمد، **بطاقة الأداء المتوازن كآلية من آليات تقييم أداء المؤسسات، ملتقى وكني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، 2017، ص ص 7 .8.**

[2]- نبيلة الهادي عبد الرحمن، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم التخطيط الاستراتيجي (دراسة حالة: مجموعة شركات معاوية البرير)**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية ،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 18.

وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية .[1]ا

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بخاطر اختيارها، تتمثل في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المنتظمة.[2]

المجموعة الأولى: يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات، من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول يبين قدرة الرافعة المالية، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حق الملكية إلى مستوى اعلي من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول ROA بمؤشرين هما:

-**هامش الربح (PM):** الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

[1]-علاء عبد الحسين صالح، **تقيم أداء الشركات العراقي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010)**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، ص ص، 148.149.

[2]- محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص ص، 90.91.

-**منفعة الأصول (AU)**: يدل هذا المؤشر على استغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفعا فيكون سببه إنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر صافي الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين. بالمقابل فان الأداء قد يعود لجانب منهما أو كليهما.

المجموعة الثانية: فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

المخاطر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر: محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثالث: Camels كطريقة لتقييم الأداء في البنوك التجارية

تعد طريقة Camels إحدى المؤشرات لقياس و تقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأتها و تعريفها، وأهم مميزاتها والأسس التي ترتب عليها البنوك وفق هذه الطريقة.

الفرع الأول: مفهوم طريقة التقييم CAMEMS

– تعرف طريقة CAMELS على انه مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه.[1]

–يعرف ايضا: [2]

على انه نموذج يقوم على نتائج الفحص الميداني(الرقابة الميدانية)، ويقوم على معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق، وهذه المناطق هي:

–كفاية رأس المال Capital Adequacy.

–نوعية الأصول Assest Quality.

–الإدارة Management.

–الربحية Eanings.

–السيولة Liquidity .

–الحساسية Sensitivity.

– تعرف طريقة Camels على انها طريقة سريعة الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.[1]

---

[1]– شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 119

[2]– علي عبد الله شاهين، أثر **تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص 18.

الفرع الثاني: نشأة طريقة التقييم Camels

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم **1**. [2]

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر

---

[1]– علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق 2003–2009)** ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، ص 6.

[2]- عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء**، جامعة الجزائر، 2009، ص 6.

عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل. [1]

الفرع الثالث: مميزات طريقة التقييم CAMELS ونظام ترتيب البنوك تبعا لهذه الطريقة

سنقوم بعرض مميزات هذه طريقة وكذلك أسس تصنيف البنوك التجارية وفق طريقة Camels.

أولا: مميزات طريقة التقييم Camels

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في مايلي:[2]

-تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛

-توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛

-اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك؛

-الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من أسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛

[1]- محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS)، في ظل المخاطر... دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ... للسنوات من 2006 وحتى 2009**،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد11، العدد45،ص ص، 242.243.

[2]- سهيلة قطاف، **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS**، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط ، المجلد 15، العدد1، ص ص، 200. 201.

-عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر ن عناصر الأداء البنكي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛

-يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

ثانيا: نظام ترتيب البنوك وفقا طريقة تقييم Camels

يستند على تقدير درجة لكل من رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق وتتدرج هذه الدرجات تنازليا من (1) إلى (5) وذلك مع مراعاة الوضع النسبي للبنك بين المجموعة المثيلة من حيث الحجم وطبيعة النشاط، ويتم استخلاص التقييم النهائي للبنك استنادا إلى متوسط العناصر المشار إليها. ويتم الوصول إلى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الستة بحيث يتم ترتيب البنوك إلى خمسة مستويات. **المستوى الأول قوي** يعد البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق **المستوى الثاني مرضي** يعد البنك منظمة مالية سليمة أساساً ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية. أما **المستوى الثالث معقول** تتوافر عدة نقاط ضعف قد تعرض البنك لمزيد من المخاطر وتقل مقدرته على تحمل تقلبات السوق ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية. ولكن **المستوى الرابع هامشي** يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه ويتطلب رقابة لصيقة وأما **لمستوى الخامس غير مرضي** حالة البنك أسوأ من البنوك في المستوى (4)ويحتاج إلى مساعدة عاجلة من المساهمين أو من أي مصادر أخرى، كما يتطلب رقابة مستمرة.[1]

[1]- يوسف التوم شهاب الدين، **اثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 1جويلية 2012، ص: 69.

المبحث الثالث: CAMELS طريقة لتقييم الأداء في البنوك التجارية

سنتناول في هذا المبحث معايير طريقة CAMELS واهم مؤشراتها.

المطلب الأول: سيولة وربحية المصرف وفق طريقة التقييم CAMELS

إن هدف تحقيق السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم هدفان متعارضان فالربح من توظيف الأموال واستثمارها يجب أن لا يلفت الانتباه عن هدف السيولة .

الفرع الأول: إدارة سيولة المصرف وفق طريقة التقييم CAMLES

السيولة المصرفية، تعني الفرق بين الموارد المتاحة له، والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات، ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها. وتكون المصارف في حالة وفرة في السيولة، عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض.

أولا: تصنيف سيولة المصرف

عند تقييم سيولة البنك يجب أن يأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية نظرا للحاجات التمويلية بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى المصرف مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه بشكل عام فان إدارة السيولة لدى المصرف يجب أن تكفل بان المصرف قادر على الإبقاء على مستوى كافي من السيولة لمقابلة الالتزامات لدى المصرف وبالوقت المناسب كذلك فان إدارة السيولة يجب أن تكفل بان الاحتفاظ بالسيولة لا يكون على حساب الكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد تكون متوفرة في الظروف الصعبة .[1]

ومؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.[2]

[1] – محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص 271.

[2] – علي عبد الرضا حمودي ، مرجع سابق، ص 8.

ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:[1]

-كفاية مصادر الأموال بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومقدرة البنك على مقدرة مقابلة الالتزامات دون التأثير على عملياته وبشكل سلبي؛

-جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسائر؛

-المقدرة إلى الوصول إلى الأسواق النقدية؛

-مستوى تنوع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية؛

-درجة الاعتماد على مصادر الأموال قصيرة الأجل؛

-اتجاه واستمرار الودائع؛

-القدرة على توريق وبيع الموجودات؛

-مقدرة الإدارة على تعريف قياس، مراقبة وضبط وضع السيولة متضمنا ذلك إدارة السيولة، سياسات السيولة، إدارة أنظمة المعلومات وكذلك خطط الطوارئ؛

-مدى تعرض البنك إلى حالات إعسار مالي.

ثانيا: نسب تصنيف سيولة المصرف

لما كانت إحدى مسؤوليات الإدارة الرئيسية هي الاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتلبية الالتزامات اليومية، وزيادة الأرباح إلى حدها الأقصى وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، فان الأمر يتطلب المعرفة التامة بهذه المسؤوليات، وكذلك تطورات الميزانية، وبقاعدة العملاء، والبيئة الاقتصادية، فالإدارة التي تحتفظ بمستوى عال من الأصول السائلة تأخذ بمخاطر قليلة وتجني أرباح منخفضة، وبالعكس فان الإدارة

التي تحتفظ بمستوى منخفض من الأصول السائلة تجني أرباح قوية، ولكنها تحتفظ بأصول عالية المخاطر.[1]

[1] -central bank of Liberia**, guidelines for camels ratings at Liberian banks**, bank supervision department Monrovia, LIBERIA, September 30, 2005, p:9

وعليه يمكن دراسة المؤشرات التالية:

***النسبة (L1) التوظيف = القروض / الودائع وما في حكمها:** تشير هذه النسب إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.[2]

***النسبة (L2) القروض إلى إجمالي الأصول = القروض / مجموع الأصول:** تقيس مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من سيولة متاحة له سواء في عدة أشكال وهذه النسبة تحكم مدى التعرض لحالة عسر مالي.[3]

***النسبة(L3) السيولة الحاضرة = النقدية في الصندوق / الودائع تحت الطلب:** تستخدم للتعبير عن مدى كفاية السيولة الحاضرة في مقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة عن طلبات السحب من الودائع.[4]

ويمكن تصنيف سيولة المصرف وفق طريقة التقييم Camels كالاتي:

---

[1] -Stefan van der Ploeg**, a comparison and application to credit rating transition**, bank default prediction models, Department of Finance, Erasmus School of Economics, Erasmus university Rotterda Holland, January, 2010,p:22.

[2] - Haseeb Zaman Babar**, camel rating system for banking industry in Pakistan**, Master Thesis, Umea School of Business, Pakistan, Spring Semester 2011, p: 35.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك – الأساسيات والمستحدثات**، مرجع سابق، ص 194.

[4]– رجراج وهيبة، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد05، 2014، ص 267.

الجدول رقم (2): تصنيف سيولة المصرف وفق طريقة التقييم Camels

تصنيف السيولة	النسبة (L1)	النسبة((L2)
(1) قوي	X < 55 %	χ< 50 %
(2) مرضي	χ<60%	χ<60%
(3) معقول	χ<65%	χ<%65
(4) هامشي	χ<70%	χ<70%
(5) غير مرضي	χ>71%	χ>70

المصدر: عبد القادر زيتوني، المؤشرات الدولية الحديثة لتقيم أداء البنوك دراسة تطبيقية–2009 –ص9

ثالثا: أسس تصنيف سيولة المصرف وفق طريقة CAMELS

أ–المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(1) يتصف بالمؤشرات التالية: [1]

–يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل؛

–محدودية الاعتماد على عمليات الإقراض بين المصارف لاحتياجات السيولة؛

–توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة؛

–توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات؛

–امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

ب–المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(2) له نفس خصائص التصنيف المذكورة في (1) ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه فورا، فمثلا: قد يلبي البنك متطلبات السيولة لديه، ولكن الإدارة تفتقر إلى الخبرة المناسبة لتخطيط، الرصد

[1]– احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي(دراسة حالة بنك فلسطين)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، ص 81.

والمراقبة؛ البنك شهدت مشاكل السيولة. ردت الإدارة بشكل مناسب لكنها فشلت في اتخاذ إجراءات لمنع المخاطر المتكررة؛ الإدارة غير مدركة للاتجاهات السلبية، إدارة لم تعالج مشاكل السيولة.[1]

ج-المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(3) تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة ايضا إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية احتياجاته اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.[2]

المصرف الذي يتم تصنيف سيولته(4) يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية.

كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.[3]

المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5) يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين و المودعين.[4]

الفرع الثاني: إدارة ربحية البنك وفق طريقة التقييم CAMELS

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي. وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

أولا: تصنيف ربحية البنك وفق طريقة التقييم CAMELS

ان تصنيف الإيرادات يجب ألا يعكس فقط حجم واتجاه الإيرادات ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار أو نوعية الإيرادات مثل مخاطر الإقراض، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى مخصصات أو بمخاطر السوق والتي يمكن أن تعرض إيرادات البنك إلى التغير نتيجة لتغير سعر الفائدة.

---

[1] - Partik Y .TRAUTMANN, **camels ratings, Usaid- funded Economic Governonance ‖ project**, Usaid from American people/ IRAQ, p.38:

[2] – حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتامين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص 91.

[3] – احمد نور الدين الفرا، **مرجع سابق**، ص 82.

[4] – محمد سمير دهيرب، **مرجع سابق**، ص 277.

كذلك فان نوعية الإيرادات يمكن أن تتأثر بالاعتماد على أرباح غير متكررة أو على ميزة ضريبية. كذلك فان الربحية يمكن أن تتأثر بعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات التمويلية أو عدم القدرة على ضبط النفقات أو تبني استراتيجية ضعيفة.[1] إن تصنيف إيرادات المصرف يبنى على العوامل الآتية: [2]

-مستوى الإيرادات بما في ذلك اتجاه الإيرادات واستقرارها؛

-القدرة على تدعيم حسابات رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة؛

-نوعية ومصادر الإيرادات؛

-نسبة المصاريف إلى العمليات؛

-كفاية نظام الموازنة وعمليات التنبؤ وإدارة مخاطر المعلومات؛

-كفاية حجم مخصصات الديون؛

-الإيرادات المتعلقة بمخاطر السوق.

ثانيا: نسب تصنيف الربحية

***النسبة(E1) العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح على حقوق الملكية** تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة وهذه النسبة المقاسة بصافي الأرباح إلى معدل رأس المال تعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية .[3]

***النسبة (E2) معدل العائد على متوسط الأصول = صافي الأرباح / متوسط الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول

[1]- إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010، ص 25.

[2]- محمد سمير دهيرب، **مرجع سابق**، ص ص، 270.271.

[3]- Haseb Zaman Babar, Ibid, p: 31.

المختلفة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، كما تعتبر هذه النسبة أساسا لتقييم المصرف وفق مكونات نظام Camels.[1]

***النسبة(E3) معدلات الدخل والإنفاق** = أن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات، كذلك تعطي هذه النسب فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح.[2]

ويمكن تصنيف ربحية المصرف وفق طريقة Camels كالآتي:

الجدول رقم (3): تصنيف ربحية المصرف وفق طريقة التقييم Camels

تصنيف الربحية	النسبة (E1)	النسبة(E2)
(1) قوي	$\chi \geq 40\%$	$\chi > 1.5\%$
(2) مرضي	$\chi < 20$ %	$0.75\% < \chi < 1.5\%$
(3) معقول	$\chi < 10\%$	$0.4\% < \chi < 0.75\%$
(4) هامشي	$\chi < 5\%$	$0\% < \chi < 0.4\%$
(5) غير مرضي	$\chi < 1$ %	$\chi < 0\%$

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوط التجارية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011 ،ص: 103.

أسس تصنيف الربحية وفق طريقة Camels

المصرف الذي تصنف أرباحه(1) يتصف بالمؤشرات التالية: [3]

[1]– الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك (2)**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، دون سنة نشر، ص 12.

[2]– حسين المحمود، **مرجع سابق**، ص 85.

[3]– علي عبد الله شاهين، **مرجع سابق**، ص 28.

-يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛

-سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات؛

-الاتجاه الايجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية؛

-الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية؛

-نسبة الربحية بالعادة فوق 1%.

المصرف الذي تصنف أرباحه(2) يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، ويوفر نموا لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.[1]

المصرف الذي يصنف أرباحه (3) يتصف بالمؤشرات التالية:

- قد يشهد انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة وعدم فاعليتها؛

- ما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، الأمر الذي يجعل وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح.[2]

المصرف الذي يصنف أرباحه (4) يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح ايجابي ولكنه غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية الأرباح لمنع الخسارة برأس المال. ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الايجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، حيث انه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية وتكون نسبة الربحية هنا بين (0.25% و 0.50%).[3]

[1]- حسين المحمود، **مرجع سابق**، ص 86.

[2]- سهيلة قطاف، **مرجع سابق**، ص 205.

[3]-محمد سمير دهيرب، مرجع سابق،ص 276.

المصرف الذي يصنف أرباحه(5) يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث انه بدون إجراء فوري فان الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك . وتبلغ نسبة الربحية هنا اقل من (0.25%) أو الدخول بالخسائر.[1]

المطلب الثاني: كفاية رأس المال وجودة الأصول وفق طريقة التقييم Camels

سنتطرق في هذا المطلب إلى معيارين هما: كفاية رأس المال، جودة الأصول.

الفرع الأول: كفاية رأس المال وفق طريقة التقييم Camels

ان كفاية رأس المال تعبر عن قدرة راس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المراكز المالية للبنك.

أولا: تصنيف كفاية رأس المال

كفاية رأس المال هو العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به.

وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، وهو بمثابة صمام الأمان لحماية المودعين لتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية.[2]

حيث يتم تصنيف رأس المال بالاستناد إلى دراسة العوامل التالية: [3]

-حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛

-مسارات وتطورات الأعمال المحلية والإقليمية المتعددة؛

-الخبرة والخطط وتوقعات نمو الأصول ورأس المال.

-تطور شبكة العمل والفروع؛

-أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال؛

-الدخول إلى أسواق رأس المال،

---

[1]- احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص 79.

[2]- جعفر حسن البشير ادم، **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية، 16(1) 2015، ص 98.

[3]- علي شاهين، **سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، محاضرات مقياس إدارة المصارف، برنامج الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)**، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، الفصل الدراسي الأول 2003/2002، ص 4.

–قوة الإدارة فيما يتعلق بالعوامل الواردة أعلاه .

ثانيا: نسب كفاية رأس المال

تتمثل نسب كفاية رأس المال في مايلي:[1]

* **نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر** وهذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المعدلة بالمخاطر، إن انخفاض النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمالية وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر. بالإضافة إلى هذا المؤشر، يمكن النظر إلى جودة رأس المال خصوصاً أن مكونات رأس مال البنك تختلف باختلاف البلدان، كما أن مكونات رأس المال تختلف في قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالشريحة الأولى لرأس المال والشريحة الثانية لرأس المال الثالثة والشريحة.

* **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال** وتستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحد. ومثال ذلك أن تحتسب معدلات كفاية رأس المال لمجوعة من المؤسسات، كأكبر ثلاثة بنوك أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام. أو حتى النظر إلى معدلات كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تحقق المقاييس الدولية أو المقاييس المحلية.

ويمكن تصنيف كفاية رأس المال وفق طريقة التقييم Camels كالآتي:

الجدول رقم (4) تصنيف كفاية رأس مال المصرف وفق طريقة التقييم Camels

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس مال أساسي / متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	اقل من 4%	أقل من 3%

المصدر: صورية عاشوري،، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق ص 91 .

[1]– احمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المال**، المعهد العربي للتخطيط، إبريل 2005، ص ص: 9.10.

ثالثا:أسس تصنيف كفاية رأس المال وفق طريقة التقييم Camels

المصرف الذي يصنف رأس ماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية: [1]

– خبرة الإدارة الجيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم بها.

–معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين مع المحافظة عمى قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة.

المصرف الذي يصنف رأس ماله (2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب ملاءة رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً، فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف للتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال. ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقول بدون إشراف مكثف.[2]

المصرف الذي يصنف رأسماله(3) يشير إلى أن البنك يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة، ولكن لديه نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل:[3]

–مستوى عال من الأصول المشككلة التي تتجاوز 25٪ من إجمالي رأس المال؛

–يخفق البنك في الامتثال للوائح التنظيمية؛

– أرباح ضعيفة؛

–عدم القدرة على جمع رأس مال جديد لتلبية المتطلبات التنظيمية وتصحيح أوجه القصور؛

– يتطلب الإشراف التنظيمي لضمان الإدارة والمساهمون معالجة مواضيع الاهتمام.

[1]– محمد سمير دهيرب، **مرجع سابق**، ص 173.

[2]– احمد نور الدين الفرا، **مرجع سابق**، ص ص، 47.48.

[3] - Patrick Y. Trautmann, Ibid, p :11.

المصرف الذي يصنف رأسماله (4) هذه هي المرحلة التي يكون فيها لدى البنك رأس مال غير كافي للتعامل مع المخاطر؛ الخسائر في جميع مجالات الأنشطة بسبب ارتفاع مستوى المشاكل؛

تصبح القروض أكثر من رأس المال؛ مسؤولية الإدارة للتغلب على هذه المشاكل لمنع البنك من الإفلاس.[1]

المصرف الذي يصنف رأسماله (5) تعتبر معسرة بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لملافاة خسائر المودعين والدائنين . حيث أن خسائر الأوراق المالية، وتبادل العملات الأجنبية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بان تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.[2]

الفرع الثاني: جودة الأصول وفق طريقة التقييم Camels

أولا: جودة الأصول

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال. ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية: كفاية معايير الضمانات، قوة إدارة القروض ومدى مناسبة تحديد المخاطر، مستوى، توزيع، حده، واتجاه ديون المشكل المصنفة، المجدولة والديون غير العاملة داخل وخارج الميزانية،

كفاية مخصصات الديون والاستثمارات أو احتياطيات التقييم؛

[1] - Haseeb Zaman Babar, Ibid, p :26.

[2] – علي شاهين، مرجع سابق، ص:6.

[3] – مخلف سليمان، **نظام التقييم المصرفي Camels**، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، جويلية 2012، ص:8.

[4] – محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص ص : 269.270.

مخاطر الإقراض الناجمة عن أو المخفضة في عمليات خارج أرقام الميزانية مثل الالتزامات غير الممولة، الاعتماد وخطوط الإقراض؛

نوع ونوعية محفظة القروض والاستثمارات؛

نشاطات التعهد بالتغطية المتعمقة بنشاطات التجار؛

سياسة وإجراءات القروض والاستثمارات؛

المقدرة على إدارة موجودات المصرف متضمنا ذلك تحصيل الديون؛

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات.

ثانيا: نسبة جودة الأصول

تقاس جودة الأصول بموجب نظام(CAMELS) بالنسب التالية[1]:

-نسبة (A1) التصنيف المرجح = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات %

وتقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على :حجم الديون المتعثرة لدى المصرف قليلة، ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها، أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.

-نسبة(A2) إجمالي التصنيف = القـروض المتعثـرة / حقوق الملكية + المخصصات %

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية، حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل، ملاءة رأس المال قوية، مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبيا، سياسة منح ائتمان رشيدة، ربحية أفضل مما يتيح فرصة أكبر لنمو المصرف وتحقيق أهدافه.

ويمكن تصنيف جودة أصول البنك وفق طريقة التقييم Camels إلى:

[1]- أحمد نور الدين الفرا، **مرجع سابق**، ص 68.

الجدول رقم (5) : تصنيف جودة الأصول وفق طريقة التقييم Camels

التصنيف	نسبة التصنيف المرجح	نسبة إجمالي التصنيف
قوي	$\chi<5\%$	$\chi<20\%$
مرضي	$5\%\leq\chi<15\%$	$20\%\leq\chi<50\%$
معقول	$15\%\leq\chi<35\%$	$50\%\leq\chi<80\%$
هامشي	$35\%\leq\chi<60\%$	$80\%\leq\chi<100\%$
غير مرضي	$\chi>60\%$	$\times>100\%$

المصدر: صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية مرجع سابق، ص 92.

ثالثا: أسس تصنيف جودة الأصول وفق طريقة التقييم Camels

المصرف الذي تصنف جودة أصوله (1) يشير إلى جودة الأصول القوية وممارسات إدارة الائتمان،

نقاط الضعف المحددة هي طفيفة في طبيعتها والتعرض للمخاطر متواضع في العلاقة إلى حماية رأس المال وقدرات الإدارة، جودة الأصول في هذه المؤسسات هي من الحد الأدنى من القلق الإشرافي.[1]

المصرف الذي تصنف جودة أصوله (2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف (1) ولكن لديه بعض نقاط الضعف أقل أهمية هذه هي:[2]

-إن القروض المتعثرة أقل من 2.5٪ بما يتناسب مع إجمالي القروض؛

-ولكن البنك تحت المراقبة يواجه تحركات سلبية في مستوى الديون طويلة الأجل غير المستقرة؛

- ويظهر ضعف معايير الاكتتاب التي وضعتها إدارة البنك ويتحكم في الإجراءات.

المصرف الذي تصنف جودة أصوله (3) جودة الأصول أو ممارسات إدارة الائتمان أقل من مرضية. قد تكون الاتجاهات مستقرة أو تشير إلى تدهور الأصول، أو زيادة في التعرض للمخاطر. مستوى وشدة

[1] - central bank of Liberia, Ibid,p:4.
[2] -Haseeb Zaman Babar, Ibid, p :28.

المصنفة والأصول، ونقاط الضعف الأخرى، والمخاطر تتطلب مستوى عال من الإشراف والاهتمام. وهناك عموما حاجة إلى تحسين إدارة الائتمان والمخاطر والممارسات الإدارية.[1]

المصرف الذي تصنف جودة أصوله (4) يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الموجودات[2].

المصرف الذي تصنف جودة أصوله(5) تظهر مستوى عال من الموجودات المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60 %من أجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي لو مما يتطلب وجود أشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة موجودات المصرف.[3]

المطلب الثالث: تصنيف الإدارة و حساسية البنك لمخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels

سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين الأول جودة الإدارة والثاني حساسية المصرف لمخاطر السوق.

الفرع الأول: تصنيف الإدارة وفق طريقة التقييم Camels

أولا: تصنيف جودة الإدارة

يجب أن يعكس هذا البند مدى قدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما لتحديد، قياس، مراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن البنك يمارس نشاطاته بطريقة آمنة وسليمة ويتماشى مع الأنظمة والقوانين. بشكل عام لا يفترض بمجلس الإدارة أن يكون منخرط في الأعمال اليومية للبنك ولكن يجب أن يقدم المجلس الخطوط العريضة والإرشادات لمستوى المخاطر المقبولة

[1] - Noel J. Pajutagana, Camels Rating System, supervision and examination sector Department of Rural Banks, 1999, p:7.
[2] -RMS Manual of Examination Policies, Federal Deposit Insurance Corporation**, Asses Quality**, Section 3.1, p:3.
[3] – محمد سمير دهيرب، **مرجع سابق**، ص 275.

والتأكد من أن السياسات والإجراءات والممارسات المناسبة قد تم إنشاؤها. إن الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات والممارسات التي تترجم أهداف مجلس الإدارة إلى ممارسات صحيحة وسليمة. معتمداً على طبيعة وحجم نشاطات البنك، يمكن أن تحتاج الإدارة إلى التعامل مع المخاطر التالية: الإقراض، السوق، التشغيلية، السمعة، الاستراتيجية، التقيد بالأنظمة والقوانين، القانونية، السيولة والمخاطر الأخرى. إن الممارسات الإدارية السليمة يمكن أن يستدل عليها من خلال معرفة سجل الإدارة والإدارة العليا، كفاءة الموظفين، كفاية السياسات وأنظمة الضبط أخذاً بالاعتبار حجم ودرجة تعقيد البنك، نظام التدقيق ونظام الضبط ومدى فعالية ومراقبة إدارة المخاطر وأنظمة المعلومات[1]. يستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية: [2]

-فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة؛

-الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، و الأرباح و السيولة؛

-تطوير و تنفيذ الخطط و السياسات و الإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية؛

-قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي و الخارجي؛

-الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول؛

-الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للمصرف؛

-الالتزام بالقوانين ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة و الهيئة العامة للمساهمين؛

-تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة و المهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي؛

-التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي و مراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية ؛

-توفير برامج تدريبية للموارد البشرية و استقطاب فعال لها وإنها تعمل بدرجة عالية من الجودة؛

[1]- إبراهيم كراسنة، مرجع سابق، ص 26.

[2]-علي شاهين، مرجع سابق، ص 9.

ثانيا: نسب تقييم الإدارة :

في هذا المجال يمكن تجميع خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: [1]

-الحوكمة: هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابتها التي تقويها الإدارة.

حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

-الموارد البشرية: يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

-عملية المراقبة والتدقيق: يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

-نظام المعلومات: يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

-التخطيط الاستراتيجي: يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية

قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية ق تم تحديثه.

ثالثا: أسس تصنيف الإدارة وفق طريقة التقييم Camels

الإدارة التي يتم تصنيفها (1) تتصف بالمؤشرات التالية:[2]

أداء قوي (متميز) للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة

---

[1]- شوقي بورقبة، **طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف1- الجزائر، العدد1، جوان 2011، ص ص، 9.10.

[2]- عبد الباسط محمد المصطفى، **قياس عنصر الإدارة مكتبيا ضمن نظام Cael**، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 57، سبتمبر 2010، ص:22.

–ممارسات قوية في مجال إدارة المخاطر تتناسب مع حجم المصرف والأزمات والمخاطر التي يتعرض لها؛

– كل المخاطر ذات الأهمية والمؤثرة معرفة ويتم قياسها، ويتم التحكم فيها؛

– مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية اظهروا مقدرتهم وسرعتهم في معاجلة الأمور الطارئة والمشاكل الكامنة والمخاطر.

الإدارة التي يتم تصنيفها (2) لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف(1) حيث لديها أداء مرض للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، ممارسات مرضية (اقل تميزا) في مجال إدارة المخاطر تتناسبٍ مع حجم المصرف والأزمات والمخاطر التي يتعرض لها، قد تبرز أوجه ضعف قليلة لكنها ليست ذا أهمية بالنسبة لسالمة وأمن المصرف، بصورة عامة المخاطر الرئيسية والمشاكل معروفة ويتم قياسها والتحكم فيها[1].

الإدارة التي يتم تصنيفها(3) يشير إلى الإدارة وأداء المجلس الذي يحتاج إلى تحسين أو ممارسات إدارة، المخاطر التي تكون أقل من مرضية نظرا لطبيعة أنشطة المؤسسة، وقد تكون قدرات الإدارة أو مجلس الإدارة غير كافية لنوع المؤسسة أو حجمها أو حالته،

قد لا يتم تحديد المشاكل والمخاطر الكبيرة بشكل كاف أو قياسها أو مراقبتها أو السيطرة عليها.[2]

الإدارة التي يتم تصنيفها (4) تشير إلى قصور الإدارة وأداء مجلس الإدارة أو ممارسات إدارة المخاطر التي لا تكفي بالنظر إلى طبيعة أنشطة المؤسسة، ومستوى المشاكل والتعرض للمخاطر مفرط، والمشاكل والمخاطر الكبيرة لا يتم تحديدها أو قياسها أو مراقبتها بشكل كاف وتتطلب اتخاذ إجراء فوري من قبل مجلس الإدارة والادارة للحفاظ على سلامة المؤسسة، وقد يكون من الضروري استبدال أو تعزيز الإدارة أو المجلس.[3]

الإدارة التي يتم تصنيفها(5) يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة أو مجلس الإدارة أو إدارة المخاطر، حيث أن الإدارة أو مجلس الإدارة لم يبدو أي رغبة أو مقدرة على تصحيح الأوضاع أو تطبيق إدارة

[1]–عبد الباسط محمد المصطفى، **مرجع سابق**، ص 22

[2] - FDIC LAW , Regulation, Related Acts**, Uniform financial institution rating system**, Last updated, September 16, 2013, p: 12, site internet : https://www.fdic.gov/regulations/laws/rules/5000-900.htm, le 22/02/202018, 09:11.

[3] - I**bidem**, p :12

مخاطر جيدة، إن المخاطر غير معرفة ومراقبة بشكل كاف مما يهدد استمرارية البنك، تغيير أو تقوية الإدارة أو مجلس الإدارة ضروري[1].

الفرع الثاني: تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels

أولا: تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق

يعتبر تحليل الحساسية إلى السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي

(CAMELS) حيث أنجز هذا المكون سنة 1997، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للازمات المالية، فانه لابد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية.[2]

وهناك العديد من العوامل للتقييم نذكر منها: [3]

-حساسية أرباح المؤسسة المالية أو القيمة الاقتصادية لرأس مالها؛

-التغيرات السلبية في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار السلع الأساسية أو حقوق الملكية الأسعار؛

-قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة التعرض للسوق؛

-المخاطر نظرا لحجم المؤسسة وتعقيدها ومخاطرها؛

-طبيعة وتعقيد التعرض لمخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن المراكز غير المتداولة حيثما كان ذلك مناسبا، طبيعة وتعقيد التعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التداول والعمليات الأجنبية.

[1]- إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص 28.

[2]- احمد نور الدين الفرا، **مرجع سابق**، ص 102.

[3] - Central Bank Of Liberia, Ibid , p: 10.

ثانيا: نسب تصنيف الحساسية لمخاطر السوق

أ-تحليل الفجوة:

من نسب الحساسية لمخاطر السوق نجد تحليل الفجوة وهي أداة من أدوات إدارة المخاطر بالاعتماد على الميزانية وتركز هذه الأدلة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة، وفي هذه الطريقة يتم إعداد جدول توزع فيه الأصول والخصوم ذات الحساسية لتغير أسعار الفائدة وفق آجالها إذا كانت أسعار الفائدة ثابتة أو وفق مواعيد إعادة تسعيرها إذا كانت الأسعار متغيرة، وتبعا لذلك تستخرج مؤشرات الحساسية العائدات والقيمة الاقتصادية المضافة للأصول والخصوم نحو سعر الفائدة.[1] وتحسب قيمة الفجوة كمايلي:[2]

- **الفجوة = الموجودات الحساسة لمعدلات الفائدة – الإيرادات الحساسة لمعدلات الفائدة**

تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، فإذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح.

-إذا كانت الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة = المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة، فهذا يعني بأن البنك لا يواجه مخاطر أسعار الفائدة؛

-أما إذا كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة اكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة موجبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يربح و انخفاضها سيجعل البنك يخسر؛

-ولو كانت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أصغر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة سالبة مما يعني بأن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر و انخفاضها سيجعل البنك يربح.

ب-نسبة إجمالي الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول = إجمالي الأوراق المالية / إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة العلاقة بين البنوك الأوراق المالية بإجمالي أصول ويوفر لنا النسبة المئوية للتغير

[1]- طارق الله خان، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم (5)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003، ص:47.

[2]- مروان النخلة، **قياس وتحليل إدارة المخاطر المالية**، ص ص: 14.15. متاح في الموقع: https://www.kantakji.com/media/1160/322.pdf.

في محفظتها فيما يتعلق بتغير في أسعار الفائدة أو غيرها من القضايا المرتبطة بمصدر الأوراق المالية، وارتفاع قيمة هذه النسبة هي أكثر خطورة، أن محفظة البنك يتعرض لمخاطر السوق. وانخفاضها في حدود معقولة جيدة للبنك لأنه يدل على استجابة تجاه مخاطر السوق المناسب[1]. وتصنف الحساسية لمخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels كمايلي :

الجدول رقم (6): تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels

تصنيف الحساسية لمخاطر السوق	النسبة (ب)
(1) قوي	$\chi \leq 25\ \%$
(2) مرضي	$25 < \chi \leq 30\ \%$
(3) معقول	$30 < \chi\ 37\ \%$
(4) هامشي	$37 < \chi \leq 42\ \%$
(5) غير مرضي	$\chi > 42\%$

Source: Haseeb Zaman Babar, Ibid, p:43

ثالثا: أسس تصنيف الحساسية إلى مخاطر السوق وفق طريقة التقييم Camels

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق(1) تتصف بدرجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة وصافي أرباح المصرف قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدا تكاد لا تذكر، مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.[2]

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق(2) لديها خصائص متشابهة كما في التصنيف رقم (1)إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.[3]

[1] -Haseeb Zaman Babar, ibid, p : 63.
[2] - Overall Conclusions Regarding Condition of the Bank, Uniform Financial Institutions Rating System, Section A.5020.1, Effective date May 1997,p:08. site internet: https://www.federalreserve.gov/boarddocs/supmanual/.../A50201.pdf.
[3]- احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص:104.

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق(3) يشير إلى أن السيطرة على حساسية السوق

تحتاج إلى تحسين أو أن هناك احتمال كبير أن أداء الأرباح أو وضع رأس المال سيكون سلبا المتضررة. يجب أن تكون ممارسات إدارة المخاطر تحسنت نظرا لحجم والتطور، ومستوى مخاطر السوق المقبولة من قبل المؤسسة. قد لا يكون مستوى الأرباح ورأس المال الدعم الكافي لدرجة مخاطر السوق التي اتخذتها المؤسسة.[1]

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق(4) إلى ممارسات خطيرة غير سليمة وأوجه القصور المالية أو الإدارية الخطيرة التي تؤدي إلى ذلك الأداء غير المرضي، نقاط الضعف والمشاكل ليست كذلك يتم حلها بشكل مرض من قبل مجلس الإدارة وإدارة، ممارسات إدارة المخاطر عموما غير مقبولة وقد تكون هناك انتهاكات كبيرة للقوانين واللوائح، وتتراوح المشاكل من شديدة إلى ناقصة للغاية و

تتطلب إشرافا وثيقا وإجراءات علاجية محددة، وعموما وتتعرض ملاءة البنك للخطر إذا كانت فورية ومحددة لا تتخذ الإجراءات الإشرافية.[2]

المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق(5) يشير إلى أن السيطرة على حساسية مخاطر السوق غير مقبولة أو أن مستوى مخاطر السوق الذي تتخذه المؤسسة يشكل تهديدا وشيكا على استمراريتا، ممارسات إدارة المخاطر غير كافية كليا من حيث الحجم والتطور، ومستوى مخاطر السوق المقبولة من قبل المؤسسة.[3]

[1] -- Overall Conclusions Regarding Condition of the Bank, ibid, p:08.
[2] -Patrick Y. Trautmann, Ibid, p :48.
[3] - Central Bank Of Liberia, Ibid , p: 10,11.

خلاصة الفصل

إن الهدف الذي تسعى البنوك الوصول إليه من خلال عملية تقييم الأداء هو معرفة مدى بلوغها للأهداف والبرامج المسطرة، وكشف مواقع الخلل والفشل في البنك للإيجاد حلول مناسبة ومساعدة على استدراك الوضع وتحسينه. لم يبقى تقييم الأداء حكرا على الطرق التقليدية فلقد تطورت وتعددت هذه الطرق لتصبح أكثر دقة نذكر منها بطاقة الأداء المتوازن، نموذج العائد على المخاطرة، طريقة Camels التي تطرقنا لها بالتفصيل في دراستنا.

تعد طريقة Camels لتقييم الأداء من الأنظمة الداعمة لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية حيث يتمثل دورها في تزويد الجهات المعنية بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور وتسليط الضوء على نقاط الضعف والقوة بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في كفاءة العمل المصرفي. حيث يعمل على تصنيف شامل للنظام المصرفي وذلك من خلال التركيز على ستة بنود رئيسية وهي السيولة، الربحية، كفاية راس المال، جودة الاصول، جودة الادارة، حساسية تجاه مخاطر السوق.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وفق طريقة التقييم Camels

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول والثاني إلى المفاهيم المتعلقة البنوك التجارية، الأداء المصرفي، طريقة Camels سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري في الواقع العملي، من خلال دراستنا للبنك الخارجي الجزائري. وحساب المؤشرات المتعلقة بهذه الطريقة للوصول إلى تصنيف نهائي لهذا البنك، ومعرفة مواطن الضعف والقيام على تصحيحها.

ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- الطريقة والأدوات؛

- تقييم سيولة، ربحية و كفاية رأسمال البنك الخارجي الجزائري وفقا لطريقة Camels ؛

- تقييم جودة الإدارة، الأصول و حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق وفقا لطريقة Camels.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة، طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في المطلب الأول. أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة

سنتناول في هذا المطلب تقديم البنك الخارجي الجزائري نشأة، مهام، وظائف، التنظيم الاداري.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة (البنك الخارجي الجزائري)BEA

من أجل الدراسة التطبيقية قد تم اختيار البنك الخارجي الجزائري خلال فترة ممتدة من (2010-2015) وذلك لإثبات صحة الفرضيات أو نفيها.

أولا: نشأة البنك الخارجي الجزائري BEA

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في **01 أكتوبر 1967** برأسمال قدره **20مليون دينار جزائري**، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون **88-02** المؤرخ في **12 جانفي 1988** والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم **88-61** في **12 جانفي 1988**.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم **204/67** الصادر في **01 أكتوبر 1967**، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات

كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم. **و من أهم خصائصه:**

تمويل الاستثمارات على المستوى الخارجي والمحلي، منح أنواع مختلفة من القروض (القروض الاستثمارية، الاستهلاكية، قروض تشغيل الشباب، اعتمادات مستنديه...) الخ. ويقوم كذلك بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم.

ثانيا: مهام ووظائف البنك الخارجي الجزائري BEA

أ-المهام: نذكر منها

- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الخواص والقطاع العام؛
- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة؛
- استقبال مختلف الإيداعات؛
- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى؛
- تقديم خدمات لزبائن المؤسسات العمومية وكذا الزبائن الخواص في إطار العمل؛
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير مع الهيئات وشبكات البنك.

ب/- الوظائف: وتتمثل في

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- تدخل بضمانه الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقيات القرض مع المراسلين الأجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى؛
- إعادة تسيير المخازن العمومية أو القيام بشراء وكراء عمليات عقارية غير متصلة بنشاط الشركة أو اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيدها؛
- ينشئ ويضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مصلحة خدمة مركزية للمعلومات التجارية في الخارج ومصلحة ترقية العمليات مع الخارج.

ثالثا: التنظيم الاداري للبنك الخارجي الجزائري BEA

في قمة التسلسل نجد على مستوى القمة الرئيس المدير العام ومستشاريه وهم تابعين له بشكل مباشر ويعملون تحت امرته الواحدة، كما نجد مديرية المفتشية العامة وخلية التنقية والتطهير، والمديرية الفرعية التي تضم عدة خلايا استراتيجية : خلية التنظيم، مديرية المحاسبة، مديرية الاعلام الألي، مديرية الخزينة، مديرية المراقبة والتسيير، والمديرية العامة الفرعية الدولية تضم: مديرية العلاقات الدولية، مديرية التجارة الخارجية، مديرية العمليات مع الخارج، أما الأمانة العامة فتضم: مديرية الموارد البشرية والتكوين، مديرية الدراسات القانونية والمنازعات، مديرية الادارة العامة وبمراجعة التقرير السنوي لسنة 1990 والهيكل التنظيمي الجديد لبنك الجزائر الخارجي لنفس السنة، نلاحظ ان البنك محدد البنية بمديريات مركزية ومديريات شبكات الاستغلال والتي تربط الاطراف ذات الصلة والمنتشرة عبر كامل الاقليم الوطني:

- مديرية العلاقات الدولية؛
- مديرية التجارة الخارجية؛
- مديرية العمليات مع الخارج؛
- مديرية الالتزامات مع المشاريع الكبيرة؛
- مديرية تنسيق الشبكة؛
- مديرية الالتزامات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مديرية المحاسبة والخزينة؛
- مديرية التنظيم والاعلام الالي؛
- مديرية الاتصال؛
- مديرية التخطيط؛
- مديرية الموارد البشرية والتكوين؛
- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات القضائية؛
- مديرية الادارة العامة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

هي الأدوات المستخدمة في عمليات بحثهم للحصول على معلومات ومعطيات مساعدة لإنجاز الدراسة.

الفرع الأول: أدوات جمع البيانات

تتمثل أدوات جمع البيانات في:

أولا: المقابلة

وذلك من أجل الإلمام و الحصول على المعلومات من أجل استخدامها في الدراسة، حيث اعتمدنا على في جمعها على القوائم المالية، و تمت الدراسة على مستوى مديرية البنك الخارجي الجزائر.

ثانيا: الاستبيان

الاستبيان عبارة عن أداة بحثية، تقوم على أساس توزيع استبانات على مجتمع البحث، تحتوي في أغلبها على الأسئلة الموضوعية، وقد تحتوي على بعض الأسئلة المقالية البسيطة، عادةً ما يكشف الاستبيان عن اتجاهات الأشخاص أو رغباتهم. هناك عدّة طرق لجمع البيانات عبر الاستبيان، أشهرها الطرق التقليدية التي يتم فيها توزيع الاستبيان على الأشخاص لتعبئتها يدوياً، ومن ثم جمع الاستبيانات وتحليلها للحصول على نتيجة الاستبيان، أمّا الطرق الحديثة المنتشرة في هذه الأيام، هي الاستبيانات الإلكترونية، والتي يتم إنشاؤها عبر بعض البرامج أو المواقع، ومن ثمّ نشرها عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك أو تويتر أو غيره.

ثالثا: الاستمارة

وهي عبارة عن مجموعة من الاسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها بليد للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها.

رابعا: الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري www.bea.dz :Banque Extérieure d'Algérie

الفرع الثاني: أدوات التحليل

نذكر منها:

أولا: الجداول الإحصائية: هي عبارة عن معطيات عددية تمثل موضوع الدراسة.

ثانيا: المدرج التكراري: هو رسم بياني يعطينا المعلومات في شكل بسيط.

ثالثا: المؤشرات المالية و المحاسبية، وذلك لاستخدامها في التحليل و المناقشة.

الفرع الثالث: أدوات المعالجة

أ-المتوسط الحسابي، و ذلك لحساب متوسط الأصول الذي سنتم استخدامه في دراستنا.

ب-كما تم استخدام برنامج Excel للاستعانة به في بعض الحسابات.

المبحث الثاني: تقييم سيولة، ربحية و كفاية رأسمال البنك الخارجي الجزائري وفقا لطريقة التقييم Camels

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة تصنيف البنك الخارجي الجزائري تبعا لمؤشرات السيولة، الربحية وكفاية رأس المال ومناقشة وتحليل نتائج التصنيف.

المطلب الأول: سيولة البنك الخارجي الجزائري

سوف نقوم بتحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية: نسبة التوظيف، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

أ-**نسبة (L1) التوظيف:** تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض.

الجدول: رقم (7): نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليون دينار الجزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض	1916570657	2069932834	1720640118	1394534330	1636551849	1753745396
الودائع	2018159263	2198064067	1861843974	1680611308	2097021889	2075735436
القروض /الودائع	94.96%	94.17%	92.41%	82.97%	87.04%	84.48%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5	5
التصنيف النهائي	5					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (7) من خلال الشكل رقم (5)

الشكل رقم (4): نسبة التوظيف للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفها السنوي

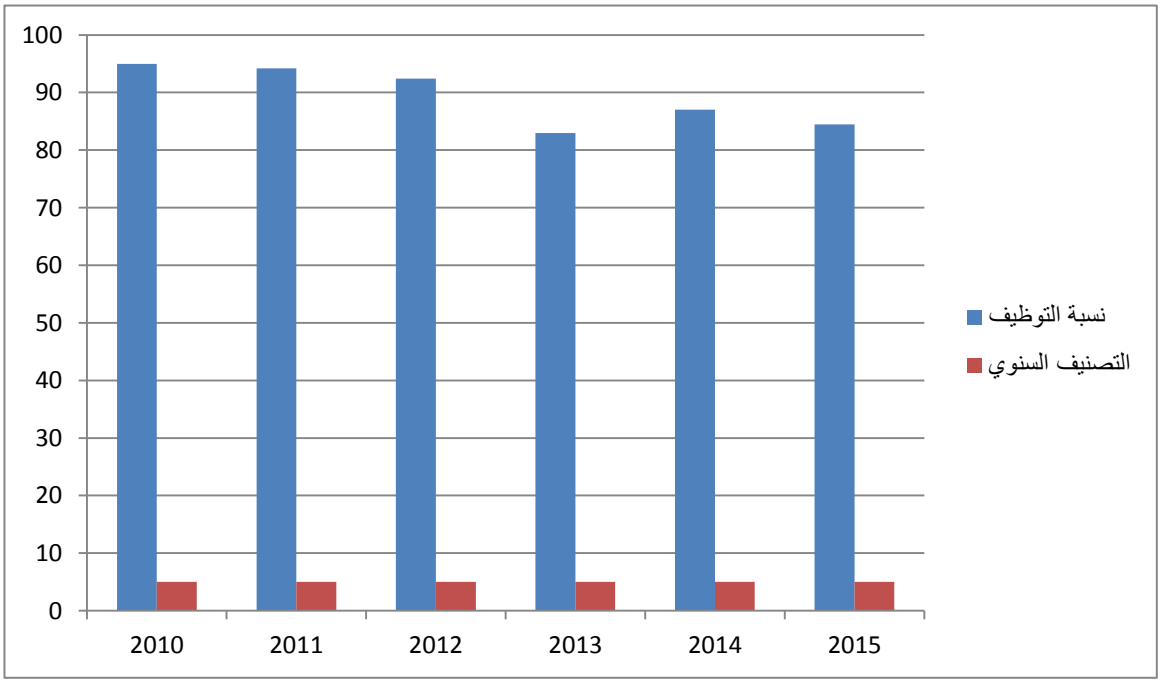

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم: (7)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

- إجمالي القروض وإجمالي الودائع ارتفعت خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 يرجع السبب فيل ذلك إلى إتباع الدولة سياسة توسعية من خلال زيادة التوسع النقدي، زيادة القروض المقدمة للاقتصاد، الزيادة في الأجور.

-انخفاض قيمة القروض في السنوات القادمة (2011،2012،2013،2014،2015) مقارنة بسنة 2011. يرجع السبب في ذلك إلى إتباع سياسة انكماشية من قبل الدولة من خلال ارتفاع معدلات التضخم، تراجع نسبة القروض المقدمة للاقتصاد، .

-نسبة القروض إلى الودائع بلغت 95.04% سنة 2010 وانخفضت هذه النسبة خلال 2012،2011 ،2013،2014،2015، لتبلغ 94.48%، 93.19%، 83.03%، 77.87%، 84.55%.

- ارتفعت نسبة القروض على الودائع خلال السنوات الثلاث الأولى لذا حاز البنك الخارجي الجزائري على التصنيف 5 من حيث السيولة خلال سنوات 2010،2011،2012،2013، 2014،2015، مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة و عدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض.

لذا تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال السنوات الستة، من خلال متوسط تصنيف السنوات الستة مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

ب-نسبة (L2) القروض إلى إجمالي الأصول

الجدول رقم(8): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض	1916570657	2069932834	1720640118	1394534329	1631441286	1753745396
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454	2581393491	2602811618
نسبة القروض إلى اجمالي الأصول	80.94%	78.50%	74.55%	66.04%	63.20%	67.37%
التصنيف السنوي	5	5	5	4	3	4
التصنيف النهائي	4					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية السنوية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (8) من خلال الشكل رقم (6)

الشكل رقم (6): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفها السنوي

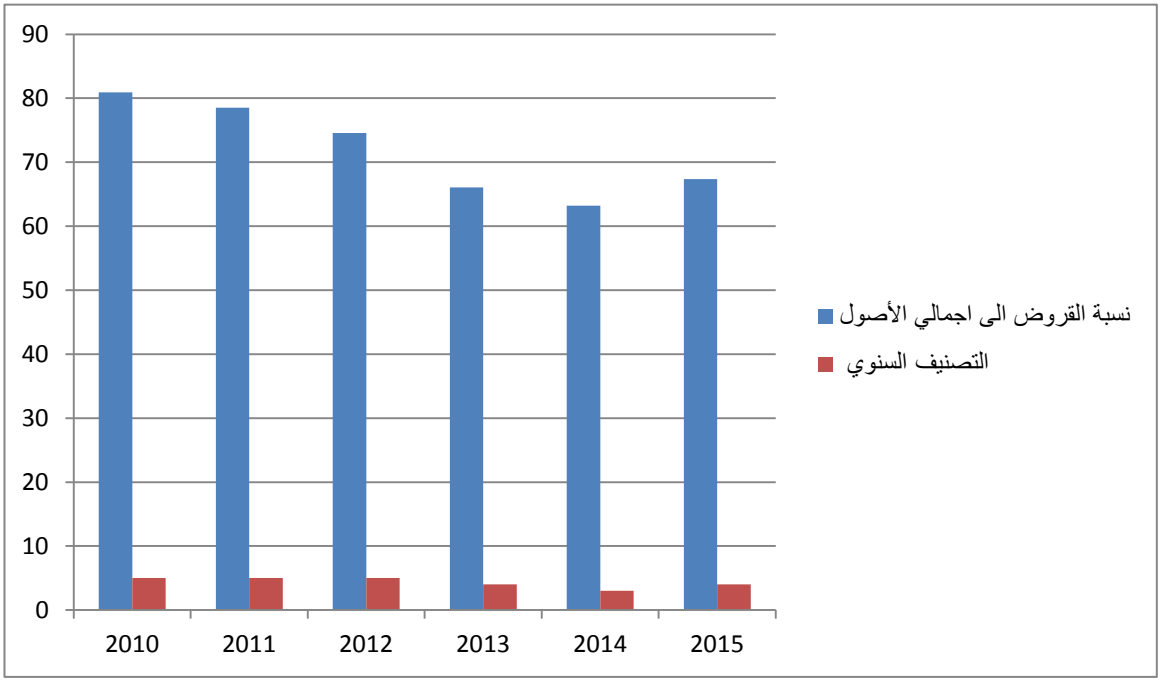

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (8)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

–ارتفاع قيمة القروض سنة 2011 مقارنة بباقي السنوات، وارتفاع قيمة الأصول من 2367626126 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 2636705516 مليون دينار جزائري سنة 2011. أما باقي السنوات تميزت بانخفاض في القروض وارتفاع إجمالي الأصول(2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

ويرجع السبب في ذلك تقليل البنك من نسبة توظيف الأصول في شكل قروض، وهذا مهم بالنسبة للبنك من أجل تجنب الوقوع في مخاطر عدم التسديد.

– نسبة القروض على الأصول بلغت 80.94% سنة 2010 ثم عادت للانخفاض لتصل إلى ادني قيمة هي 63.20%.سنة 2014، ثم ارتفعت فبلغت 67.37% سنة 2015.

- ارتفعت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث الأولى لذا تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال 2010،2011،2012 لأن القروض تشكل أكبر توظيف أصول البنك مما يوقع البنك في خطر عدم التسديد، والتصنيف 4، 3، 4، من حيث السيولة خلال السنوات 2013، 2014، 2015 لتقليل البنك من نسبة توظيف أغلب أصوله في شكل قروض، كما حاز البنك على التصنيف 4من خلال متوسط السنوات الستة مما يعني أن البنك يحقق أداء هامشي فيما يتعلق بالسيولة.

ومن خلال الجدولين **(7،8)** يمكن تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

جدول رقم (9): تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري

التصنيف / النسبة	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع
تصنيف النسبة	5	4
متوسط التصنيف	4.5=2/(4+5)	
التصنيف النهائي	5	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين (7.8)

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 5 مما يعني أنا لأداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.

المطلب الثاني: ربحية البنك الخارجي الجزائري

سيتم في هذا المطلب تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية: معدل العائد على متوسط الأصول، العائد على حقوق الملكية.

أ-معدل العائد على متوسط الأصول

جدول رقم (10): معدل العائد على متوسط الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454	2581393491	2602811618
متوسط الأصول	1578417417	1757803677	153850636	1407628969	1720928994	1735207745
صافي الدخل	19168656	30260306	35557303	20931943	29807653	33418667
صافي الدخل/ متوسط الأصول	1.21%	1.7%	23%	1.4%	1.7%	1.9%
التصنيف السنوي	2	1	1	**2**	1	**1**
التصنيف الكلي	**1**					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات القوائم المالية السنوية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (10) من خلال الشكل رقم (7)

الشكل رقم (7): معدل العائد على متوسط الأصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي

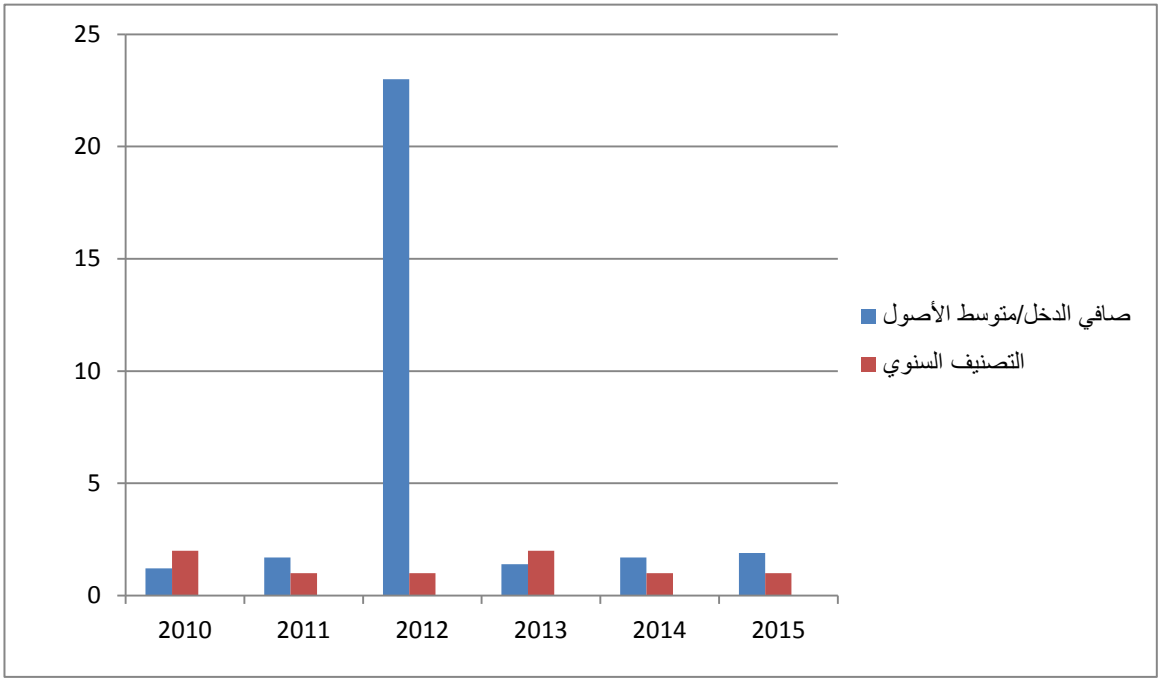

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

ارتفاع نسبة العائد على متوسط الأصول خلال سنة 2012 لتبلغ الذروة عند القيمة 23% وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة صافي الدخل ليصل هو كذلك إلى أعلى قيمة خلال هذه السنوات. اما فيما يخص سنوات من 2010، 2011، 2013، 2014، 2015 فنسبة العائد لم ترتفع كثيرا فهي كانت محصورا بين 1.21%، 1.9%.

– لقد تراوح تصنيف البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول من 1 إلى 2 خلال سنوات الدراسة، حيث حاز البنك على التصنيف1 من خلال متوسط تصنيف السنوات الستة مما يعني أن البنك يحقق نتائج جيدة.

ب-العائد على حقوق الملكية

جدول رقم (11): العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي الدخل	19168656	30260305	35557303	20931942	29807653	33418666
حقوق الملكية	152521544	179060863	203141656	204032017	229312881	246321254
صافي الدخل / حقوق الملكية	12.56%	16.89%	17.50%	10.25%	12.99%	13.56
التصنيف السنوي	2	2	2	2	2	2
التصنيف الكلي	2					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية السنوية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (11) من خلال الشكل رقم (8)

الشكل رقم (8): العائد على حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي

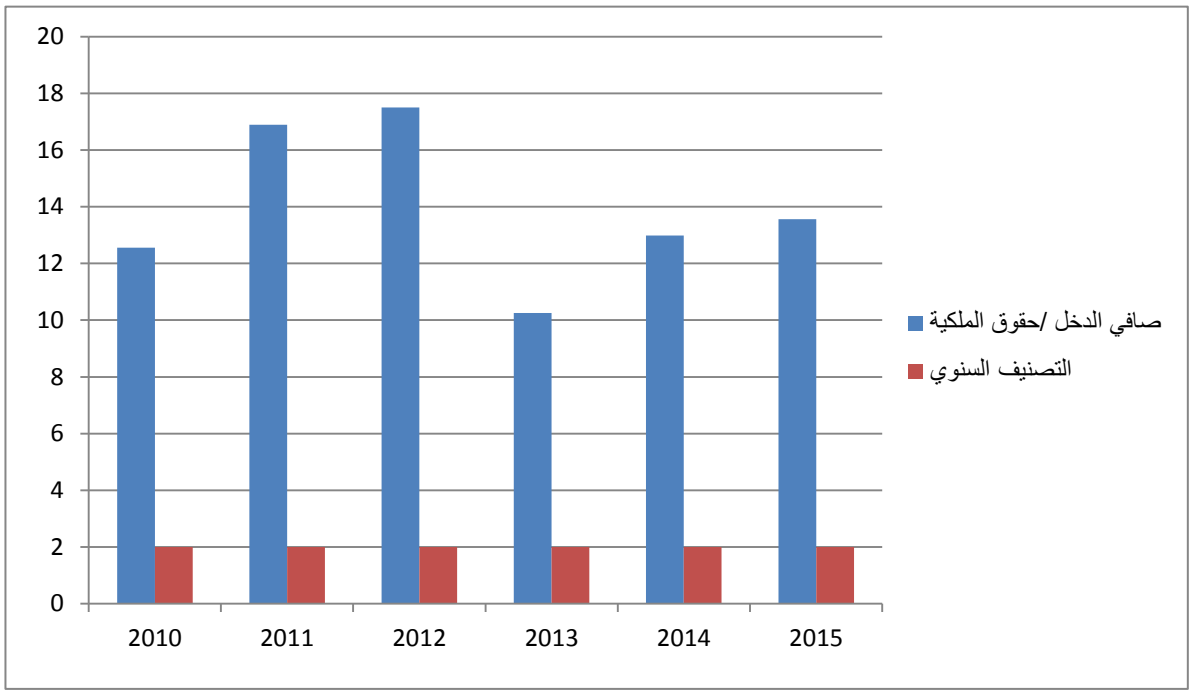

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ :

-بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 12.56% سنة 2010 وارتفعت هذه النسبة خلال 2012،2011 لتبلغ 17.50%،16.89% على التوالي يرجع السبب يف ذلك إلى ارتفاع قيمة حقوق الملكية سواء برفع رأس المال أو تحقيق نتائج مالية معتبرة،، إلا أنها انخفضت خلال 2015،2014،2013 لتبلغ 13.56% ،12.99%،10.25% على التوالي بسبب انخفاض قيمة الأرباح نظرا لإتباع سياسة انكماشية من قبل البنك المركزي بسبب وصول التضخم إلى المستويات القياسية سنة 2012.

- تم تصنيف البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف 2 خلال السنوات الستة كما حاز البنك الخارجي الجزائري على التصنيف 2 من خلال متوسط تصنيف السنوات الستة مما يعين أن توظيف حقوق الملكية يدر نتائج مرضية للبنك.

من خلال الجدولين (10،11) يمكن تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم(12) تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري.

التصنيف / النسبة	العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على متوسط الأصول
تصنيف النسبة	2	1
متوسط التصنيف	(2+1)/2 = 1.5	
التصنيف النهائي	2	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على معطيات الجدولين (10،11)

تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 2(مرضي) مما يعني البنك منظمة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية.

المطلب الثالث: كفاية رأس المال البنك الخارجي الجزائري

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، بغية توفير الحماية للمودعين و المقرضين، و من أجل تصنيف رأس المال البنك نقوم بحساب النسبة التالية سنوات الأخيرة الجدول الآتي:

جدول (13): نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رأسمال	**24500000**	7600000	7600000	100000000	100000000	100000000
الاحتياطات	**81746030**	45814686	64571991	56132294	62064237	76871890
علاوات	**0**	0	0	0	0	0
خلفية للمخاطر	**10730408**	9258101	9417216	9070564	18514668	22873741
صافي الدخل	**19168656**	30260306	35557303	20931943	29807653	33418667
رأس المال الأساسي	136145154	92933093	117146510	186134801	210386558	233488417
متوسط الأصول	1578417417	1757803677	153850636	1407628969	1720928994	1735207745
رأس المال الأساسي/ متوسط الأصول	8.62%	5.28%	76.14%	13.22%	12.22%	13.45%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية السنوية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (13) من خلال الشكل رقم (9)

الشكل رقم (9): نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي

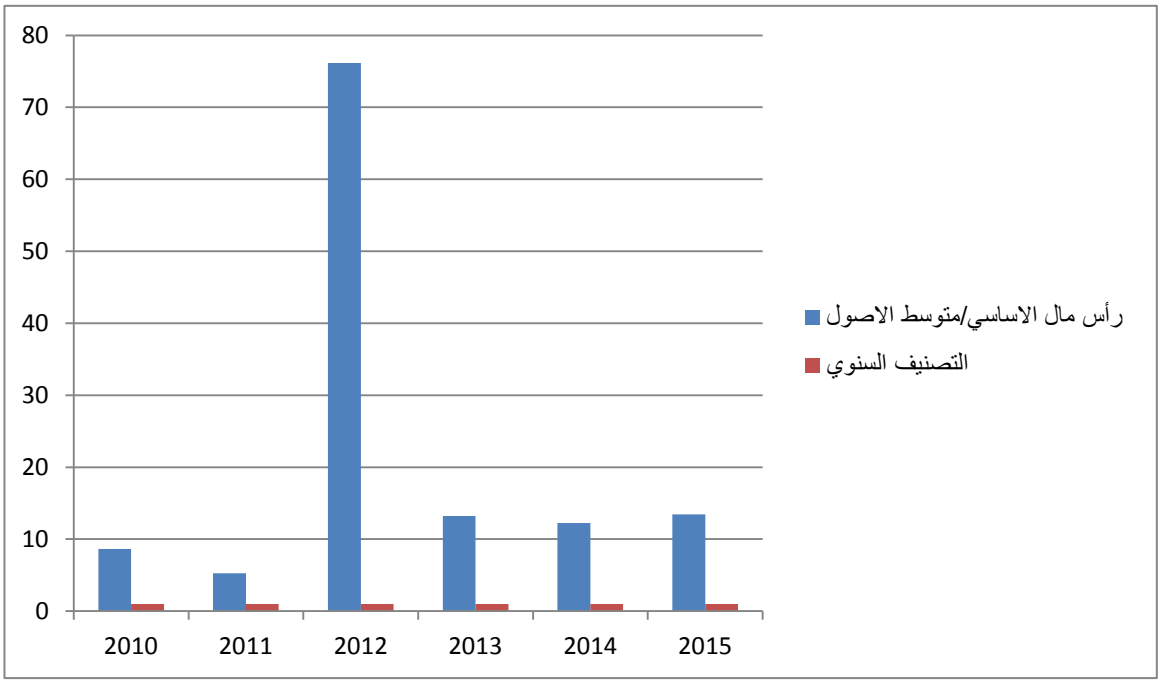

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه:

-ارتفاع نسبة رأسمال الأساسي إلى متوسط الأصول إلى 76.14% سنة 2012 مقارنة ب 2010 – 2011 التي بلغت 8.62%، 5.28% على التوالي، وذلك بسبب زيادة رأس مال البنك ليصل إلى 76 مليار دينار سنة 2012 من خلال ضم جزء من نتائج السنوات السابقة لرأس مال البنك وكذا تحقيق نتيجة سنوية معتبرة.

– انخفضت نسبة رأسمال الأساسي إلى متوسط الأصول إلى 13.22%، 12.22%، 13.45% خلال السنوات 2013، 2014، 2015 وهذا راجع إلى زيادة ارتفاع قيمة الاحتياطات وارتفاع قيمة الأموال الموجهة للمخاطر.

–تعتبر كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري جيدة، ويحتل التصنيف 1 (لمتوسط سنوات الدراسة) لذا يعد البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق.

المبحث الثالث: تقييم جودة الإدارة، الأصول و حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق وفقا لنظامCamels.

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة تصنيف البنك الخارجي الجزائري تبعا لمؤشرات جودة الادارة، الأصول والحساسية تجاه مخاطر السوق.

المطلب الأول: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري

سوف نقيم جودة أصول البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على النسب التالية: نسبة التصنيف المرجح، إجمالي التصنيف.

أ- نسبة التصنيف المرجح

الجدول رقم (14): يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المخصصات	151934811	129118894	115066324	-	-	-
حقوق الملكية	152521544	179060863	203141656	204032017	229312881	246321254
نسبة التصنيف المرجح	49.90%	41.89%	36.16%	/	/	/
التصنيف السنوي	4	4	4	...	....	....
التصنيف الكلي	4					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية السنوية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (14)من خلال الشكل رقم (9)

الشكل رقم(10): نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفها السنوي

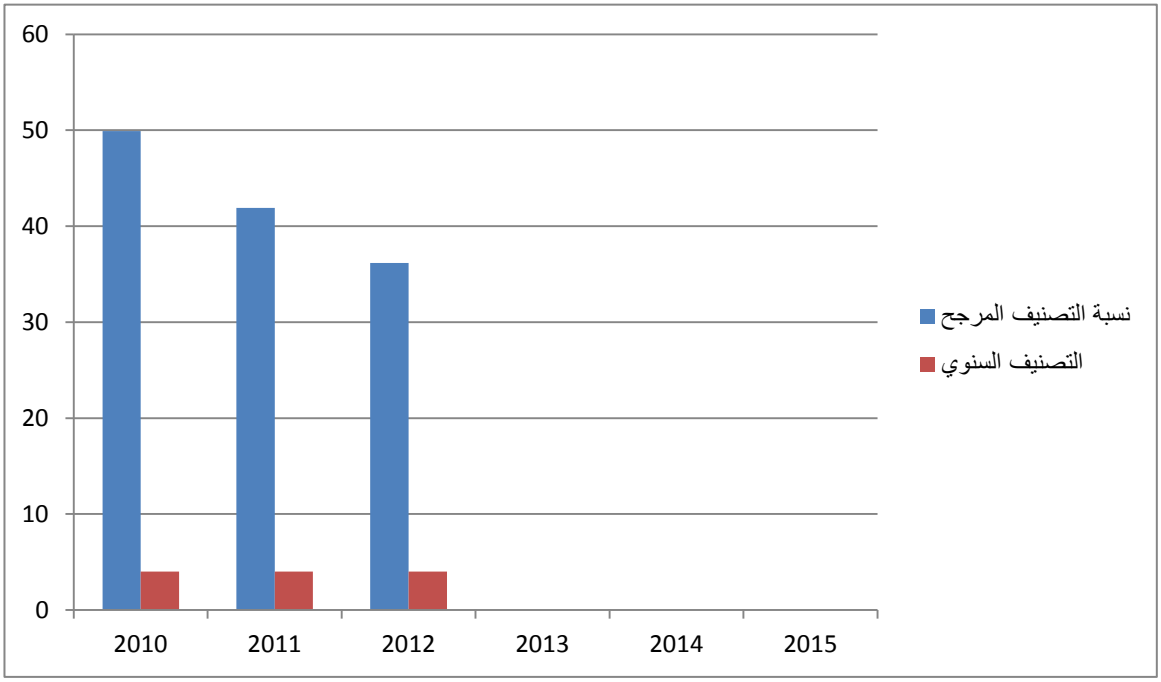

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(14)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

-أن نسبة التصنيف المرجح تناقصت من 49.90% سنة 2010 الى 41.89% سنة 2011 ثم إلى36.16% سنة 2012 و ذلك بسبب زيادة كل من المخصصات و/ أو حقوق الملكية لم نقم بحساب نسبة التصنيف المرجح لسنة 2015، 2014، 2013 لعدم توفر قيمة المخصصات لسنة 2015، 2014، 2013.

- تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 4 خلال 2010، 2011، 2012 اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح و التصنيف 4 لمتوسط السنوات الثالث، مما يعين أن جودة أصول البنك في حالة خطرة و يدل ذلك على ارتفاع حجم القروض المتعثرة لدى البنك، و أنه لا يوجد انتظام في تحصيل أقساط القروض و الفوائد المستحقة عليها، كما أن إدارة الائتمان في البنك غير جيدة، جاء هذا بالتزامن مع زيادة الديون المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الخطورة تناقصت بمرور السنوات من خلال

تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار يقتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد و تكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

ب-نسبة إجمالي التصنيف

الجدول رقم (15): نسبة إجمالي التصنيف للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض المتعثرة	151934811	1291188943	115066324	2510783	1363212	85100055
حقوق الملكية	152521544	179060863	203141656	204032017	229312881	246321254
المخصصات	151934811	129118894	115066324	/	/	/
القروض المتعثرة / (حقوق الملكية + المخصصات)	49.90%	87.82%	36.16%	1.23%	5.94%	34.54%
التصنيف السنوي	2	4	2	1	1	2
التصنيف الكلي	2					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية السنوي لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (15)من خلال الشكل رقم (9)

الشكل رقم(11): نسبة إجمالي التصنيف للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفها السنوي

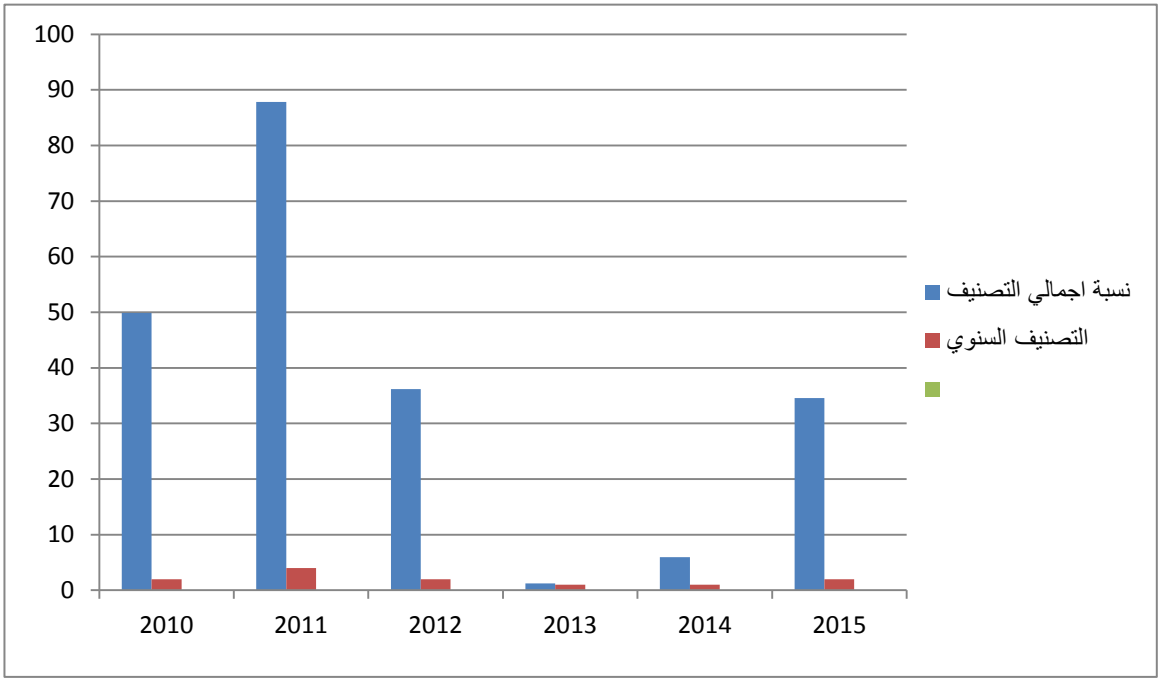

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (15)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ: أن نسبة إجمالي التصنيف ارتفعت سنة 2011 لتبلغ 87.82% مقارنة ب 2010 التي بلغت 49.90% وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة القروض المتعثرة، حقوق الملكية وانخفاض قيمة المخصصات.

– إلا أن هذه النسبة انخفضت خلال سنوات 2012،2013،2014،2015، لتبلغ 36.16%، 1.23%، 5.94 %، 34.54% على التوالي وهذا راجع انخفاض قيمة القروض المتعثرة خلال السنوات الأربع المتبقية، وانخفاض قيمة المخصصات إلى غاية انعدامها.

–تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 2 لمتوسط سنوات الدراسة اعتمادا على نسبة إجمالي التصنيف وهذا راجع إلى أن حجم القروض المتعثرة يتناقص خلال سنوات الدراسة وارتفاع قيمة حقوق الملكية.

من خلال الجدولين رقم (14،15) يمكن تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري كمايلي:

الجدول رقم(16): تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.

التصنيف / النسبة	التصنيف المرجح	إجمالي التصنيف
تصنيف النسبة	4	2
متوسط التصنيف	3 = 2/(2+4)	
التصنيف النهائي	3	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدولين (14،15)

تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 3(معقول)أي أن جودة الأصول أو ممارسات إدارة الائتمان أقل من مرضية. قد تكون الاتجاهات مستقرة أو تشير إلى تدهور الأصول، أو زيادة في التعرض للمخاطر. مستوى وشدة الأصول، ونقاط الضعف الأخرى، والمخاطر تتطلب مستوى عال من الإشراف والاهتمام. وهناك عموما حاجة إلى تحسين إدارة الائتمان والمخاطر والممارسات الإدارية.

المطلب الثاني: تصنيف جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري

تم إعداد استمارة تتعلق بتقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري شملت الاستمارة تقييم البنك في مدى تطبيقه لحوكمة و مبادئها؛

علاقته مع البنك المركزي؛

كفاءة إدارة المخاطر في البنك؛

مدى اهتمام البنك بتقييم أدائه؛

تقييم وظيفة المراجعة و التدقيق بجانبيها الداخلي و الخارجي؛

تقييم الموارد البشرية في البنك و مدى الاهتمام هبا و السعي لتطويرها؛

تقييم التكنولوجيا و المعلومات المستخدمة في البنك، بالإضافة لمعايير أخرى.

ونظرا لضيق الوقت وصعوبات التنقل لم نتمكن من توزيع الاستمارة على المديريات المركزية للبنك في الجزائر العاصمة، ووكالات الولايات المجاورة من أجلال حصول على آراء أكبر عدد ممكن من موظفي و إطارات البنك حول إدارة البنك.

إضافة عدم توفر البيانات السابقة الذكر في القوائم المالية و الموقع الرسمي للبنك، صعب علينا تقييم الإدارة.

المطلب الثالث: تصنيف حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق

سوف نقيم حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق اعتمادا على النسب التالية: الفجوة، نسبة إجمالي الأصول الحساسة لمخاطر السوق إلى إجمالي الأصول.

أ-**الفجوة** بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة للبنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم (17): الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قروض و حسابات دائنة على المؤسسات المالية	1481962383	1505266031	1139983259	643242640	753788693	518947757
قروض وحسابات دائنة على الزبائن	434608274	564666803	580656859	751291690	877652593	123479764
أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الاستحقاق	157881423	219692296	190871592	177174152	259323153	251291423
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	**2074452080**	**2289625130**	**1911510710**	**1571708482**	**1890764439**	**893718944**
ديون اتجاه المؤسسات المالية	1680836	15461109	15604849	1135407	1953504	1655980034
ديون اتجاه الزبائن	2016478427	2182602958	1846239125	1679475902	2095068385	2074079456
ديون ممثلة بورقة مالية	40930452	38759654	40506183	41838931	42418435	43629431
مجموع الخصوص الحساسة لأسعار الفائدة	**2059089715**	**2236823721**	**1902350157**	**1722450240**	**2139440324**	**1907017410**
الفجوة Gap	**15362365**	**52801409**	**9160553**	**-150741758**	**-248675885**	**-1013298466**

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية السنوية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (17) من خلال الشكل رقم (10)

الشكل رقم(12):الفجوة بين أصول وخصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة للبنك الخارجي الجزائري

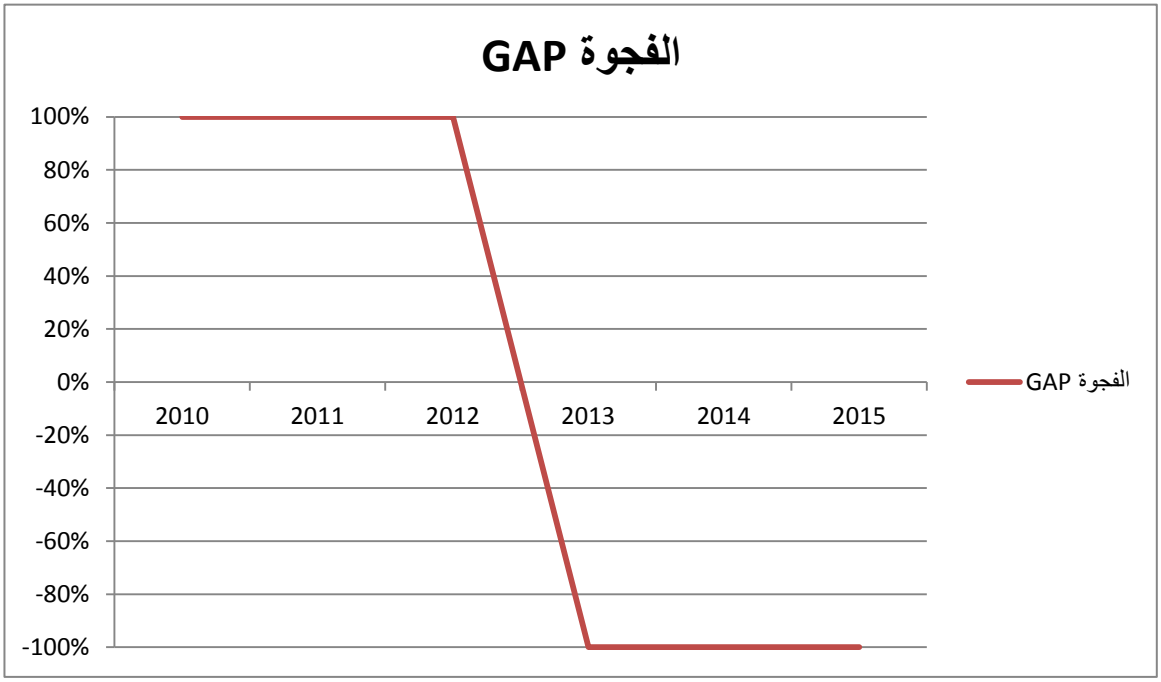

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة GAP ارتفعت بشدة سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 لتبلغ أكثر من 52801409 مليار دينار ثم انخفضت سنة 2012 لتبلغ 915536 مليار دينار جزائري، إلا أنه في سنوات 2013، 2014، 2015، زادت خصوم البنك عن أصوله الحساسة لأسعار الفائدة 150741758مليار دينار جزائري، 248675885مليار دينار جزائري، 1013298466 مليار دينار جزائري، 3537061080 مليار دينار جزائري على التوالي مما ولد فجوة سالبة.

ب-نسبة إجمالي الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول

جدول رقم (18): نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	2289625130	1911510710	1571708482	1890764439	893718944
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516	2307759548	2111443454	2581393491	2602811618
نسبة إجمالي الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول	**87.61%**	**86.83%**	**82.82%**	**74.43%**	**73.24%**	**34.33%**
التصنيف السنوي	**5**	**5**	**5**	**5**	**5**	**3**
التصنيف النهائي	5					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات القوائم المالية السنوية لفترة الدراسة

ويمكن توضيح الجدول رقم (18)من خلال الشكل رقم (11)

الشكل رقم (13): نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري وتصنيفه السنوي

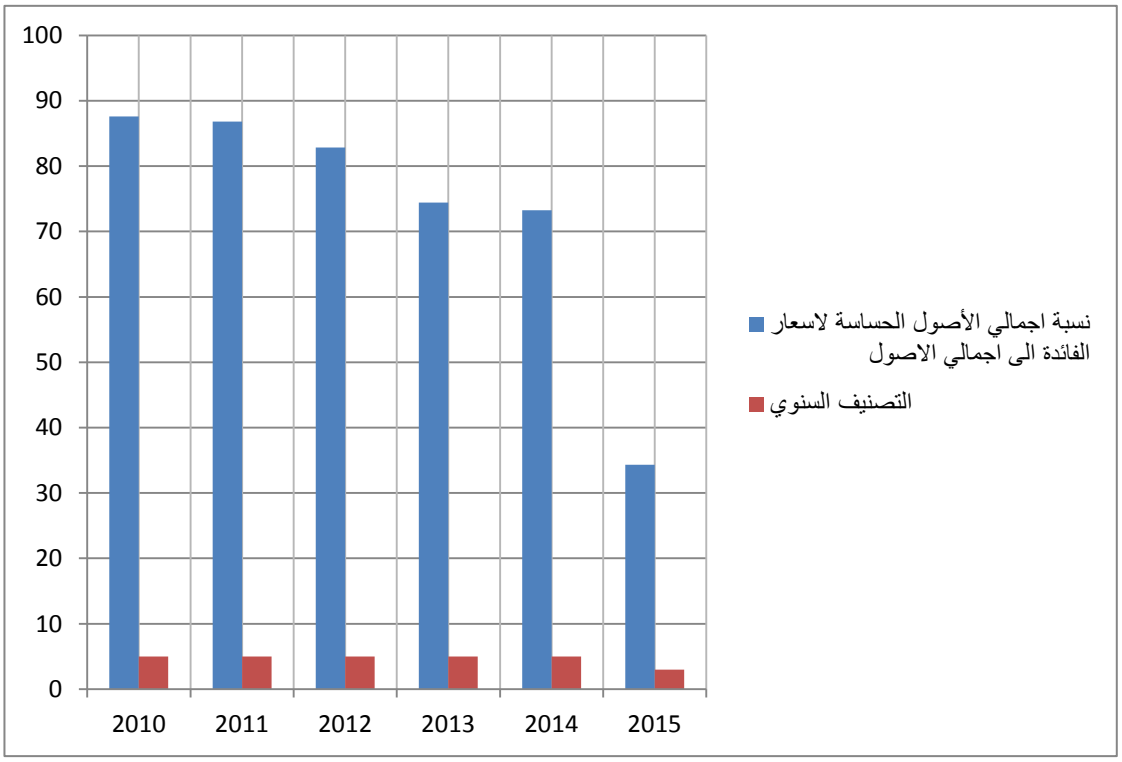

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (18)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

-أن نسبة الأصول الحساسة للأسعار الفائدة تبلغ نسبة مرتفعة سنة 2010 من إجمالي الأصول باعتبار أن أغلب إيرادات البنك تتأتى من أسعار الفائدة سنة، كما نلاحظ أن النسبة انخفضت خلال السنوات قيد الدراسة لتبلغ أدنى مستوى إليها سنة 2015.

- تم تصنيف حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق بالتصنيف (5) حيث يشير إلى أن السيطرة على حساسية مخاطر السوق غير مقبولة أو أن مستوى مخاطر السوق الذي تتخذه المؤسسة يشكل

تهديدا وشيكا على استمراريتا، ممارسات إدارة المخاطر غير كافية كليا من حيث الحجم والتطور، ومستوى مخاطر السوق المقبولة من قبل المؤسسة.

التصنيف النهائي للبنك

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايري نظام CAMELS و إعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدى، و من خلال الجداول رقم (9، 12، 13، 16، 18)يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو التالي:

الجدول رقم(19): التصنيف النهائي للبنك

المعيار / التصنيف	السيولة	الربحية	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الحساسية تجاه مخاطر السوق
التصنيف الفردي	4	2	1	3	4
متوسط التصنيف	(4+2+1+3+4) / 5 = 2.8				
التصنيف السنوي	3				

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجداول رقم (9، 12، 13، 16، 18)

من خلال الجدول أعلاه تحصل البنك على التصنيف 3 مما يعين أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية والتصحيحية في نقاط الضعف التي تم كشفها، و على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم اسقاط الجزء النظري للدراسة على الدراسة الميدانية للبنك الخارجي الجزائري، وذلك من خلال دراسة وتحليل المؤشرات المتعلقة بطريقة Camels واختبار مدى تطابقها مع الواقع العملي، واختبار صحة فرضيات الدراسة.

تم التوصل في هذا الفصل الى نتائج ايجابية تمثل نقاط قوة البنك ونتائج سلبية تمثل نقاط ضعفة، حيث حقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها، وحقق ارباح جيدة لكن لا تمتاز اصوله بالجودة، وليس لديه القدرة على التحكم في السيولة، يعاني من مخاطر سعر الفائدة.

خاتمة عامة

تعتبر البنوك التجارية من أكثر المصارف التقليدية انتشارا والتصاقا بالجمهور وأكثرها خدمات له وأقدمها تاريخيا فقد ظهرت أول مرة عندما كان الصيارفة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار مقابل حصولهم على إيصال يتضمن مقدار هذه الوديعة، وتطور نشاطها عندما أبدى الأفراد استعدادهم لقبول إيصالات الايداع التي كان يحررها المودعون سحبا على رصيدهم للوفاء بما عليهم من ديون على الاخرين.

حيث يتمحور مفهوم الأداء المصرفي حول كيفية استخدام البنك للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعله قادرا على تحقيق أهدافه ومن ثم فان الاداء المصرفي هو حاصل تعامل عنصريين اساسيين هما: الطريقة في استخدام الموارد اي الكفاءة والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية.

ولقياس وتقييم الأداء المصرفي تعددت طرق التقييم، حيث قادتنا الدراسة الى اعتماد طريقة التقييم Camels باعتباره نظام رقابة متطور يساعد في قياس سلامة الاوضاع المالية للمصارف وبيان توصيف المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والافصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة المصرف على ادارة المخاطر والسيطرة عليها.

فتطرقنا الى مفهوم طريقة التقييم Camels في الفصل الثاني للدراسة وتم إسقاطه على الجانب التطبيقي لدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، حيث تعالج طريقة Camels مشاكل البنوك في ستة محاور: السيولة، الربحية، كفاية راس المال، جودة الاصول، جودة الادارة، الحساسية لمخاطر السوق.

اختبار الفرضيات:

بعد دراسة الموضوع سيتم فيما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: " تمثل البنوك التجارية قاعدة النظام المصرفي".

وهي فرضية صحيحة تبين ان البنوك التجارية هي في المركز الثاني بعد البنك المركزي.

الفرضية الثانية: " يعتبر تقييم الاداء البنكي مؤشر انذار لمعالجة المشاكل البنكية".

هي فرضية صحيحة حيث ان التقييم يساعد على كشف مواطن القوة والضعف في اداء البنوك وبالتالي يساعد في معالجة المشاكل الموجود في البنك ومحاولة الابقاء على مواطن القوة في اداء البنك.

الفرضية الرئيسية الثالثة لدراسة الحالة ويمكن تجزئتها الى فرضية رئيسية وفرضيات جزئية

تساهم طريقة التقييم Camels في تقييم أداء البنك الخارجي وكشف نقاط الضعف.

* الفرضية الاولى: "يمتلك البنك الخارجي الجزائري الحجم الكافي من السيولة".

وهي فرضية خاطئة تبين ان البنك الخارجي الجزائري ليس لديه الحجم الكافي من السيولة لتجنب الوقوع في العسر المالي.

*الفرضية الثانية:" يحقق البنك الخارجي الجزائري ربح كافي يضمن استقراره".

و هي فرضية صحيحة حيث أن البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح جيدة مما يساعده على نمو أصوله و توزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى تكوين احتياطات لمواجهة المخاطر.

*الفرضية الثالثة:" يمتلك البنك الخارجي الجزائري كفاية رأس المال التي تحقق له الملاءة المناسبة".

وهي فرضية صحيحة حيث تبني أن البنك الخارجي الجزائري يحقق نسبة الملاءة الكافية.

*الفرضية الرابعة:" يمتلك البنك الخارجي الجزائري ادارة تعمل على تحقيق الأهداف الموضوعة".

لم نستطيع اختبار صحة هذه الفرضية لصعوبة الحصول على كافة المعلومات والتقارير.

*الفرضية الخامسة:" يمتلك البنك الخارجي الجزائري أصول ذات جودة".

و هي فرضية خاطئة حيث تبني أن أصول البنك الممتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك و بالأخص في القروض الممنوحة.

*الفرضية السادسة:" مدى حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق"

هذه الفرضية تبين ضعف حساسية البنك الخارجي الجزائري مخاطر السوق.

نتائج الدراسة:

خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر طريقة Camels نظام انذار مبكر ووسيلة لتقييم أداء البنوك، حيث تتميز هذه الطريقة بتقييم كل من الجوانب الكمية و النوعية في التقييم و تغطيته لأكثر الجوانب حساسية في نشاط البنك و إسهامه في بيان نقاط القوة و الضعف في أداء البنك.
- تم تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 5 مما يعني أنا لأداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.
- تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 2(مرضي) مما يعني البنك منظمة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية.
- تعتبر كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري جيدة، ويحتل التصنيف 1 (لمتوسط سنوات الدراسة) لذا يعد البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق.
- تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 3(معقول)أي أن جودة الأصول أو ممارسات إدارة الائتمان أقل من مرضية. قد تكون الاتجاهات مستقرة أو تشير إلى تدهور الأصول، أو زيادة في التعرض للمخاطر. مستوى وشدة المصنفة والأصول، ونقاط الضعف الأخرى، والمخاطر تتطلب مستوى عال من الإشراف والاهتمام. وهناك عموما حاجة إلى تحسين إدارة الائتمان والمخاطر والممارسات الإدارية.
- تم تصنيف حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق بالتصنيف (5) حيث يشير إلى أن السيطرة على حساسية مخاطر السوق غير مقبولة أو أن مستوى مخاطر السوق الذي تتخذه المؤسسة يشكل تهديدا وشيكا على استمراريتا، ممارسات إدارة المخاطر غير كافية كليا من حيث الحجم والتطور، ومستوى مخاطر السوق المقبولة من قبل المؤسسة.

- تحصل البنك الخارجي الجزائري في النهاية على التصنيف 3 مما يعين أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها و تصحيح الوضع قبل تفشيه.
- -كشف النقاط السلبية للبنك بتطبيق طريقة Camels، وهذا ما ينطبق على البنوك الجزائرية بافتقارها لنظام تقييم حديث يكشف مواطن الضعف للبنك و لمعالجة الاختلالات.

الاقتراحات :

بعد استخلاصنا لنتائج البحث و الاجابة على الفرضيات يمكننا تقديم بعض الاقتراحات فيما يلي:

- تطبيق معيار Calmes للأغراض دعم كفاءة و فعالية البنوك ؛
- ضرورة تهيئة الظروف المناسبة وبذل العديد من الجهودالرقابية والسياسية والادارية لتطبيق هذا النظام على البنوك الجزائرية؛
- ضرورة اعداد دورات تأهيلية من طرف السلطات النقدية في مجال تقييم أداء البنوك؛
- اهتمام و تدعيم البنوك بالأبحاث العلمية التي تهدف إلى تحسين أداء البنك و كشف الخلل من أجل معاجلته و عدم الوقوف كحاجز صاد في وجه الابحاث العلمية؛
- ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها؛
- دراسة نقاط ضعف البنك من أجل معالجتها وتحسين أداء البنك.

آفاق البحث:

تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي ، وذلك بمساهمتها في تنشيط و تنمية حركة الاقتصاد الوطني لذلك فان تقييم الأداء يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة المصرفية لتحسين اداء وكفاءة البنوك، وعليه من بين آفاق الدراسة مايلي:

- تدعيم النتائج المتوصل اليها وذلك بتوسيع تطبيق النموذج على كافة البنوك الجزائرية؛
- وضع طريقة التقييم Camels كنموذج تنبؤي وتقديري للسنوات القادمة؛
- تطبيق طريقة التقييم Camels على البنوك الاسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية:

أولا: الكتب

1- ابوزيد الدسوقي حامد، **إدارة البنوك1**،جامعة القاهرة للتعليم المفتوح؛

2- أبو زيد الدسوقي حامد، **إدارة البنوك (2)**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، دون سنة نشر؛

3- إدريس وائل محمد صبحي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009؛

4- البكري انس، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2012؛

5- الجنابي هيل عجمي جميل، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009؛

6- الحسيني فلاح حسن عداي، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 2000؛

7- الخطيب خالد راغب، **الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010؛

8- الخطيب محمد محمود، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010؛

9- الدوري زكريا، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2006؛

10- الربيعي حاكم محسن، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013؛

11-الزبيدي حمزة محمود، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان؛

12-الشناوي إسماعيل احمد، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص253؛

13-الصيرفي محمد عبد الفتاح، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006؛

14-المغربي عبد الحميد عبد الفتاح ،إدارة المنشأة المتخصصة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2009؛

15- بورقبة شوقي، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014؛

16- جلدة سامر بطرس، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون،الأردن،2008؛

17- جلدة سامر، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 19؛

18- هندي منير إبراهيم، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، دار منشأة المعارف الإسكندرية، 2002؛

19- حسن صلاح، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011؛

20- حنفي عبد الغفار، **تنظيم وإدارة البنوك السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية وقياس الفعالية الجوانب التنظيمية والإدارة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000؛

21- حنفي عبد الغفار، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية(السياسات المصرفية-تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية و التطبيقية- البنوك العربية)**،الدار الجامعية،2004، ص216.

22- حنفي عبد الغفار، **الأسواق المالية(أسواق رأس المال-البورصات- البنوك- شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006؛

23- حنفي عبد الغفار، **إدارة المصارف -السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية**، الدار الجامعية، 2008؛

24- حنفي عبد الغفار، **الأسواق و المؤسسات المالية(بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التامين، شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008؛

25- طالب علاء فرحان، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011؛

26- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000؛

27- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك** الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010؛

28- عبد العزيز سمير محمد، **اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية؛

29- عبد القادر السيد متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010؛

30- عبد القادر علاء نعيم، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009؛

31- عبد الله خالد أمين، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006؛

32- عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء مداخل جديدة لعلم جديد**، دار النهضة العربية المكتبة الأكاديمية، مصر، 2004؛

33- عثمان الأميرة إبراهيم، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007؛

34- عجمية محمد عبد العزيز، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر؛

35- عطية احمد صلاح، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001؛

36- فهد نصر حمود مزنان، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009

36- قللي يحيى، **مبادئ المحاسبة المالية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع؛

37-قريصه صبحي تاورص، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983؛

38- رمضان زياد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003؛

39- تور جميل فائق، **النقود والبنوك والاستثمار والدراسات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، 2008؛

40- خنفر مؤيد راضي، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011؛

41-غنيم احمد محمد، إدارة البنوك التقليدية الماضي والالكترونية المستقبل، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007؛

ثانيا: القوانين والتشريعات

1- المادة 114 من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية، قانون رقم 10 لسنة1990، بتاريخ 1990/4/8؛

ثالثا: المقالات والملتقيات

1- إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010؛

2- احمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المال**، المعهد العربي للتخطيط، إبريل 2005؛

3- التجاني الهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011**، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع عشر، جوان 2015؛

4- حاتم قابيل، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009؛

5- طارق الله خان، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم (5)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003؛

6- مزياني نور الدين، **أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في القيادة الاستراتيجية للمؤسسة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد2013/01؛

7- نوارة محمد، **بطاقة الأداء المتوازن كآلية من آليات تقييم أداء المؤسسات، ملتقى وكني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، 2017**؛

8- سهيلة قطاف، **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS**، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط ، المجلد 15، العدد1؛

9- عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء**، جامعة الجزائر، 2009؛

10-علاء عبد الحسين صالح، **تقيم أداء الشركات العراقي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010)**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون؛

11-علي عبد الله شاهين، أثر **تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005؛

12-علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق 2003-2009)** ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي؛

رابعا: المذكرات

1-احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي(دراسة حالة بنك فلسطين)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة؛

2-العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007؛

3-بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006؛

4- زاهد صبحي بشناق، تقييم **الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العامة في فلسطين)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية -غزة- ،2011؛

5-حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتامين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014؛

6- ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة -2- ،2014- ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة -2- ،2014؛

7- نبيلة الهادي عبد الرحمن، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم التخطيط الاستراتيجي (دراسة حالة: مجموعة شركات معاوية البرير)**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية ،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2016،

8-عاشوري صورية، " **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غري منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010؛

9-عادل عشي، الأداء **المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم(دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة 2000-2002)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002؛

10-علي شاهين، **سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، محاضرات مقياس إدارة المصارف، برنامج الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)**، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، الفصل الدراسي الأول 2003/2002؛

11-رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، بحث معد لنيل درجة الماجستير في المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007؛

12- شعبان محمد عقيل، **قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم**، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة ، 2015؛

13-توفيق زرمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006؛

المجلات:

1- الطيب بولحية، تقييم **الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة جيجل – الجزائر، العدد الرابع عشر؛

2- بورقبة شوقي ، **طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف1- الجزائر، العدد1، جوان 2011؛

3- بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة (دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد 1998-2001)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة كربلاء، العدد الرابع والعشرون؛

4- جعفر حسن البشير ادم، **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية، 16(1) 2015؛

5- -يوسف التوم شهاب الدين، **اثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 1جويلية 2012؛

6- محمد جموعي قريشي، تقييم **أداء المؤسسات المصرفية –دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 .2000** – ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد03،2004؛

7- محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS)، في ظل المخاطر... دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ... للسنوات من 2006 وحتى 2009**،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد11، العدد45؛

8- محمود جمام، **اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية :دراسة حالة البنوك التجارية** ،بولاية جيجل، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، 2015؛

9-مخلف سليمان، **نظام التقييم المصرفي Camels**، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، جويلية 2012؛

10-نور ثابت كاظم، **تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي**، مجلة جامعة الابيار للعلوم الاقتصادية، المجلد 5 العدد 10، 2013؛

11-رجراج وهيبة، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد05، 2014؛

12-عبد الباسط محمد المصطفى، **قياس عنصر الإدارة مكتبيا ضمن نظام Cael**، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 57، سبتمبر 2010؛

المواقع الالكترونية:

1-www.bea.dz

2- مروان النخلة، **قياس وتحليل إدارة المخاطر المالية**، ص ص: 14.15. متاح في الموقع:

https://www.kantakji.com/media/1160/322.pdf

3-https://www.fdic.gov/regulations/laws/rules/5000-900.htm,

4- https://www.federalreserve.gov/boarddocs/supmanual/…/A50201.pdf

الكتب بالأجنبية:

1-central bank of Liberia, **guidelines for camels ratings at Liberian banks**, bank supervision department Monrovia, LIBERIA, September 30, 2005.

2- FDIC LAW , Regulation, Related Acts, **Uniform financial institution rating system**, Last updated, September 16, 2013.

3- Haseeb Zaman Babar, **camel rating system for banking industry in Pakistan**, Master Thesis, Umea School of Business, Pakistan, Spring Semester 2011.

4-JACQUES DARMON , STRATEGIE BANCAIREET GESTION DE BILN , ECONOMICA, PARIS, 1998,

5- Noel J. Pajutagana, Camels Rating System, supervision and examination sector Department of Rural Banks, 1999.

6-Overall Conclusions Regarding Condition of the Bank, Uniform Financial Institutions Rating System, Section A.5020.1, Effective date May 1997.

7-Partik Y .TRAUTMANN, camels ratings, Usaid- funded Economic Governonance ‖ project, Usaid from American people/ IRAQ, p.38:

8-R.Kaplan, D.Norton, '' **The balanced scorerad, measures that drive performance** '',Harvard business review, Jan-Feb,1992

9 -RMS Manual of Examination Policies, Federal Deposit Insurance Corporation, **Asses Quality**, Section 3.1.

10- Stefan van der Ploeg, **a comparison and application to credit rating transition**, bank default prediction models, Department of Finance, Erasmus School of Economics, Erasmus university Rotterda Holland, January, 2010

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائريbea

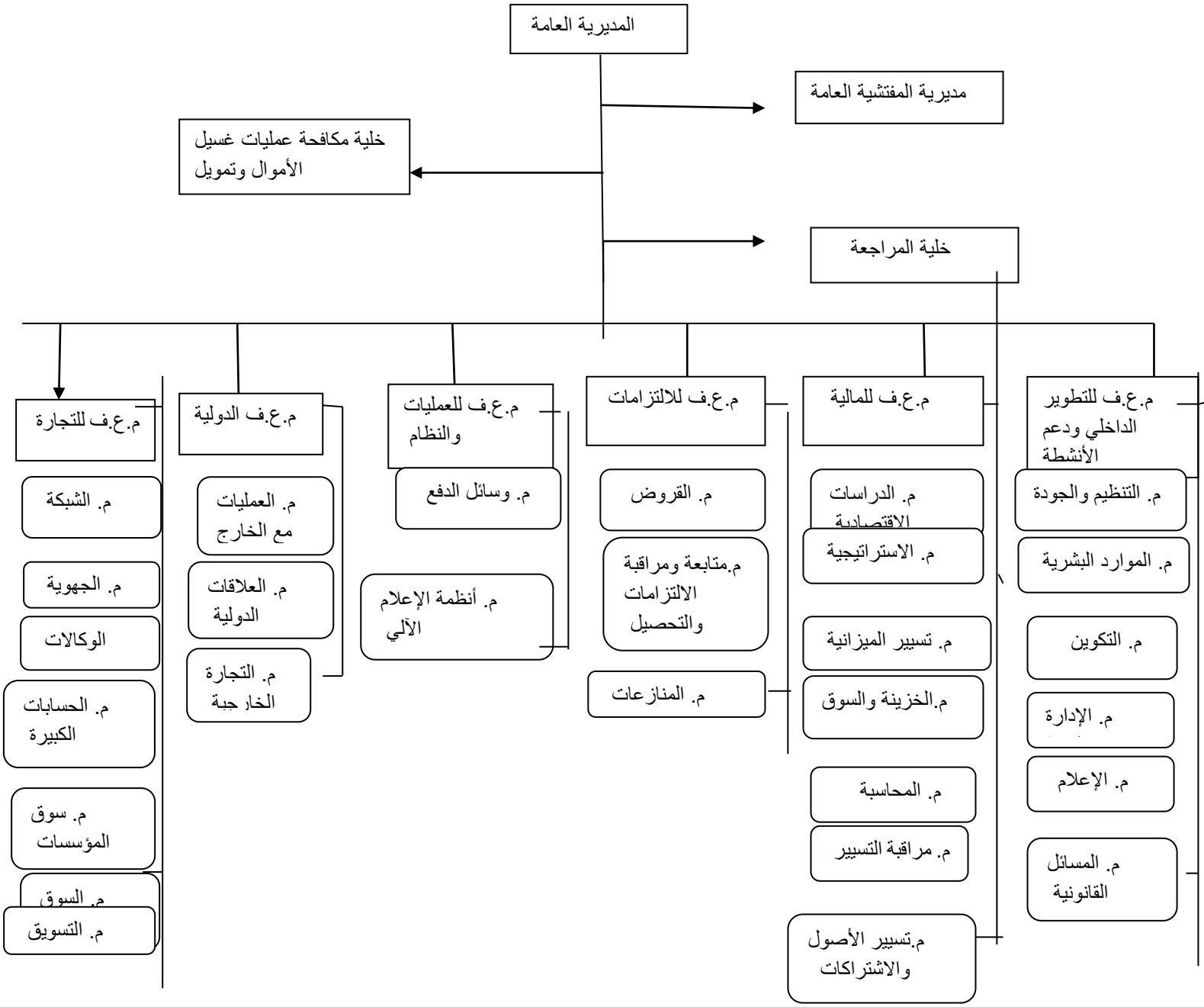

La source : www.bea.dz/organigramme

الملحق رقم 02

الاستمارة الخاصة بتقييم جودة إدارة البنك

من الطالبة : عبير جغبلو

سنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي **تبسة في :2015/05/04**

جامعة العربي تبسي: تبسة **إلى السيد: مدير البنك الخارجي الجزائري**

الموضوع: ب/خ استمارة لتقييم جودة إدارة البنك .

المرفقات: الاستمارة.

بعد التحية و السلام.

يشرفني أن أطلب منكم ملئ الاستمارة المرفقة بهذا الطلب و الغرض منها تقييم جودة إدارة بنككم نظرا للضرورة التي بتطلبها موضوع مذكرتي و الذي يبحث حول " تقييم أداء البنوك التجارية وفق طريقة CAMELS"علما أنني اخترت بنككم كدراسة حالة للموضوع و كما أنه لا يمكنني الحصول على هذه المعلومات إلا بمساعدتكم .

أرجو أن يحظى طلبي هذا بالموافقة و لكم في الأخير فائق التقدير و الاحترام .

إمضاء المعنية

استمارة لتقييم جودة الإدارة في البنك

الجنس:..... المستوى الدراسي: .....

الخبرة المهنية:..... الرتبة الوظيفية: .....

الحوكمة

o مدى معرفة أعضاء الإدارة بمفهوم الحوكمة في البنوك و مبادئ الحوكمة المصرفية.

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

o مدى توفر الشفافية و الإفصاح في كافة أعمال البنك .

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

o مدى تطبيق الإدارة للحكومة في جميع أنشطتها.

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

o مدى مراعاة الإدارة لحقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك.

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

o مدى معرفة أعضاء الإدارة بكافة العمليات اليومية للبنك.

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

الموارد البشرية

o مدى التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار في البنك.

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

oوجود دليل عمل لعمال البنك حسب مناصبهم.

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

o وضع الإطار أو العامل المناسب في المكان المناسب.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ مطلقا

oمدى تطبيق خطط واضحة للتوظيف.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ مطلقا

o مدى توفر برامج تدريبية للموارد البشرية .

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ منعدمة

o مدى توفر حوافز مالية و إدارية (مكافئات– الترقيات).

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ منعدمة

o مدى حرص إدارة البنك على تقييم أداء الموظفين.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم التقييم

عملية المراقبة والتدقيق

o مدى استقلالية المراجع الداخلي.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم الاستقلالية

oمدى استقلالية المراجع الخارجي.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم الاستقلالية

o مدى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم التجاوب

o مدى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الخارجي.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم التجاوب

oمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم الفاعلية

نظام المعلومات

oمدى حرص الإدارة على إدخال التكنولوجيات و الأنظمة الحديثة يف عمل البنك.

☐ تاما ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم الحرص

oمدى سهولة و سرعة تنقل المعلومات داخليا و خارجيا.

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ صعبة

oمدى وصول المعلومات في الوقت المناسب.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم الوصول

التخطيط الاستراتيجي

o – مدى معرفة أعضاء الإدارة بمفهوم التخطيط الاستراتيجي .

☐ تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة

o – يختار البنك الإستراتيجية المناسبة لتحقيق أهدافه ورسالته بما يتلاءم مع تحليله لبيئة البنك.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا

o – عدم توفر نظام معلومات كفء لممارسة التخطيط الاستراتيجي بشكل جيد يعيق عملية التخطيط.

☐ دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا

الملحق رقم 03

القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2010

Le bilan de la Banque en 2010

Ce bilan est établi selon le nouveau système comptable financier

U: Milliers DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2010
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	96 114 488
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	13 761 161
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	34 793 247
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 481 962 383
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	434 608 274
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	157 881 423
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 125 597
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 035 615
9	AUTRES ACTIFS	64 420 148
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	36 410 637
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	9 467 253
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	20 907 493
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	138 405
15	ÉCART D'ACQUISITION	0
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 367 626 126**

ORDRE	PASSIF	31/12/2010
1	BANQUE CENTRALE	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 680 836
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 016 478 427
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	40 930 452
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	10 060 643
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	31 887
7	AUTRES PASSIFS	63 906 801
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	40 325 633
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 682 976
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	10 730 408
12	DETTES SUBORDONNÉES	25 276 520
13	CAPITAL	24 500 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0
15	RÉSERVES	81 746 030
16	ECART D'ÉVALUATION	95 661
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	19 168 656
	TOTAL DU PASSIF	**2 367 626 126**

HORS BILAN

U: Milliers DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2010
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**474 693 56,52**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	325 435 015
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	46 251 041
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	103 007 901
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**804 256 15,74**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	796 938 552
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	7 317 964

POUR CONFIRMATION		31/12/2010
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	474 693 957
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	804 256 516
		1 278 950 472

COMPTES DE RESULTATS

U: Milliers DA

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2010
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	30 978 391
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	12 411 724
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	17 405 742
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	930 286
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	212 667
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	0
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	7 264 085
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	5 915 660
PRODUIT NET BANCAIRE	**36 603 214**
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	9 348 568
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	1 063 298
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**26 191 348**
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	151 934 811
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	151 325 432
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**25 581 969**
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 311
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**25 586 280**
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-6 417 624
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**19 168 656**

الملحق رقم 04

القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنتي 2011-2012

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2012 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 821,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 387 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,86	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
		TOTAL DE L'ACTIF	**2 307 759 548 231,36**	**2 636 705 516 258,94**	**(328 945 968 027,59)**

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	15 604 949 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 037 918 974,83	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	6 279 062 166,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
		TOTAL DU PASSIF	**2 307 759 548 231,36**	**2 636 705 516 258,94**	**(328 945 968 027,59)**

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**795 853 602 565,28**	**629 975 934 628,67**	**165 877 667 936,61**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	464 177 934 926,30	420 545 470 646,51	43 632 464 279,79
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	115 714 466 695,10	79 752 965 159,55	35 961 471 535,54
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	215 961 200 943,89	129 677 468 822,61	86 283 732 121,28
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**767 992 971 580,93**	**767 995 423 942,05**	**(2 452 361,12)**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	761 185 933 580,93	760 951 870 942,05	234 062 638,88
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 807 038 000,00	7 043 553 000,00	(236 515 000,00)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2012- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	32 874 176 650,33	29 610 676 935,23	3 263 499 715,10
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(14 757 147 501,93)	(14 685 569 114,56)	(71 578 387,37)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	23 513 814 539,36	19 371 273 056,50	4 142 541 482,86
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 387 196 275,80)	(1 091 627 178,74)	(295 569 097,06)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	267 924 808,28	35 120 222,45	232 804 585,83
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(35 850 235,42)	(74 057 849,64)	38 207 614,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	9 018 149 723,06	15 017 055 936,48	(5 998 906 213,42)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(4 984 541 823,81)	(7 565 905 697,78)	2 581 363 873,97
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**44 509 329 884,07**	**40 616 966 309,94**	**3 892 363 574,13**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(17 226 450 981,12)	(13 211 433 648,75)	(4 015 017 332,37)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCOR	CC2700	(1 223 375 250,45)	(1 173 732 328,87)	(49 642 921,58)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**26 059 503 652,50**	**26 231 800 332,32**	**(172 296 679,82)**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(115 066 324 000,46)	(129 118 894 323,80)	14 052 570 323,34
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMOR	CP3900	136 038 222 094,74	141 974 508 960,99	(5 936 286 866,25)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**47 031 401 746,78**	**39 087 414 969,51**	**7 943 986 777,27**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	551 004,33	251 840 113,76	(251 289 109,43)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**47 031 952 751,11**	**39 339 255 083,27**	**7 692 697 667,84**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(11 474 649 369,28)	(9 078 949 408,42)	(2 395 699 960,86)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**		**35 557 303 381,83**	**30 260 305 674,85**	**5 296 997 706,98**

الملحق رقم 05

القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة2013

BILAN AU 31/12/2013 - SCP

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	BA0100	390 361 466 930,38	642 469 372 297,38	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	BA0300	9 342 963 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 302 539 825,69	713 783 359 393,11	(70 510 819 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	781 291 490 340,97	976 834 630 064,21	175 466 891 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 368,66	190 671 591 683,14	(13 497 439 314,48)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 102 098 817,50	18 367 097 428,17	1 768 801 392,76
8	IMPOTS DIFFERES - ACTIF	BA0800	1 376 123 870,76	1 361 788 512,98	23 266 364,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 264 063,20	94 835 957 266,32	(25 785 703 202,05)
10	COMPTES DE REGULARISATION	BA1000	8 956 661 408,86	22 219 968 438,21	(13 224 207 038,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	31 592 282 996,60	23 861 815 795,79	(2 269 252 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 685 843 471,51	19 149 724 914,70	(463 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ECART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF		**2 111 443 454 229,51**	**2 282 557 526 673,58**	**(151 494 074 444,07)**

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	BP0200	1 138 406 743,04	15 604 849 323,00	(14 469 442 580,96)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	BP0300	1 679 476 901 848,97	1 846 229 125 888,33	(166 753 224 039,36)
4	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	BP0400	41 588 931 136,29	40 586 183 346,14	1 002 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 874,83	(4 404 111 853,56)
6	IMPÔTS DIFFERES - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 642,63	500 670,43
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	56 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE REGULARISATION	BP0800	33 965 873 065,55	44 333 763 556,35	(10 367 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 278 156 687,13	8 279 062 165,52	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	BP1100	9 070 583 753,17	9 417 216 183,48	(346 632 431,31)
12	DETTES SUBORDONNEES	BP1200	67 276 620 000,00	67 276 620 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RESERVES	BP1500	58 132 294 831,24	64 574 991 449,95	(6 442 696 618,71)
16	ECART D'EVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 598 630,00	(41 681 323,10)
17	ECART DE REEVALUATION	BP1700	12 466 077 117,23	12 466 077 117,23	-
18	REPORT A NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 766,25	14 555 119 766,25	-
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 542 643,30	36 567 393 381,93	(14 625 260 741,63)
	TOTAL DU PASSIF		**2 111 443 454 229,51**	**2 282 557 526 673,58**	**(151 494 074 444,07)**

HORS BILAN 2013 - SCP

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**735 466 366 699,73**	**795 853 602 585,29**	**(60 387 236 485,56)**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	451 599 961 177,80	464 177 934 555,30	(45 998 993 745,50)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	138 166 926 115,35	115 714 056 685,15	22 252 251 230,20
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	175 665 476 806,58	215 961 200 943,69	(39 995 724 135,34)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**719 333 005 267,21**	**767 952 971 580,93**	**(48 619 966 313,71)**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	712 667 288 267,21	761 155 959 580,93	(48 488 671 313,71)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 675 717 000,00	6 797 012 000,00	(121 295 000,00)

POUR CONFIRMATION	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	HB0900	735 466 366 699,73	795 853 602 585,29	(60 387 236 485,56)
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	HB1000	719 333 005 267,21	767 952 971 580,93	(48 619 966 313,71)

HORS BILAN 2013 - SCP

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**735 466 366 699,73**	**795 853 602 585,29**	**(60 387 236 485,56)**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	451 599 961 177,80	464 177 934 555,30	(45 998 993 745,50)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	138 166 926 115,35	115 714 056 685,15	22 252 251 230,20
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	175 665 476 806,58	215 961 200 943,69	(39 995 724 135,34)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**719 333 005 267,21**	**767 952 971 580,93**	**(48 619 966 313,71)**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	712 667 288 267,21	761 155 959 580,93	(48 488 671 313,71)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 675 717 000,00	6 797 012 000,00	(121 295 000,00)

POUR CONFIRMATION	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	HB0900	735 466 366 699,73	795 853 602 585,29	(60 387 236 485,56)
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	HB1000	719 333 005 267,21	767 952 971 580,93	(48 619 966 313,71)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	45 409 068	33 303 635	12 105 433
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-17 029 529	-15 919 101	-1 110 428
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	25 334 576	21 091 334	4 243 243
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 161 215	-1 241 756	80 541
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	245 175	43 908	201 267
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-10 039	-13 679	3 640
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	27 360 672	16 423 367	10 967 305
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-18 515 490	-8 064 715	-10 450 775
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**61 663 219**	**45 622 792**	**16 040 426**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-11 823 831	-16 196 291	4 272 461
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 172 560	-1 172 708	148
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**48 566 828**	**28 253 792**	**20 313 035**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-13 632 120	-2 510 783	-11 121 337
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	5 445 842	2 566 892	2 878 950
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**40 380 550**	**28 310 002**	**12 070 548**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	47 504	447	47 057
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**40 428 055**	**28 310 449**	**12 117 606**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-10 820 421	-7 378 506	-3 241 895
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**29 607 633**	**20 931 943**	**8 875 711**

الملحق رقم 06

القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنتي 2014-2015

BILAN AU 31/12/2015 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	518 947 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	AUTRES ACTIFS	72 080 078 469,85	62 861 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 093 254,65
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 602 811 618 703,02**	**2 586 504 053 489,43**	**2 581 393 491 140,22**	**16 307 565 213,59**

ORDRE	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	AUTRES PASSIFS	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	ECART D'ÉVALUATION	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
	TOTAL DU PASSIF	**2 602 811 618 703,02**	**2 586 504 053 489,43**	**2 581 393 491 140,22**	**16 307 565 213,59**

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**1 573 661 153 867,37**	**828 967 776 028,35**	**744 693 377 839,02**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	978 788 228 381,38	570 228 584 216,80	408 559 644 164,57
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	50 706 643 978,17	-50 706 643 978,17
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	233 468 653 903,33	208 032 547 833,38	25 436 106 069,95
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	361 404 271 582,66	0,00	361 404 271 582,66
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**1 141 702 169 543,03**	**823 232 436 963,13**	**318 469 732 579,90**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00	0,00	0,00
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 135 120 352 543,03	816 390 429 963,13	318 729 922 579,90
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 581 817 000,00	6 842 007 000,00	-260 190 000,00

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2015- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 581,77
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	53 009 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,55
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**69 573 769 284,89**	**61 663 218 545,78**	**61 663 218 545,78**	**7 910 550 739,11**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17	35 643 580,34
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**52 882 466 288,09**	**48 566 827 806,24**	**48 566 827 806,24**	**4 315 638 481,85**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 851 261 154,33**	**45 491 111 934,78**	**40 380 549 585,57**	**360 149 219,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 855 437 574,21**	**45 538 616 382,61**	**40 428 054 033,40**	**316 821 191,60**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**33 418 665 080,57**	**33 742 785 831,80**	**29 807 652 822,91**	**-324 120 751,23**

الملحق رقم 07

التقرير السنوي للبنك

الخارجي الجزائري

لسنة2010

Les performances commerciales de la BEA en 2010.

(Extraits du rapport annuel 2010)

A/ Activité Domestique :

1. Les ressources :

Les ressources collectées, d'un montant de 2.039 milliards de DA, enregistrent une progression de 387 milliards de DA (+23,4%) par référence à l'exercice 2009. Elles se répartissent par nature et par segment de clientèle, comme suit :

U = Million de DA

	Entreprises Publiques		PME/PMI		Particuliers/ Ménages		Totaux	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
Total Dinars	1 358 042	1 588 274	135 472	269 065	97 353	112 896	1 590 867	1 970 235
Total Devises (CV DA)	24 406	28 446	8 415	10 132	28 333	29 871	61 154	68 449
Total Général	**1 382 448**	**1 616 720**	**143 887**	**279 197**	**125 686**	**142 767**	**1 652 021**	**2 038 684**

La part des ressources de Sonatrach, suite à l'embellie du marché pétrolier et à l'accroissement substantiel de leur volume, a, néanmoins, évolué, de manière proportionnelle, à la baisse : elle passe de 54% en 2009 à 51,8% en 2010. Ces évolutions traduisent les résultats de la diversification des activités déployées à travers la stratégie de la Banque, durant ces dernières années, en direction des autres segments de la clientèle. Outre la PME/PMI, la Banque a consolidé ses parts de marchés dans le secteur Grandes Entreprises hors hydrocarbures.

Il convient de rappeler que la proportion des ressources de la Sonatrach dans les ressources globales de la Banque est passée de 85 % en 2000, à 75 % en 2005 et à 52 % à la clôture de l'exercice 2010.

Il y a lieu de noter que tous les segments de la clientèle ont participé à cette évolution notamment l'épargne des ménages qui a connu une évolution de 10% et celle de la PME/PMI dont l'évolution des ressources ressortait, au 31/12/2010 à plus de 51 %.

2. Les crédits à l'économie :

Les emplois clientèle de la Banque chiffrent 965 milliards de DA, à la clôture de l'exercice 2010.

Les financements, par secteur juridique sont repris, ci-dessous :

- Secteur Grandes Entreprises : 662 Milliards de DA ;
- Secteur de la PME/PMI : 265 Milliards de DA ;
- Secteur des Particuliers : 38 Milliards de DA.

Dans le domaine du soutien aux particuliers et aux dispositifs gouvernementaux, les crédits autorisés, au titre de l'exercice 2010, couvrent en termes d'engagements, les objectifs retenus pour 2010 :

Unité = Million DA

Rubriques	Réalisations 2009	Réalisations 2010	Ecart Réalisation 2009/2010	%
Crédits à la Consommation	14 066	8 333	- 5 733	- 41%
Crédits immobiliers	8 066	11 045	2 979	+ 37%
Micro Entreprises	11 613	18 483	6 870	+ 59%
TOTAL	**33 745**	**37 861**	**+4 116**	**12%**

Dans les crédits immobiliers, la Banque a enregistré, en 2010, une évolution de 37%, passant de 8 Milliards de DA à 11 Milliards de DA.

Les crédits relevant des dispositifs gouvernementaux, ont, pour leur part, enregistré un accroissement de l'ordre de 57% passant de 11,6 Milliards DA à 18,4 Milliards DA.

3. La Monétique :

Carte Carburant :

Durant l'exercice 2010, il est enregistré une montée en charge régulière de ce produit et un élargissement très significatif en termes de segment de clientèle touchée.

En effet, aussi bien des Administrations Centrales, des Collectivités Locales ainsi que des entreprises, tous secteurs confondus, ont adhéré à cette solution.

Les agrégats financiers au 31/12/2010.

L'exercice clos au 31/12/2010, s'est soldé par les paramètres financiers suivants :

- Masse Bilan : 2.367 Milliards de DA.
- PNB : 36,603 Milliards de DA.
- Résultat Net : 19,168 Milliards de DA.
- Coefficient d'exploitation : 25,54 %.
- Ratio de solvabilité : 35,53 %.

Les fonds propres ont été impactés, en 2010, à hauteur de 29 Milliards de DA, conférant, ainsi, à la Banque des capacités additionnelles de financements et de renforcement substantiel de sa structure financière.

Courant 2011, le capital de la BEA est passé de 24,5 Milliards de DA à 76 Milliards de DA et ce, par incorporation d'une partie des résultats de la Banque.

الملحق رقم 08

التقرير السنوي للبنك

الخارجي الجزائري لسنة

2011

Les comptes sociaux de la BEA - Exercice 2012 -

L'assemblée générale de la BEA, réunie en date du 05 juin 2013, a approuvé les comptes sociaux de l'exercice 2012, dûment certifiés par les Commissaires aux Comptes.

Le bilan de la BEA a été clôturé:

- Avec une masse de bilan de 2.308 milliards de DA.
- Des bénéfices nets de 35,6 milliards de DA en augmentation de 17,5% par rapport à l'exercice 2011.
- Un produit net bancaire de 44,5 milliards de DA en accroissement d'environ 9,6% par rapport à l'exercice 2011.

Au plan commercial, l'exercice 2012, s'est caractérisé par une évolution des ressources des PME/PMI et des particuliers/ménages à hauteur de 21%.

Dans cette évolution, le segment particuliers/ménages, avec une hausse globale de 15%, a dégagé une épargne annuelle appréciable de l'ordre de 20 milliards de DA, traduisant, ainsi, la capacité de ce segment à une épargne de plus en plus accrue.

Les crédits à l'économie ont connu en 2012, une augmentation de l'ordre de 200 milliards de DA, passant de 1.080 milliards de DA à 1.280 milliards de DA.

Dans cette enveloppe annuelle, les secteurs bénéficiaires sont respectivement les grandes entreprises pour 16 %, le secteur PME/PMI pour 21 % et les particuliers/ménages à hauteur de 44%.

La structure des crédits du portefeuille, quant à elle, se distingue par la prépondérance des crédits d'investissements à hauteur de 66% contre 54% en 2011.

La qualité du portefeuille connait une tendance continue à l'amélioration. Le ratio des créances non performantes nettes de provisions, s'établit au 31/12/2012, à 3,8% pour le portefeuille global et à 0,52% pour les créances envers le secteur privé. .

A travers ces indications financières et la diversification de ses activités, la BEA s'inscrit, de manière structurelle, dans le statut de "banque universelle" et en même temps, s'est affirmée comme une banque au service des intérêts de l'Etat actionnaire.

En effet, durant les quatre (04) derniers exercices, l'activité bancaire de la BEA a généré un flux financier au profit de l'Etat actionnaire, d'un montant de 168,8 milliards de DA, soit au titre de la fiscalité sur les bénéfices pour 51,38 milliards de DA, des dividendes au profit du Trésor pour 41,9 milliards de DA et enfin, au titre de l'augmentation de capital pour un montant de 75,5 milliards de DA.

Il est utile de signaler que les dividendes déterminés, pour l'exercice 2012, sont de 20 milliards de DA.

De même, que l'AGEX de la BEA, dans sa séance du 19/03/2013, a autorisé l'augmentation du capital de 76 milliards de DA à 100 milliards de DA et ce, par incorporation exclusive

الملحق رقم 09

التقرير السنوي للبنك

الخارجي الجزائري سنة2012

Les comptes sociaux de la BEA - Exercice 2012 -

L'assemblée générale de la BEA, réunie en date du 05 juin 2013, a approuvé les comptes sociaux de l'exercice 2012, dûment certifiés par les Commissaires aux Comptes.

Le bilan de la BEA a été clôturé:

- Avec une masse de bilan de 2.308 milliards de DA.
- Des bénéfices nets de 35,6 milliards de DA en augmentation de 17,5% par rapport à l'exercice 2011.
- Un produit net bancaire de 44,5 milliards de DA en accroissement d'environ 9,6% par rapport à l'exercice 2011.

Au plan commercial, l'exercice 2012, s'est caractérisé par une évolution des ressources des PME/PMI et des particuliers/ménages à hauteur de 21%.

Dans cette évolution, le segment particuliers/ménages, avec une hausse globale de 15%, a dégagé une épargne annuelle appréciable de l'ordre de 20 milliards de DA, traduisant, ainsi, la capacité de ce segment à une épargne de plus en plus accrue.

Les crédits à l'économie ont connu en 2012, une augmentation de l'ordre de 200 milliards de DA, passant de 1.080 milliards de DA à 1.280 milliards de DA.

Dans cette enveloppe annuelle, les secteurs bénéficiaires sont respectivement les grandes entreprises pour 16 %, le secteur PME/PMI pour 21 % et les particuliers/ménages à hauteur de 44%.

La structure des crédits du portefeuille, quant à elle, se distingue par la prépondérance des crédits d'investissements à hauteur de 66% contre 54% en 2011.

La qualité du portefeuille connait une tendance continue à l'amélioration. Le ratio des créances non performantes nettes de provisions, s'établit au 31/12/2012, à 3,8% pour le portefeuille global et à 0,52% pour les créances envers le secteur privé. .

A travers ces indications financières et la diversification de ses activités, la BEA s'inscrit, de manière structurelle, dans le statut de "banque universelle" et en même temps, s'est affirmée comme une banque au service des intérêts de l'Etat actionnaire.

En effet, durant les quatre (04) derniers exercices, l'activité bancaire de la BEA a généré un flux financier au profit de l'Etat actionnaire, d'un montant de 168,8 milliards de DA, soit au titre de la fiscalité sur les bénéfices pour 51,38 milliards de DA, des dividendes au profit du Trésor pour 41,9 milliards de DA et enfin, au titre de l'augmentation de capital pour un montant de 75,5 milliards de DA.

Il est utile de signaler que les dividendes déterminés, pour l'exercice 2012, sont de 20 milliards de DA.

De même, que l'AGEX de la BEA, dans sa séance du 19/03/2013, a autorisé l'augmentation du capital de 76 milliards de DA à 100 milliards de DA et ce, par incorporation exclusive

d'une partie des résultats accumulés par la banque. Pour rappel, à fin 2010, le capital de cette banque chiffrait 24,5 milliards de DA.

En considérant l'accumulation de capital à travers ses bénéfices, la BEA a généré au profit du secteur public et de l'Etat, cinq (05) fois le capital investi par l'actionnaire.

Ce niveau de capital de 100 milliards de DA place la BEA, en position de "Banque émergente" dans le système bancaire international.

Cela étant, il convient de signaler que toutes les activités ont fortement contribué à l'amélioration des performances de la banque extérieure d'Algérie.

Au plan International, la Banque a maintenu sa position de leader, dans le commerce extérieur et ce, en occupant, en matière d'importations la première place, avec une part de marché de 19,45%, soit l'équivalent de 9,802 Milliards USD, sur l'ensemble des importations réalisées par notre Pays, au 31/12/2012.

Par ailleurs, en matière d'exportations, la Banque a assuré le rapatriement des opérations relatives aux recettes de la Sonatrach, pour un montant de 64,1 Milliards USD.

L'activité courante liée à la fonction Internationale a enregistré une hausse de 96%.

Il convient de rappeler, que la politique de la Banque a limité le financement des opérations de "revente en l'état" uniquement en matière de médicaments, matériaux de construction (rond à béton), inputs agricoles (céréales et engrais) et pièces de rechange.

La part de ce segment, dans la proportion des importations réalisées par la Banque, ne représente pas plus de 3,6%.

Les domiciliations des opérations du commerce extérieur sont reprises ci-dessous :

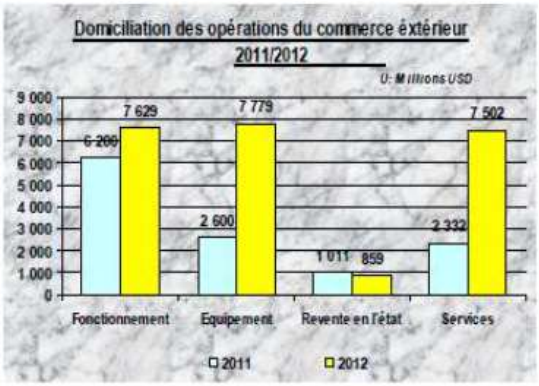

L'encours des engagements souscrits, au titre des garanties internationales a augmenté de 14,8%, exprimant, ainsi, la qualité des relations de la BEA avec ses avec ses correspondants étrangers.

Au plan interne, les actions de modernisation de l'établissement se sont poursuivies avec une dynamique soutenue

L'exercice 2012 a été caractérisé par le lancement d'une expertise qui permettrait de s'orienter, en connaissance de cause, vers l'option la plus appropriée pour la centralisation du Système d'information de la Banque; le chantier en question, mis en œuvre, sera achevé vers le la fin du 2ème trimestre 2013.

Dans le domaine du développement du réseau, l'année 2012, a permis le parachèvement de neuf (09) agences dont l'entrée en exploitation effective est prévue, au plus tard, courant premier semestre 2013.

En matière de ressources humaines, la Banque comptait un effectif de 3.680 éléments au 31/12/2012.

Sur le plan de l'activité du contrôle interne, les résultats obtenus, par les structures de contrôle, en comparaison aux objectifs tracés, au titre de cet exercice, sont probants.

L'action phare ayant caractérisé l'exercice 2012, est celle relative à l'Audit et à l'évaluation du dispositif du Contrôle Interne de la Banque, par un Cabinet Externe.

En matière de nouvelle offre de financement en direction de la PME/PMI, la Banque a mis à la disposition de sa clientèle de nouveaux instruments financiers à travers sa filiale IJAR LEASING ALGERIE et de ses fonds d'investissement de wilayas :

- *La société de leasing "Ijar Leasing Algérie"*

  IJAR LEASING ALGERIE est opérationnel depuis le mois de janvier 2013.

  Pour rappel, IJAR LEASING ALGERIE, est doté d'un capital social de 3,5 milliards de dinars réparti entre la Banque Extérieure d'Algérie (BEA) à hauteur de 65% et Banco Espirito Santo du Portugal 35%

- *Les Fonds d'investissement de wilayas.*

  Dans le cadre de la Loi de Finances Complémentaire (LFC) 2009 la BEA s'est vue confier la gestion de dix (10) fonds d'investissement de wilaya, pour le compte de l'Etat, à l'effet de soutenir les petites et moyennes entreprises.

Dans ce cadre, la Banque a procédé au traitement d'un nombre important de dossiers qui concernent, notamment, les secteurs d'activité suivants : industries mécanique - textile-électronique, matériaux de construction, aquaculture, agroalimentaire, électroménager,...

Les Agrégats Financiers :

Au plan des agrégats financiers, les principaux indicateurs, de l'exercice 2012, se déclinent comme suit :

- **un total Bilan de** : 2.307 Milliards de DA, soit une baisse de l'ordre de 12.5%, par rapport à l'exercice 2011 ;
- **des capitaux propres de** : 203 Milliards DA, en augmentation de 11,4%, comparativement à l'exercice 2011 ;
- **un Produit Net Bancaire de** : 44,5 Milliards DA, soit une amélioration de l'ordre de 9,6%, par rapport à l'exercice 2011 ;
- **des Résultats Nets de** : 35,6 Milliards DA, soit un accroissement de 17,5%, par rapport à l'exercice 2011 ;

Les différents ratios financiers de la Banque, au 31/12/2012, sont repris ci-après :

	2011	2012
Ratio de solvabilité	43,99%	44,01%
Ratio de liquidité	3,20	2,56
Coefficient de Fonds Propres et des ressources permanentes	103,79%	118,79%

الملحق رقم 10

التقرير السنوي للبنك

الخارجي الجزائري لسنة

2013

Les principaux résultats financiers, de l'exercice 2013, se présentent comme suit :

- Un total Bilan de 2.111.443.454.229,51 DA, soit une baisse de l'ordre de 8,32%, par rapport à l'exercice 2012.
- Des capitaux propres de 204 Milliards DA, en amélioration de 0,5%, comparativement à l'exercice 2012.
- Un Produit Net Bancaire de 45,6 Milliards DA, soit une légère hausse de l'ordre de 2,5%, par rapport à l'exercice 2012
- Un Bénéfice Net qui chiffre 20,9 Milliards DA, soit recul de 41,13%, par rapport à l'exercice 2012.
- le coefficient d'exploitation, passe de 38,70%, en 2012, à 35,50%, en 2013.

Il convient de souligner, enfin, la part toujours importante commissions dans le PNB de la Banque qui se décline comme suit :

U : Milliard DA

Exercices	Produit net bancaire	Montant des commissions	Part en %
2008	48,492	8,264	17%
2009	39,446	13,586	34,4%
2010	36,603	17,406	45%
2011	40,617	19,371	47,7%
2012	44,509	23,514	52,8%
2013	45,630	21,1	46,2%

Les différents ratios financiers de la banque, au 31/12/2013, sont repris ci-après :

	2012	2013
- Ratio de solvabilité :	44,01%	35,41%
- Ratio de liquidité :	2,56	1,6
- Coefficient de Fonds Propres et des ressources permanentes :	118,79%	94,19%

ملخص:

تكتسب عملية تقييم الأداء للبنوك التجارية أهمية كبيرة ومتزايدة، حيث هذه الأخيرة تمثل دور المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الداخلية والخارجية ومنه لا يمكن ان ينشأ اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون البنوك التجارية فهي الممول الرئيسي لعملية التنمية.

حيث ان عملية تقييم الأداء تساعد على كشف مواطن الخلل في أداء البنوك وذلك لمعالجتها والوقوف عليها. وهنا اقترحنا طريقة التقييم Camels من خلال تحليل الاطار العام للمحاور الرئيسية التي تبنى عليها هذه الطريقة والتي تشمل: السيولة، الربحية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الادارة، الحساسية تجاه مخاطر السوق.

فحاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق طريقة التقييم Camels على أحد البنوك الجزائرية ألا وهو البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2015 فتبين لنا أن البنك الخارجي الجزائري حقق نسبة الملاءة المنصوص عليها التي تمكنه من مواجهة المخاطر، وحقق ارباح جيدة إلا أنه يعاني من مخاطر سعر الفائدة، لا تمتاز أصوله بالجودة، وليس لديه القدرة على التحكم بالسيولة .

تحصل البنك الخارجي الجزائري على التصنيف 3 مما يعين أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية والتصحيحية في نقاط الضعف التي تم كشفها.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، تقييم الأداء، طريقة Camels، البنك الخارجي الجزائري

Abstract

The process of evaluating the performance of commercial banks is of great importance and is increasing. The latter represents the main engine of the economic development wheel, which plays a role in all internal and external transactions, from which a strong or even weak economy cannot arise without commercial banks.

As the process of performance evaluation helps to detect deficiencies in the performance of banks to address and stand on them. Here we propose the Camels method of analysis by analyzing the general framework of the main axes on which this approach is based, including: Liquidity, Profitability, Capital Adequacy, Asset Quality, Quality Management and Market Sensitivity

We tried through this study to apply the method of assessment Camels to one of the Algerian banks, the Algerian foreign bank during the period between 2010-2015, we found out that the Algerian foreign bank has achieved the required solvency ratio to meet the risks, and made a good profit, but it is a risk Interest rate, assets do not have quality, and does not have the ability to control liquidity. The external bank of Algeria receives a rating of 3 which indicates that the performance of the bank is reasonable and requires some regulatory and corrective guidance in the weaknesses disclosed.

Keywords: Commercial Banks, Performance Assessment, Camels Method, Algerian Foreign Bank.